

المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رِوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوحِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحُمْرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَسْجُورَةِ سَنَةِ ٩٣ هـ. وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ.

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمَجْلَدُ الثَّانِي عَشَرَ

مِنْ إِصْدَارَاتِ

وِزَارَةِ الشُّعُوبِ وَالْإِسْلَامِ وَالْأوقافِ وَالْدِّعْوَةِ وَالْأَشْيَاءِ

الْمَمْلُوكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المساقاة ﴾

﴿ العمل في المساقاة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان أخذت نخلا مساقاة على أن لي جميع ما أخرج الله منها (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم أجاز به مالك (قال) لانه بمنزلة المال يدفعه اليك مقارضة على أن لك ربحه ولانه اذا جاز أن يترك لك نصف الثمرة بعملك في الحائط جاز أن يترك لك الثمرة كلها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل نخلا مساقاة منها ما يحتاج الى السقي ومنها ما لا يحتاج الى السقي فدفعتها اليه معاملة كلها على النصف صفقة واحدة (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المساقاة أتجوز على النصف والثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك (قال) نعم وحدث عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل يهود خيبر بشرط ما يخرج منها من زرع أو ثمر (قال) مالك فكان يباض خيبر تبعا لسوادها وكان يسيرا بين أضعاف السواد ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال لا بأس أن يعطي الرجل الرجل حائطه يسقيه على النصف أو الثلث أو أقل من ذلك أو أكثر وأما تسمية كيل معروف فلا ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن ابن سمان عن عثمان بن محمد بن سويد

الثقي عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إليه في خلافته وعثمان على الطائف في بيع الثمر وكراء الارض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر ما يخرج منها أو ثلثه أو ربعه أو الجزء مما يخرج منها يتراضونه ولا تباع بشئ سوى ما يخرج منها وأن يباع البياض الذي لا شئ فيه من الاصول بالذهب والورق ﴿قال﴾ وأخبرني ابن سمعان رجل من أهل العلم قال سمعت رجلا من أهل العلم يقولون في الارض يكون فيها الاصل والبياض أيهما كان ردفاً للنبي وأكرت بكراء أكثرهما ان كان البياض أفضلهما أكرت بالذهب والورق وان كان الاصل أفضلهما أكرت بالجزء مما يخرج منها من ثمرة وأيهما كان ردفاً للنبي وحمل كراؤه على كراء صاحبه

﴿ مساقاة النخل الغائبة ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان ساقيت رجلاً حائطاً الى بالمدينة ونحن بالفسطاط أتجوز المساقاة فيما بيننا (قال) اذا وصفتما الحائط فلا بأس بالمساقاة فيما بينكما لان مالكا قال لا بأس أن يبيع الرجل نخلاً يكون له في بعض البلدان ويصف النخل اذا باع فان لم يصف النخل اذا باع فلا يجوز البيع فكذلك المساقاة عندي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان خرجت الى المدينة أريد أن أعمل في الحائط الذي أخذته مساقاة أين نفقتي وعلى من هي (قال) عليك نفقتك ولا يشبه هذا القراض لانه ليس من سنة العامل في الحائط أن تكون نفقته على رب الحائط

﴿ رقيق الحائط ودوابه وعماله ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يأخذ النخل والشجر مساقاة أ يكون جميع العمل من عند العامل في المال في قول مالك (قال) نعم الا أن يكون في الحائط دواب أو غلمان كانوا يعملون في الحائط فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان شرطهم المساقى في الحائط وأراد رب المال أن يخرجهم من الحائط أ يكون ذلك لرب المال أن يخرجهم في قول مالك (قال) قال مالك أ ما عند معاملته واشترائه فلا ينبغي له أن يخرجهم ولا ينبغي له

أن يقول أنا أدفع الحائط مساقاة على أن أخرج ما فيه من غلماي ودوابي ولكن ان
 أخرجهم قبل ذلك ثم دفع الحائط مساقاة لم يكن بذلك بأس ﴿قلت﴾ ولم كره
 مالك أن يشترطهم رب الحائط على المساقى اذا دفع اليه حائطه مساقاة (قال) لانه
 يصير من وجه الزيادة في المساقاة ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت شجراً مساقاةً يصلح
 لى أن أشرط على رب المال الدلاء والحبال وأجيراً يعمل مئى في الحائط أو عبداً
 من عبيد رب المال يعمل مئى في الحائط (قال) كل شئ ليس في الحائط يوم أخذت
 الحائط مساقاة فلا يصاح أن يشترط على رب المال شئ من ذلك الا أن يكون
 الشئ التافه اليسير مثل الغلام أو الدابة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
 ولم كره مالك للعامل أن يشترط على رب المال ما ذكرته (قال) لأنها زيادة
 ازدادها عليه ﴿قلت﴾ أرايت التافه اليسير لم جوزته (قال) لان مالكا جوز أيضاً
 لرب المال أن يشترط على المساقى خم المين وسرو الشرب وقطع الجريد وإبار النخل
 والشئ اليسير يكون في الضفيرة بينها ولو عظمت نفقته في الضفيرة لم يصلح أن
 يشترطه على العامل وقد بلغت أن مالكا سهل في الدابة الواحدة وهو عندي اذا كان
 الحائط له قدر يكون حائطاً كبيراً لأن من الحوائط عندنا بالفسطاط من تجزئه
 الدابة الواحدة في عمله فاذا كان الحائط هكذا كان قد اشترط على رب الحائط عمل
 الحائط بمنزلة الحائط الكبير الذى له العمل الكثير فيشترط عمل الحائط على رب
 الحائط فلا يجوز ذلك عندي والدابة الواحدة التى وسع فيها مالك انما ذلك في
 الحائط الكبير الذى يكثر عمله وتكثر مؤنته (قال) لى مالك ومات من دواب
 الحائط ورقيق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى رب المال أن يخلفهم للعامل لأنه
 على هذا عمل (قال) مالك وان اشترط رب الحائط على العامل أن مات من
 رقيق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى العامل في الحائط أن يخلفه قال لا خير في
 ذلك ولا يشبه الحائط الذى ليس فيه دواب ولا رقيق يوم دفعه رب المال مساقاة
 الحائط الذى فيه الدواب والريق يوم يدفعه ربه مساقاة لان الحائط الذى فيه الدواب

والريق على صاحب الحائط أن يخلفهم ولا ينبغي له أن يشترط على العامل أن يخلفهم
والحائط الذي ليس فيه رقيق ولا دواب فلا ينبغي أن يشترطهم على رب المال ولا
من مات منهم مما ادخل أن يشترط خلفه على رب المال ﴿قلت﴾ أرايت أن أخذ
الحائط مساقاة واشترط عليه رب الحائط أن يخرج ما في الحائط من عماله ودوابه
ومتاعه فأخرجهم رب الحائط ثم عمل العامل على هذا فأخرج الحائط ثمراً كثيراً
أولم يخرج ما القول في ذلك (قال) أرى في هذا أنه أجبر له أجره مثله ولا شيء
له في الثمرة بمنزلة ما لو اشترط العامل على رب المال عمالاً للنخل لم يكونوا في الحائط
﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن ابن أبي جعفر قال يكره أن يكون للرجل الحائط
فيه النخل فيعطيه رجلاً يسقيه بناضح من عنده ويعالجه على أن لصاحب النخل كذا
وكذا من الثمرة وللمساقى ما بقي (قال) ابن أبي جعفر نهى عنه عمر بن عبد العزيز
في خلافته لأنه شبهه بالفرر لأن النخل ربما لم يخرج إلا ما يشترط صاحبها فيذهب
سقى المساقى باطلا ﴿ابن وهب﴾ قال سئل ربيعة عن رجل أعطى لرجل حديقة
عنب يعمل فيها وعليه نفقته على النصف أو على الثلث أو نحوه أيجوز هذا (قال) نعم
وقال الليث مثله ﴿ابن وهب﴾ قال وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن رجل
أعطى رجلاً حديقة عنب له يعمل فيها ونفقته على رب العنب على النصف من ثمرتها
أو ثلثها قال فكره ذلك ﴿فقيل﴾ لربيعه أرايت أن كانت النفقة بينهما (قال) لا
يكون شيء من النفقة على رب العنب وعلى ذلك كانت مساقاة الناس وقال الليث مثله
﴿ابن وهب﴾ وسئل يحيى بن سعيد الأنصري أعلى أهل المساقاة عملها من أموالهم
خالصاً (قال) نعم هي عليهم من أموالهم وعلى ذلك كانت المساقاة ﴿ابن وهب﴾
قال وسألت الليث عن المساقاة فقال لي المساقاة التي كان عليها رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن أعطى أهل خيبر نخلمهم وبياضهم يعملونها على أن لهم شطر ما يخرج منها
ولم يباغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعانهم بشيء ﴿ابن وهب﴾ قال الليث
وحدثني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وغيره أن أهل المدينة لم يزالوا يساقون نخلمهم

على أن الرقيق الذين في النخل والآلة من الحديد وغيره للذين دفعت اليهم المساقاة يستعينون بهم . هذه الآثار لابن وهب

نفقة رقيق الحائط ودوابه ونفقة المساقى

﴿ قال ﴾ وقال مالك نفقة الرقيق والدواب كانت من العامل أو كانت في الحائط يوم أخذته العامل مساقاة النفقة على العامل ليس على رب الحائط منه شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت نفقة العامل نفسه أتكون من ثمرة الحائط أم لا (قال) على نفسه نفقته ونفقة المال والدواب ولا يكون شيء من النفقة في ثمرة الحائط ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت نخلا معاملة على أن طعمي على رب النخل (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يساقى الرجل على أن يجوز ذلك عند مالك (قال) لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا أثمر الحائط أيجوز للمساقى أن يأكل منه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يأكل منه شيئا

جداد النخل وحصاد زرع المساقاة

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت حائطا مساقاة على من جداد الثمرة في قول مالك (قال) على العامل ﴿ قلت ﴾ واذا أخذت زرعاً مساقاة على من حصاده ودراسه (قال) سألت مالكا عن مساقاة الزيتون على من عصره (قال) هو على ما اشترطما عليه ان كان شرط العصر على العامل في الحائط فلا بأس بذلك وان كان انما اشترط أن يقاسمه الزيتون جبا فلا بأس بذلك ورأى مالك هذا كله واسعا (قال) ولم أسمع من مالك في الزرع شيئا الا أنى أرى أنه مثل الذى ذكرت في النخل أن جواده على العامل فأرى أن يكون حصاد الزرع ودراسه على العامل لانهم لا يستطيعون أن يقسموه الا بعد دراسته كيلا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترط العامل على رب النخل صرام النخل (قال) لا ينبغي ذلك لأن مالكا قال الجداد مما يشترط على الداخل

❦ في تلفيح النخل المساقاة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المساقا ان اشترط على رب النخل التلفيح أيجوز أم لا (قال) نعم وهو قول مالك ❦ قلت ❦ فان لم يشترطه فعلى من يكون التلفيح (قال) التلفيح على العامل لان مالكا قال جميع عمل الحائط على العامل ❦ قلت ❦ ان كان في رؤس النخل ثمر لم يبد صلاحه أيجوز المساقاة فيه (قال) نعم هي جائزة في قول مالك ❦ قلت ❦ وكذلك الشجر كله (قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت النخل اذا كان فيه ثمر لم يحل بيعه أيجوز فيه المساقاة في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ وكذلك الثمار كلها التي لم يحل بيعها المساقاة فيها جائزة وان كان في الشجر ثمرة يوم ساقاه الا أن بيعها لم يحل (قال) نعم المساقاة فيها جائزة ❦ قلت ❦ أ رأيت ^(١) ان كان لرجل حائط فيه نخل قد أطعم ونخل لم يطعم أيجوز أن أخذ الحائط كله مساقاة في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لان فيه منفعة لرب الحائط يزدادها على العامل في الحائط لان بيعه قد حل وان الحائط اذا أزهى بعضه ولم يزه بعضه حل بيعه

(١) بهامش الاصل هنا مانصه أبو اسحاق وقد أجاز في كتاب محمد أن يدفع اليه نخلا مساقاة بثمر من نخل أخرى وقد أزهت ولم يلتفت الى اسم السقاء وجعل ذلك اجارة وان لفظا فيه باسم السقاء قال أبو اسحاق وهذا نحو قول سحنون وذلك أن ابن القاسم اتقى أن يكون لاسم السقاء أحكام لا تكون لاسم الاجارة وذلك أن السقاء فيما تجوز فيه المساقاة اذا أجيحت الثمرة ذهب عمله باطلا وهو لو آجر نفسه بثمره منزلية فوفى الاجارة ثم أجيحت الثمرة لرجع باجارة مثله كما يرجع بثمره لو اشترى ثمرة فاجيحت (فان قيل) فان شرطه السقاء فيما أزهى أكثر ما فيه أنه شرط أن لا جائحة فيه وهذا لا يفسد البيع فيكون له الجائحة (قيل) هذا على أحد الافاويل والقول الثاني أنه فاسد كما قالوا في شرط ترك المراضعة وأيضاً فان ابن المواز جعل اذا أجيح موضع من الحائط معلوم ان سقى العامل يسقط منه فظاهر هذا وان كان أقل من الثلث وهذا لا يجوز كما لو شرط أن ما أجيح من قليل أو كثير وضع (فان قيل) فقد يقال في هذا أيضاً ان البيع لا يفسد لانه عكس قولهم ان الجوائح لا توضع فاذا لم يفسد هذا البيع كذلك اذا اشترطوا أن توضع الجوائح انتهى وقد خفي جواب هذا الشرط فلم يمكن قراءته فاقصرنا على الواضح اهـ مصححه

❦ في المساقى يعجز عن السقى بعد ما حل بيع الثمرة ❦

❦ قلت ❦ أرايت العامل في النخل التي يأخذها مساقاة اذا حل بيع الثمرة فججز المساقى عن العمل فيها أ يكون له أن يساقى غيره (قال) اذا حل بيع الثمرة فليس للعامل أن يساقى غيره وان عجز انما يقال له استأجر من يعمل فان لم يجد الا أن يبيع نصيبه ويستأجر به فعل ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ❦ قلت ❦ أرايت ان لم يكن في نصيبه من ثمر النخل ما يبلغ بقية عمل النخل (قال) يستأجر عليه في عملها ويباع نصيبه من ثمر النخل فان كان فيه فضل كان له وان كان نقصان اتبع به الا أن يرضى صاحب النخل أن يأخذه ويعفيه من العمل فلا أرى به بأساً

❦ المساقى يساقى غيره ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أخذت نخلاً أو زرعاً أو شجراً معاملةً أيجوز لي أن أعطيه غيري معاملةً في قول مالك (قال) نعم قال مالك اذا دفعها الى أمين ثقة ❦ قلت ❦ أرايت ان خالف العامل في الحائط فأعطى الحائط من ليس مثله في الامانة والكفاية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه اذا دفعه الى غير أمين أنه ضامن ❦ قال ❦ وأخبرني ابن وهب عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه قال المساقى بالذهب والورق مثل بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه فلا يصلح الربح في المساقاة الا في الثمر خاصة يأخذه بالنصف ويساقيه بالثلثين فيربح السدس أو يربح علي نحو هذا ومن ربح ذهباً أو ورقاً أو شيئاً سوى ذلك فأنما ذلك مثل بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (قال) ولا ينبغي للمساقى أن يساقى في النخل الا ما شرك في ثمره بحساب ما عليه ساقى الا أن يكون ذلك شيئاً لا يأخذه به كل واحد منهما من صاحبه شيئاً ليسارته فأما شيء له اسم أو عدد فان ذلك لا يصلح وتفسير ما كره من ذلك أنه كانه يقول اسق لي هذا الحائط بثالث ما يخرج من الآخر وهو لا يدري كم يخرج من الآخر وتفسير ذلك أنه كانه استأجره على أن يسقى هذا ثمر هذا ولا يدري كم تأتي ثمرته

المساق يشترط لنفسه مكيلة من التمر

﴿ قلت ﴾ أرأيت العامل في النخل اذا اشترط لنفسه مكيلة من التمر مبدأة على رب الحائط ثم مابق بعد المكيلة بينهما نصفين أو اشترط رب الحائط مكيلة من التمر معلومة ثم مابق بعد ذلك فيبينهما نصفين فعمل على هذا وأخرجت النخل تمرا كثيرا أو لم تخرج شيئا ما القول في ذلك (قال) العامل أجبر وله أجر مثله أخرجت النخل شيئا أو لم تخرجه وما أخرجت النخل من شيء فهو لرب الحائط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه نمخلا مساقاة على أن ما أخرج الله منها فيينا وعلى أن نقل رب الحائط العامل نخلة من الحائط جعل ثمرة تلك النخلة للعامل دون رب الحائط (قال) لا يجوز هذا عند مالك لان العامل قد ازداد ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أخذت حائطاً لرجل مساقاة على أن لرب الحائط نصف ثمرة البرني الذي في الحائط وما سوى ذلك فللعامل كله أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا لانه قد وقع الخطار بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحائط على أن جميع الثمرة للعامل أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم أجزت هذا وكرهت الاول الذي أخذ الحائط مساقاة على أن لرب الحائط نصف البرني (قال) الذي أعطى حائطه مساقاة على أن جميع ثمرة للعامل ليس بينهما خطار وانما هذا رجل أطم ثمرة حائطه هذا الرجل سنة وأما الذي جعل نصف ثمرة البرني لرب الحائط وما سوى ذلك فللعامل فهذا الخطار ألا ترى أنه ان ذهب البرني كله كان العامل قد غبن رب الحائط وان ذهب ماسوى البرني كان رب الحائط قد غبن العامل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي في البرني ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت النخل معاملة على أن أخرج من ثمرة الحائط نفقتي ثم مابق فيبيننا نصفين (قال) لا يصالح هذا عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وحديث عمر بن عبد العزيز الذي في صدر الكتاب دليل على هذا وقول عبيد الله ابن أبي جعفر دليل على هذا

—*~*~*~*~*

— المساقاة التي لا تجوز —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المساقى اذا اشترط على رب النخل أن يعمل فيه معه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يرد الى مساقاة مثله لان مالكا قد أجاز فيما بلغنى الدابة يشترطها يعمل عليها والغلالم يشترطه يعمل معه اذا كان لا يزول وان مات أخلفه له (قال) ولقد جاءه قوم قد ساقوا رجلا وفي النخل ثمرة قد طابت فساقيه هذه السنة وستين فيما بعدها فعمل فقال مالك أرى للعامل في الثمرة الاولى أن يعطى ما أنفق عليها واجارة عمله ويكون في السنتين الباقيتين على مساقاة مثله (قال ابن القاسم) وهذا عندي مخالف للقراض ألا ترى أن العمل والنفقة والمؤنة كلها على العامل وانما رب الحائط عامل معه يده بمنزلة الدابة يشترطها على رب الحائط فهذا الذي سهل فيه مالك فأرى هذا مثله ويكون على مساقاة مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أدرك هذا الذي ساقاه وفي النخل ثمرة قد طاب فأخذها العامل مساقاة ثلاث سنين ان أدرك هذا قبل أن يعمل العامل في الحائط أنفسخه في قول مالك أم لا (قال) أرى أن يفسخ اذا أدرك قبل أن يعمل العامل في الحائط أو بعد ما جدد الثمرة لانه الى هذا الموضع له نفقته التي أنفق وعمل مثله على رب الحائط (قال) وان عمل في النخل بعدما جدد الثمرة لم يكن لرب المال أن ينزعه منه لان مالكا انما رده الى عمل مثله بعد أن عمل سنة (قال) ويكمل له ما بقى مما لم يعمل حتى يستكمل السنتين فهو عندي اذا عمل بعدما جدد الثمرة في النخل فليس لهم أن يخرجوه حتى يستكمل السنتين كلتيهما لانه قد عمل في الحائط لان النخل قد يحطى في عام ويطم في آخر فان أخذه في أول عام ولم يحمل النخل شيئاً كنت قد ظلمته وان كثر حملها في أول عام وأخطت في العام الثاني بعد ما زعتها من العامل كنت قد ظلمت صاحبها (قال) وكذلك القراض اذا قارضه بمرض انه ان أدرك قبل أن يعمل بعدما باع المرض فسخ القراض بينهما وكان له فيما عمل أجر مثله فيما باع وان عمل كان على قراض مثله وكان له فيما باع أجر مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت نخلا معاملة على أن أنبي حول النخل حائطاً أو أزرب حول النخل زرباً أو أخرج في

النخل مجرى للعين أو أحضر في النخل بترآ (قال) لا تجوز هذه المساقاة عند مالك
﴿قلت﴾ فإن وقعت المساقاة على مثل هذا أتجمل العامل أجيراً أم ترده الى مساقاة
مثله (قال) أنظر في ذلك فإن كان انما اشترط رب المال من ذلك شيئاً ازداده بالكفاية
حط به عنه مؤنته ولم يكن الذي اشترط رب المال قدره يسيراً مثل خم العين وسرو
الشرب وسد الحظار جعلته أجيراً وإن كان قدر ذلك شيئاً يسيراً مؤنته مثل مؤنة
هذا الذي وصفت لك أجزت المساقاة فيه لأن مالكا أجاز أمر هذا الذي ذكرت
لك من خم العين ونحوه أن يشترط رب المال على العامل فرأيت أنا الذي أخبرتك
به وأجزته لك مثل قول مالك في خم العين وسرو الشرب (قال) وقد أجاز مالك الدابة
والغلام يشترطه العامل على رب المال فهذا يدلك على ما أخبرتك ﴿قلت﴾ وما سرو
الشرب (قال) تنقية ما حول النخلة الذي يجعل حول النخلة ليستنقع الماء فيه حولها
﴿قلت﴾ وما خم العين (قال) كنسها ﴿قلت﴾ وكذلك أخبركم مالك أن خم
العين وسرو الشرب ما ذكرت لي (قال) لا ولكن كذلك سمعنا من يفسره
(قال) ولقد سألت مالكا غير مرة عن الرجل تكون له الحائط فهور بترها وله جار
له بتر فيقول أنا آخذ منك نخلك مساقاة على أن أسوق مائى اليها أسقيها به (فقال)
لا بأس بذلك سألتناه عنها غير مرة فأجاز هذا على وجه الضرورة (قال ابن القاسم)
ولو لأن مالكا أجاز هذه المسئلة لكرهتها ﴿قلت﴾ ولم تكرهها (قال) لأن رجلا
لو كانت في أرضه عين له يشرب منها فأتاه رجل فقال أنا آخذ منك نخلك هذه
مساقاة على أن أسقيها بمائى واصرف أنت ماءك حيث شئت تسقى به ما شئت من
مالك سوى هذا لم يجوز عندي فالذى أجازاه مالك انما أجازاه على وجه الضرورة
﴿قلت﴾ ولم كرهت ما ذكرت أنه اذا قال جاره أنا آخذ منك نخلك معاملة على أن
أسقيها بمائى وسق أنت ماءك حينما شئت لم كرهت هذا (قال) لأن رب
النخل فيه منفعة في النخل والارض من الماء قال لانها زيادة ازدادها رب النخل
على العامل حين اشترط الماء من قبل العامل ألا ترى لو أنه اشترط على العامل

ديناراً واحداً زيادة يزدادها عليه لم يجز ذلك فالماء قد يكون ثمنه مالا عظيماً فلا يجوز أن يشترطه رب النخل على العامل كما لا يجوز أن يشترط فضل دينار ﴿قلت﴾ أرايت ان دفع الى نخله مساقاة أو زرعه مساقاة على أن أحضر في أرضه بئراً يسقي بها النخل أو الزرع أو أبني حوله حائطاً أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا ﴿قال﴾ سحنون ﴿وفيما كتب في صدر هذا الكتاب دليل على هذا

— المساقى يشترط الزكاة —

﴿قلت﴾ أيجل لب النخل أن يشترط الزكاة على العامل في الحائط أو يشترط ذلك العامل على رب الحائط (قال) أما أن يشترطه رب الحائط على العامل فلا بأس به لانه انما ساقاه على جزء معلوم كانه قال له لك أربعة أجزاء ولى ستة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وان اشترطه العامل على رب الحائط (قال) ان اشترط أن الصدقة في نصيب رب الحائط على أن للعامل خمسة أجزاء ولرب الحائط خمسة أجزاء وعلى أن الصدقة في جزء رب المال يخرج من هذه الخمسة الاجزاء التي هى له فلا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال لى مالك فى العامل ما أخبرتك اذا اشترط العامل على رب الحائط وهذا عندى مثله اذا اشترطه فى الثمرة بعينها ﴿قلت﴾ فان اشترطه فى غير الثمرة فى العروض أو الدراهم (قال) لا يجمل شرطهما وهو قول مالك ﴿قلت﴾ الزكاة فى حصة من تكون (قال) يبدأ بالزكاة فتخرج ثم يكون ما بقى بينهما على شرطهما وهذا قول مالك

— المساقاة الى أجل —

﴿قال﴾ وقال مالك لا تجوز مساقاة النخل أربعة أشهر ولا سنة وانما المساقاة الى الجداد ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت شجرة معاملة وهى تطعم فى السنة مرتين ولم أسم الاجل الذى أخذت اليه أتكون معاملتى الى أول بطن أو السنة كلها (قال) سمعت مالكا يقول انما معاملة النخل الى الجداد وليس يكون فيه أشهر مسماة فهو

عندي على ما ساقاه فان لم يكن له شرط فأنما مساقاته الى جداده الاول ﴿قلت﴾
 رأيت المساقاة تجوز عشر سنين (قال) قال مالك المساقاة السنين جائزة فأما ما تجدد
 لي الى عشر سنين أو ثلاثين أو خمسين فلا أدري ما هذا ولم أسمع من مالك فيه
 شيئاً وأما ما لم يكثر جداً فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ رأيت ان دفعت اليه أرضاً على
 أن يفرسها ويقوم على الشجر حتى اذا بلغت الشجر كانت في يديه مساقاة عشر
 سنين يجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز ذلك عندي ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه غرر
 ﴿قلت﴾ رأيت النخل التي لم تبلغ أو الشجر أخذها مساقاة خمس سنين وهي
 تبلغ الى سنتين تجوز هذه المساقاة في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك

ترك المساقاة

﴿قلت﴾ رأيت المساقى اذا أخذ النخل مساقاة ثلاث سنين فعمل في النخل سنة
 ثم أراد أن يترك النخل ولا يعمل (قال) ليس ذلك له ﴿قلت﴾ وليس لرب النخل
 أيضاً أن يأخذ نخله حتى ينقضى أجل المساقاة (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان رضيا أن يتاركا قبل مضى أجل المساقاة (قال) لم أسمع من
 مالك فيه شيئاً الا أنى لا أرى بأساً أن يتاركا اذا لم يأخذ أحدهما من صاحبه علي
 المشاركة شيئاً لان مالكا قال في الذي يمجز عن السقي انه يقال له ساق من أحبت أمينا
 فان لم تجد أسلم الى رب الحائط حائطه ولم يكن عليه شيء ولم يكن له شيء لانه لو ساقاه
 ذلك جاز ذلك كما جاز في الاجنبى ﴿قلت﴾ رأيت المساقاة اذا أخذت الحائط مساقاة
 فلم أعمل فيه ولم أقبضه من ربه الا أنا قد فرغنا من شرطنا أيكون لاحد منا أن يأبى
 ذلك (قال) هو بيع من البيوع اذا عقدا ذلك بالقول منهما فقد لزمهما ذلك وهو
 قول مالك ﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ والذي أخبرتك به من المساقى ورب الحائط
 اذا تاركا بغير جمل انه لا بأس به ان طعن فيه طاعن فقال هذا بيع الثمرة من قبل أن
 يبدو صلاحها ان الحجة على من يقول ذلك ان العامل في النخل لا بأس به أن يدفع
 النخل الى غيره معاملة فاذا كان لا بأس أن يدفع النخل الى غيره معاملة فهو اذا تارك

رب النخل فكانه دفعه الى رب النخل معاملة بالذي أخذه به فلا بأس بذلك وهو فيما بلغني قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن أخذت زرعاً مساقاة أو شجراً فأردنا أن نبيع الزرع قبل أن يبلغ ممن يحصده قصيلاً أو أردنا أن نبيع ثمرة الحائط قبل أن تبلغ اجتمعنا أنا ورب الحائط على ذلك (قال) ما أرى به بأساً ولا أرى فيه مغمزاً وما سمعت فيه شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت أن اكترى منى رجل داراً أو أخذ حائطي مساقاة فإذا هو سارق مبرح أخاف عليه أن يذهب بثمرة حائطي أو يقطع جذوعي أو يخرّب داري وبيع أبوابها أ يكون لي أن أخرجه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى المساقاة والكراء لازماً له وليتحفظ منه أن خاف وليس له أن يخرج به ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يبيع من الرجل السلعة إلى أجل وهو مفلس لا يعلم البائع ذلك أن البيع لازم له فهذا وذلك سواء

❦ الاقالة في المساقاة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت أن أخذت من رجل نخلاً معاملة فندم فسألني أن أقيله وذلك قبل العمل وأبيت أن أقيله فقال أنا أعطيك مائة درهم على أن تقيني فأقلته أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك لا قبل أن يعمل ولا بعد أن يعمل ﴿قلت﴾ ولم كرهه مالك (قال) لأنه غرر أن تم ثمرة النخل ذلك العام فهذا باع هذه الثمرة قبل أن يبدو صلاحها وإن لم يتم فقد أخذ مال رب النخل باطلاً

❦ في سواقط نخل المساقاة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت سواقط النخل جرائده وليقه لمن يكون (قال) أرى أن يكون ذلك بينهما ﴿قلت﴾ على قدر ما يتعاملان به (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الزرع إذا دفعته معاملة لمن الثبن (قال) أراه بمنزلة سواقط النخل وقد قال مالك سواقط النخل بينهما والثبن عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرأيت ما سقط من الثمار مثل البلح وما أشبهه لمن يكون (قال) أراه بمنزلة سواقط النخل

﴿ في الدعوى في المساقاة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تجاحدا (قال) القول قول العامل في النخل اذا أتى بما يشبه
 ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اختلفا في المساقاة فادعى
 أحدهما مساقاة فاسدة وادعى الآخر مساقاة جائزة (قال) القول عندى قول الذى ادعى
 الحلال منهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكلت رجلا يدفع نخلي مساقاة فقال قد دفعتها الى
 هذا الرجل وكذبه رب النخل (فقال) أرى ذلك عندى بمنزلة الرجل يأمر الرجل ببيع
 له سلعة من السلع فيقول المأمور قد بعتها ويكذبه رب السلعة (قال) القول قول المأمور
 فكذلك مسألتك في المساقاة ﴿ قلت ﴾ فلم قال مالك ان بعت معه بمال ليدفعه الى
 رجل قد ساء له فقال قد دفعته وأنكر المبعوث اليه بالمال وقال مادفع الى شيئا قلت
 على الرسول البينة أنه قد دفع والاغرم ما فرق ما بين هذا وبين المأمور بالبيع
 جعلت المأمور بالبيع القول قوله وجعلت المأمور بدفع المال القول قول المبعوث
 اليه بالمال (قال) فرق ما بينهما أن المشتري قد صدق البائع فلا قول للامرهنا لأن
 المشتري والمأمور قد تعادقا في البيع ولأن المبعوث اليه بالمال لم يصدق الرسول
 وقال ماأخذت منك شيئا فهذا فرق ما بينهما ويقال للرسول أقم بينتك أمك قد دفعت
 اليه لأن المبعوث اليه لم يصدقك والاغرم

﴿ في مساقاة الحائطين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه نخلا مساقاة حائطا على النصف وحائطا على الثلث
 أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) للخطر
 لأنهما تخاطرا في الحائطين ان ذهب أحدهما غبن أحدهما صاحبه في الآخر ﴿ قلت ﴾
 أرأيت ان دفع اليه حائطين له على أن يعملهما كل حائط منهما على النصف أو الثلث أو
 كل حائط منهما على الربع أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يكره
 للخطر ها هنا موضع (قال) ليس للخطر ها هنا موضع قال وكذلك سافى النبي صلى الله

عليه وسلم خير كلها على النصف حيطانها كلها وفيها الجيد والردى. (قال) وكذلك بلغني عن مالك أنه قيل له ما فرق ما بين الحائطين يساقيهما الرجل الرجل على النصف في كل حائط وهو يعلم أن أحدهما لو أفرد سوق علي الثلثين لجودة هذا ورداءة هذا فيأخذهما جميعا علي النصف فيجوز ذلك وقد حمل أحدهما صاحبه وبين أن يساقى أحد الحائطين على الثلث والآخر على النصف (قال) قال مالك قد ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خير علي مساقاة واحدة علي النصف فيها الردى، والجيد وهي سنة اتبعت وهذا الآخر ليس مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل حائطا لي مساقاة علي النصف وزرعا لي علي الثلث فدفعت ذلك اليه صفقة واحدة أيجوز هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى هذا جائزا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لي زرع قد عجزت عنه ونخل لي فدفعتهما مساقاة الزرع علي النصف والحائط علي النصف والزرع في ناحية والحائط في ناحية أخرى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالك قال في الحائطين المختلفين اذا أخذهما صفقة واحدة كل حائط منهما علي النصف انه لا بأس بذلك فكذلك الزرع والحائط عندي لانهما بمنزلة الحائطين المختلفين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحائط علي النصف علي أن يعمل لي حائطي هذا الآخر بغير شيء (قال) لا خير في هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن لا خير فيه لانه غرر ومخاطرة

﴿ النخل يكون بين الرجلين يساقى أحدهما الآخر ﴾

﴿ ومساقاة الوصي والمديان والمريض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت النخل تكون بين الرجلين أيصالح لي أن آخذ حصة صاحبي مساقاة (قال) لا أرى بهذا بأساً ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي أيجوز له أن يعطي حائط الصبيان مساقاة (قال) نعم لان مالك قال يبعه للصبيان وشراؤه جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة أيصالح له أن يأخذ أرضا مساقاة ويعطي أرضه مساقاة (قال) لا أرى بذلك

بأساً ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان علي دين محيط
بمالي فدفعت نخلي مساقاة أيجوز ذلك (قال) قال مالك في الرجل يكون عليه الدين
انه يكرى داره وأرضه ويجوز كراؤه فان قامت الفرماء عليه بعد ذلك لم يكن لهم أن
يفسخوا الكراء (قال) وهذا عند مالك بيع من البيوع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان قامت
الفرماء عليه ثم أكرى وساقى بعد ذلك لم يحز كراؤه ولا مساقاته ﴿ قلت ﴾ أرايت
المريض أيجوز له أن يساقى نخله في المرض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه
جائزاً لأن يبعه وشراؤه جائز ما لم تكن محابة فان كانت فيه محابة كانت من الثلث
﴿ قلت ﴾ أ يصلح للرجلين أن يأخذا النخل مساقاة من رجل (قال) نعم ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان أصل الحائط لجماعة
قوم فدفعوه مساقاة الى جماعة قوم أيجوز ذلك (قال) لا أرى بذلك بأساً

﴿ في المساقى يموت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العامل في النخل اذا مات ما أنت قائل للورثة (قال) يقال للورثة
اعملوا كما كان يعمل صاحبكم فان أبوا كان ذلك في مال الميت لازماً لهم ﴿ قلت ﴾
أفيسلم الحائط لهم اذا كانوا غير أمناء (قال) لا أرى ذلك وأرى أن يأتوا بأمين
﴿ قلت ﴾ أرايت ان مات رب النخل (قال) لا تنتقض المساقاة بموت واحد منهما
وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت المساقى أيجوز له أن يعرى من الحائط شيئاً (قال)
كيف يعرى وليس له نخلة بعينها وانما هو شريك في الثمرة وانما يعرى النخلة
والنخلات فهذا ان ذهب يعرى فليس الذي أعرى له وحده ﴿ قلت ﴾ أفنحوز
حصته من النخلات التي أعراها أرايت ان قال قد أعريتك نصيبي من هذه
النخلات (قال) نعم أرى هذا جائزاً

﴿ مساقاة البعل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الشجر البعل أن يصلح المساقاة فيها مثل شجر أفريقية والشام

والاشجار على غير الماء أتجوز المساقاة فيها (قال) قال مالك لا بأس بالمساقاة في شجر البعل ﴿قلت﴾ أرايت مثل زرع مصر وأفريقية أتجوز المساقاة فيه وهو لا يسقى (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن تجوز المساقاة فيه اذا كان ما يحتاج من المؤنة مثل ما يحتاج اليه شجر البعل فان ترك خيف عليه الضيعة فلا بأس به وان كان بعلا لا مؤنة فيه ولا عمل له فلا تجوز فيه المساقاة انما يقول له احفظه لى واحصده وادرسه على أن لك نصفه فهذا لا يجوز عندي لأن هذه أجرة ﴿قلت﴾ لم أجزته في الشجر والبعل وكرهته في الزرع البعل (قال) لان الزرع البعل انما أجازوا المساقاة فيه على وجه الضرورة فهذا لا ضرورة فيه لانه لا يخاف موته

﴿ مساقاة النخلة والنخلتين ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت نخلة أو نخلتين مساقاةً أتجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الشجر كلها (قال) نعم

﴿ في مساقاة المسلم حائط النصراني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت حائط الذي أتجوز لى أن أخذه مساقاة (قال) كره مالك أن يأخذ المسلم من النصراني مالا قراضا فكذلك المساقاة عندي (قال) ولو أخذه لم أره حراما ﴿قلت﴾ أرايت الحائط يكون للمسلم أتجوز له أن يعطيه النصراني مساقاة (قال) قال مالك لا بأس بذلك يريد اذا كان النصراني ممن لا يعصره خمرآ

﴿ المساقى بفلس ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت نخل رجل مساقاة بفلس رب الحائط أ يكون للفرماء أن يبيعوا النخل وتنتقض المساقاة فيما بينهما في قول مالك (قال) المساقاة لا تنتقض ولكن يقال للفرماء يبيعوا الحائط على أن هذا مساقى كما هو لان الحائط لا يقدر الفرماء أن يأخذوه من العامل لانه قد أخذه مساقاة قبل أن تقوم الفرماء على رب الحائط ﴿قلت﴾ ولم أجزته ورب الحائط لو أراد أن يبيع الحائط ويستثنى ثمرته

سنين لم يجز له ذلك (قال) هذا وجه الشأن فيه لانه قد ساقاه فان طرأ دين بعد ذلك باعوا النخل على أن المساقاة كما هي وليس هذا عندي استثناء ثمرة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم. وقد قال غيره لا يجوز البيع ويكون موقوفا الا أن يرضى العامل بتركها فيجوز بيعها وهو أحسن من هذا ﴿قلت﴾ وسواء ان فلس قبل أن يعمل المساقى في الحائط أم لا (قال) نعم ذلك سواء ولا تنتقض المساقاة (قال) وقال لى مالك من استؤجر فى زرع أو أصل يسقيه فسقاه حتى فلس صاحبه فهو أولى به من الغرماء حتى يستوفى وان مات صاحب الأصل أو الزرع فالمساقى فيه أسوة الغرماء وان استؤجر فى ابل يرعاها أو يرحلها أو يملفها أو دواب فهو أسوة الغرماء فى الموت والتفليس جميعا وكل ذى صنعة مثل الخياطة والصياغة والصباغ وما أشبههم من الصناع فهم أحق بما فى أيديهم من الغرماء فى الموت والتفليس جميعا وكل من تكورى على حمل متاع فحمله الى بلد من البلدان فالمكرى أحق بما فى يديه أيضا فى الموت والتفليس جميعا من الغرماء ﴿قلت﴾ لمالك فالحوائت يستأجرها الناس يبيعون فيها الامتعات ففلس مكترها فيقول أربابها نحن أولى بما فيها حتى نستوفى (قال) هم أسوة الغرماء وانما الحوائت عندي بمنزلة الدور يكثرها ليسكنها فيدخل فيها متاعه ورقيقه وعياله أفيكون صاحب الدار أولى بما فيها من الغرماء اذا فلس (قال) ليس كذلك ولكنهم جميعا أسوة الغرماء

— مساقاة النخل فيها البياض —

﴿قلت﴾ أرايت ان كان فى النخل بياض واشترط رب النخل على العامل أن يزرع البياض لرب النخل من عند العامل البذر والعمل وعلى أن الزرع الذى يزرع العامل فى البياض كله لرب النخل أيجوز هذا فى قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿قلت﴾ فان قال رب النخل للعامل خذ النخل معاملة على أن تزرع لى البياض البذر من عندي والعمل من عندك على أن الزرع كله لى (قال) لا يصلح هذا عند مالك ﴿قلت﴾ ولم (قال) لانه قد استفضل على العامل فهو بمنزلة دنائير زادها العامل لرب

النخل ﴿ قات ﴾ أرأيت ان قال رب الحائط خذ النخل مساقاة على أن تزرع البياض
بيننا على أن البذر من عندك أيها العامل (قال) قال مالك نعم هذا جائز (قال) قال
مالك وأحب الى أن يلقي البياض فيكون للعامل ﴿ قات ﴾ ولم أجازه مالك (قال)
للسنة التي جاءت في خبر أن النبي عليه الصلاة والسلام عامل السواد والبياض على
النصف ﴿ قال ﴾ وقال مالك في خير وقلت له أكان فيها بياض حين ساقاها
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) نعم وكان يسيراً فذلك أجازه مالك اذا اشترط
على العامل أن يزرع البياض والبذر من عند العامل والعمل على أن يكون ما يخرج من
البياض بينهما (قال) مالك وأحب الى أن يلقي ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشترط أن البذر
الذي يبذره العامل في البياض من عندهما نصفه من عند رب النخل ونصفه من عند
العامل والعمل كله من العامل أيجوز أم لا في قول مالك (قال) مالك لا يجوز ذلك
﴿ قات ﴾ ولا يجوز أن يكون شيء من البذر من عند رب النخل في قول مالك (قال)
نعم لا يجوز ﴿ قات ﴾ لم كرهه مالك (قال) لانها زيادة ازدادها العامل ﴿ قات ﴾
أرأيت ان اشترط العامل في النخل على رب الحائط حرث البياض وماسوى ذلك
من البذر والعمل فمن عند العامل في النخل (قال) قال لنا مالك اذا كان العمل والمؤنة
كلها على الداخل فلا بأس بذلك (قال) ففي هذا ما يدلك على مسألتك أنه لا يصلح
أن يشترط العامل على رب النخل حرث البياض وان جعلوا الزرع بينهما ﴿ قات ﴾
أرأيت ان أخذ النخل معاملة على أن البياض للعامل (قال) قال مالك هذا أحله
﴿ قات ﴾ أرأيت ان ساقى الرجل زرعاً وفي وسط الزرع ارض بيضاء لرب الزرع
قليلة وهي تبع للزرع فاشترط العامل تلك الارض لنفسه يزرعها (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً مثل النخل والبياض اذا كانت الارض في الارض
التي فيها الزرع تبعاً للزرع ﴿ قات ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل نخلاً مساقاة
خمس سنين وفي النخل بياض وهو تبع للنخل على أن يكون البياض أول سنة للعامل
يزرعه لنفسه ثم يرجع البياض الى رب النخل يعمل به رب النخل لنفسه وتكون المساقاة

في الارض الاربع سنين الباقية في النخل وحدها (قال) لا يجوز هذا عندي لانه خطر ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً أخذ حائطين معاملة من رجل على أن يعمل أول سنة الحائطين جميعاً ثم يرد أحد الحائطين الى ربه في السنة الثانية ويعمل الحائط الآخر في السنة الثانية وحده (قال) لا يجوز هذا أيضاً وهو شبه مسألتك الاولى في النخل والبياض لان المسئلتين جميعاً خطر ولا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك هذا ولكن هذا رأيي

مساقاة الزرع

﴿ قلت ﴾ أرأيت المساقاة في الزرع أتجوز ﴿ قال ﴾ قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يعجز عنه صاحبه يعجز عن سقيه فهذا يجوز له أن يساقى ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزرع اذا بذره صاحبه ولم يطلع من الارض أتصلح المساقاة فيه اذا عجز عنه صاحبه في قول مالك (قال) لا تصلح المساقاة فيه الا بعد ما يبدو ويستقل وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أسبل الزرع أتجوز المساقاة فيه (قال) نعم ما لم يحل بيعه فالمساقاة فيه جائزة اذا كان يحتاج الى الماء لانه لو ترك لمات ﴿ قلت ﴾ أرأيت صاحب الزرع اذا كان له الماء أيجوز له أن يساقى زرعه وتراه عاجزاً وله ماء (قال) نعم لان الماء لا بدله من البقر ومن يسقيه والاجراء ﴿ قلت ﴾ وان كان الماء سيحاً أتجمعه عاجزاً أن يعجز عن الاجراء تجيز ومساقاته في ذلك (قال) ينظر في ذلك فان علم أنه عاجز جازت مساقاته ﴿ قلت ﴾ تحفظ شيئاً من هذا عن مالك (قال) انما قال مالك اذا عجز فانظر أنت اذا كان غيرك عاجزاً جازت مساقاته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل زرعاً مساقاة وشجراً متفرقة في الزرع أيجوز هذا (قال) لا أرى بهذا بأساً اذا كان تبعاً للزرع ولم يكن فيها من الاشتراط خلاف الزرع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت زرعاً مساقاة وفي الزرع شجرات فلائيل فاشتراط العامل في الزرع أن ما أخرج الله من الثمرة فهي للعامل دون رب الشجر أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان اشترط على ان ما أخرج الله من الشجر بينهما نصفين

أيجوز هذا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان اشترط رب المال على أن ما أخرج الله من الشجر فهو لرب الشجر (قال) هذه مساقاة فاسدة لانه قد ازداد على العامل سقى الشجر ﴿ قلت ﴾ هذه المسائل قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ الشجر التي في الزرع اذا أخذ الزرع مساقاة والشجر الثلث فأدنى مخالف للبياض الذي هو تبع للنخل في المساقاة (قال) نعم

﴿ مساقاة كل ذي أصل ومساقاة الياسمين والورد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المساقاة أيجوز في قول مالك في الشجر كلها ﴿ قال ﴾ قال مالك المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك تجوز المساقاة في الياسمين والورد ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك لأبأس بمساقاة الياسمين والورد والقطن

﴿ مساقاة المقائى ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن المقائى فقال تجوز فيها المساقاة اذا عجز عنها صاحبها بمنزلة الزرع (قال) وأنا أرى البصل مثل المقائى وقصب السكر بمنزلة واحدة والزرع لانه جزء واحدة ﴿ قلت ﴾ أرايت المقائى أليس قد قال مالك تصلح المساقاة فيها اذا عجز عنها صاحبها وهي انما يطعم بعضها بعد يمض وقد يحل للرجل أن يشتريها اذا حل بيعها بشرط ما يخرج منها حتى يتقطع فكيف أجاز المساقاة فيها وبيعها حلال (قال) لا تجوز المساقاة في المقائى اذا حل بيعها وتجوز المساقاة فيها قبل أن يحل بيعها (قال) والمقائى قال لى مالك هي شجرة وانما هي نبات واحد بمنزلة التين وما أشبهه من الثمار التي يكون طيب بعض ما فيها قبل بعض فكذلك المقائى لان المقائى بمنزلة الشجر وثمرتها بمنزلة ثمرة الشجر ﴿ قلت ﴾ أرايت المقائى اذا حل بيعها فعجز صاحبها عن عملها أيجوز فيها المساقاة (قال) لا تجوز فيها المساقاة عند مالك لان بيعها حلال

﴿ مساقاة القصب والقرط والبقول ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المساقاة أيجوز في الزرع والبقول والقصب الحلو وفي البصل وفي

القرط (قال) قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يعجز عنه صاحبه يعجز عن سقيه فهذا يجوز أن يساقيه ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن القصب الحلو أتجوز فيه المساقاة (قال) هو عندي بمنزلة الزرع اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه (قال) وأما القصب فليس بثمرة بمنزلة ثمرة الملقائي انما هي بطون تأتي وانما تقع المساقاة فيه نفسه وقد حل بيعه ولا تجوز الا ترى أن الثمرة اذا حل بيعها لم تجز المساقاة فيها وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وأما القرط والبقل فانه لا تصلح فيه المساقاة لانه مثل القصب وقد قال مالك لا تصلح المساقاة في القصب لانها جزء بعد جزء وليست بثمرة تجنى مرة واحدة والذي يريد أن يساقيا فليشتريا ويشترط لنفسه خلفها ﴿ قلت ﴾ أرايت الشجر اذا كانت تنمر في العام الواحد مرتين أتصلح المساقاة فيها في قول مالك (قال) نعم لانه يجوز له أن يساقيا سنين ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين هذا وبين القصب الذي ذكرت أن مالكا كرهه (فقال) لان الشجر لا يحل بيع ثمرتها قبل أن يبدو صلاحها وبطيب القصب يحل بيعه وبيع ما يأتي بعده فلا تصلح فيه المساقاة (قال) وقال مالك لا تصلح المساقاة في البقول ولا في الموز ولا في القصب لانه يباع بطونا (فقلت) لمالك فالزرع (قال) اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه وان لم يعجز فلا تجوز (قال) فقلت لمالك فالملقائي (قال) هي مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه (قال) فقلنا لمالك فقصب السكر ووصفته له وانما يسقى سنة فربما عجز عنه صاحبه (قال) أراه مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه

مساقاة الموز

﴿ قلت ﴾ أرايت الموز أتصلح فيه المساقاة (قال) قال لي مالك لا تصلح فيه المساقاة هو عندي بمنزلة القصب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان عجز عن عمله وهو شجر ليس فيه ثمر أتصلح فيه المساقاة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا أكثر من أن قال لنا المساقاة في الموز لا تجوز ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والموز عندي أنه يحجز اذا أثمر ثم يخلف ثم يحجز اذا أثمر ثم يخلف فهو بمنزلة القصب عندي ولا أرى المساقاة فيه تحل عجز عنه صاحبه

أولم يعجز (قال مالك) وإنما الموز عندى بمنزلة البقل ﴿ قلت ﴾ أرأيت الموز اذا حل
بيعه أيجوز لى أن أشتريه وأستثنى بطونا في المستقبل خمسا أو عشرا (قال) ذلك
جائز ﴿ قلت ﴾ فان اشتريته حين حل بيعه فقلت له لى ما يطعم هذه السنة (قال)
هذا جائز أيضاً لان ما يطعم سنة هو معروف ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم
﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بأن يشتري الموز السنة والسنة ونصفا اذا حل بيعه
﴿ قلت ﴾ أرأيت القضب أهو بهذه المنزلة في قول مالك (قال) نعم وأصل قولهم في
المساقاة أن كل شئ يجز ثم يخلف ثم يجز ثم يخلف أن المساقاة لا تجوز فيه (قال)
وكل شئ قائم إنما تجنى ثمرته والاصل ثابت أو غير ثابت اذا كان إنما تجنى ثمرته اذا
كانت ثمرته نباتاً منها فالمساقاة فيه جائزة ﴿ قلت ﴾ فالقصب والموز اذا عجز عنهما صاحبهما
أتجوز فيهما المساقاة (قال) لا أرى أن تجوز المساقاة فيهما وان عجز عنهما صاحبهما
﴿ قلت ﴾ ولم كره مالك المساقاة فيهما وهما من الاصول (قال) ليس هما بمنزلة
الاصول إنما هما بمنزلة البقول إنما تطعم البقول بطناً بعد بطن ﴿ قلت ﴾ والبقول أتجوز
فيها المساقاة في قول مالك اذا عجز عن سقيها صاحبها (قال) لا تجوز فيها المساقاة
والله سبحانه وتعالى أعلم

تم كتاب المساقاة بحمد الله وعونه وصلى الله

﴿ على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب الجوائح ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الجوائح ﴾

﴿ ما جاء فى الجوائح ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت المقائى هل فيها جائحة فى قول مالك (قال) نعم اذا أصابت الثلث فصاعداً وضع عن المشتري ما أصابت الجائحة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتراها وفيها بطيخ وقناء فأصابت الجائحة جميع ما فى المقناة من ثمرتها وهى تطعم فى المستقبل كيف يعرف ما أصابت الجائحة منها (قال ابن القاسم) تفسير ذلك أنه يكون مثل كراء الارضين والدور أنه ينظر الى المقناة كم كان نباتها من أول ما اشترى الى آخر ما تقطع ثمرتها فينظر كم قطف منها وكم أصابت الجائحة منها فاذا كان ما أصابت الجائحة منها ثلث الثمرة نظر الى قيمة ما قطف منها فان كان قيمته النصف أو أقل من الثلث لم يكن له الا قدر ذلك لان حملها فى الاشهر ونفاقها مختلف فتقوم ويقوم ما بقي من النبات مما لم يأت بعد فى كثرة نباته ونفاقه فى الاسواق مما يعرف من ناحية نباته فينظر الى الذي جده فيقوم على حدته ثم يقوم الذى أصابته الجائحة على حدته فينظر ما مبلغ ذلك من جميع الثمرة فان كانت الثمرة التى أكلها المشتري هو نصف القيمة أو أقل من ذلك أو أكثر فربما كان اطعام المقناة فى أوله هو أقله وأغلاه ثمنها تكون البطيخة أو الفقوسة أو القنائة بعشرة أفلس أو بنصف درهم أو بدرهم والبطيخة مثل ذلك وفى آخر الزمان تكون بالفلس والفلسين والثلاثة فيكون القليل الذى كان

في البطن الاول أكثر المقتاة ثمناً لنفاقه في السوق وعلى هذا يقع شراء الناس إنما يحمل أوله آخره وآخره أوله ولو كان انما وقع الشراء على كل بطن على حدته لكان لكل بطن جزء من الثمن مسمى وانما تحسب بطون المقتاة التي تطم فيها بقدر اطعامها من قدر نفاقتها في الاسواق من كل بطن ثم يقوم ما أطعمت في كل زمان على قدر نفاقه في الاسواق في كل بطن ثم يقسم الثمن على جميع ذلك فان كان البطن الاول هو النصف أو الثلثين ردّ بقدر ذلك وان كان البطن الآخر الذي انقطع فيه هو النصف أو الثلثين ردّ بقدر ذلك ولا يلتفت الى نباتها في اطعامها فيقسم على قدر كثرته وعدده من غير أن ينظر الى أسواقه ولكن ينظر الى كثرته ونفاقه في الاسواق **وقال ابن القاسم** وكذلك الورد والياسمين وكل ما يجنى بطناً بعد بطن فهو على ما فسرت لك في المقتاة وما كان يطيب بمضه بعد بمض فلي هذا يحسب أيضاً مما يثبت جميعاً مثل التفاح والخوخ والتين والرمان وما أشبهه من الفاكهة وذلك أن الرمان والخوخ والتفاح وما أشبهه من الفاكهة ومما لا يخرص انما يشتري اذا بدا أوله لانه يعجل ببيعته فيكون له في أول الزمان ثمن لا يكون لآخره في نفاقه عند الناس وأسواقه وكثرته في اجتماعه في آخر الزمان فانما يشتري المشتري على ذلك ويمطى ذنبه لأن يكون له آخره مع أوله ولو أفرد ما يطيب كل يوم أو كل جمعة حتى يباع على حدته لاختلفت أثمانها وانما يشتريها المشتري على أن يحمل الغالي على رخيصه والرخيص على غاليه فاذا أصابت الجائحة منه ما يباع الثلث فصاعداً نظر الى ما قبض ثم نظر الى الذي أصابته الجائحة فان كان الذي أصابته الجائحة ثلث الثمرة التي اشترى وضع عنه ما يصيبها من الثمن كان ذلك في أول الثمرة أو في وسطها أو في آخرها وان كانت ثلث هذه الثمرة التي أصابتها الجائحة يكون حظها من القيمة تسعة أعشار القيمة وضع عن المشتري تسعة أعشار الثمن وان لم يكن حظ ثلث الثمرة من الثمن الا عشر الثمن الذي اشترى به جميع الثمرة وضع عن المشتري عشر الثمن وانما ينظر في هذا الى الجائحة اذا أصابت فان أصابت ثلث الثمرة نظر ما كان يصيب هذا الثلث من

الثمن على حال ما وصفت لك من غلاته ورخصه فيوضع عنه ما يصيب ذلك الثلث
 من الثمن كان أقل من ثلث الثمن أو أكثر فإن أصابت الجائحة أقل من
 ثلث الثمرة وكان حظ ما أصابت الجائحة من الثمر يبلغ تسعة أعشار الثمن لم يوضع
 عن المشتري قليل ولا كثير ولا يوضع عن المشتري فيما فسرت لك حتى تبلغ الجائحة
 ثلث الثمرة فإذا بلغت ثلث الثمرة وضع عن المشتري حظها من الثمن كان أقل من
 ثلث الثمن أو أكثر وهذا تفسير ما وصفت لك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غيره إنما
 ينظر في البطون إلى ما أذهبت الجائحة فإن كان يكون قيمة ما يصير له ثلث الثمن وضع
 وإن كان من الثمرة عشرها وإن كانت قيمة ما أتلفت الجائحة لا يصير له من الثمن ثلثه
 وإنما يصير له من الثمن أقل لم يوضع عن المشتري شيء وإن كان من الثمرة تسعة
 أعشارها وإنما تكون مصيبته إذا ذهب مثل ثلث الثمن وليس ينفذ إلى ثلث الثمرة
 لأنه ربما كان ثلث الثمرة إنما غلته عشر الثمن ولا يكون مصيبة وربما كان
 عشر الثمرة ويكون لها من الثمن نصف الثمن فيكون مصيبة فذلك توضع
 الجوائح إذا وقعت المصائب ﴿ سحنون ﴾ وأما البطن الواحد وهو نصف واحد فإن ثلث
 الثمرة بثلث الثمن إذا كان صنفاً واحداً من الثمرة فاجتمعت المصيبة من الوجهين جميعاً
 فذلك وضع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وما كان مما يخرص مثل الاعناب والنخل وما
 أشبههما مما لا يخرص مما يبيع ويدخر فإنما ينظر إلى ثلث الثمرة فيوضع من الثمن ثلثه ولا
 ينظر فيه إلى اختلاف الأسواق لأن هذه أشياء يشتريها المشتري فمنهم من يحبسها
 حتى يجدها يابسة فيدخرها ومنهم من يتعجل أكلها ومنهم من يدخر بعضها ويبيع
 بعضها فالبائع حين يبيع إنما يبيع على أن المشتري أن شاء حبس وإن شاء جد فإنما في
 ثلث الثمرة إذا أصابت الجائحة ثلث الثمن ﴿ سحنون ﴾ وكذلك إذا كان الثمر صنفاً
 واحداً فإن كان الثمر أصنافاً مختلفة مثل البرني والمجوة والشقم وعرق ابن زبد
 فأصابت الجائحة من الثمرة الثلث فإن كان الذي أصابت من البرني والمجوة نظر إلى
 قيمته وقيمة غيره فيقسم الثمن على القيم لاختلاف الثمرة في القيم فيصير حكمه حكم

البطون في اختلاف أثمانها وإن الرمان والخواخ والتفاح والأترج والموز والمقاني وما أشبهها إنما يشتري على طيب بعضه بعد بعض ولو ترك من يشتريه أوله لا آخره حتى يطيّب كله لكان فساداً لأوله ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وإنما جعل الله عز وجل طيب بعضه بعد بعض رحمة ولو جعل طيبه واحداً لكان فساداً فالمشتري حين يشتري ما يطيّب بعضه بعد بعض فالبايع يعرف والمشتري أنه إنما يستجنيه كل ما طاب بمنزلة المقاني وغيرها وإن الذي يخرص ليس كغيره من الثمار ولا ما يقدر على تركه حتى يجد جميعه مما فهذا مثل الذي يخرص سواء فحملهما في الجائحة سواء ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وكل ما يقدر على ترك أوله على آخره ولا يكون فساداً حتى يبيس فهو بمنزلة النخل والنب وكما لا يستطيع ترك أوله على آخره حتى يبيس في شجره فسنته سنة المقاني ﴾ قال سحنون ﴿ فهذا أصل قوله وكل ما في هذا الكتاب فإلى هذا يرجع

﴿ ما جاء في جائحة القصيل ﴾

﴿ قال ﴾ وكذلك القصيل إذا اشترى جزء واحدة فإن أصابت الجائحة منه الثلث وضع عنه ولم ينظر إلى غلاء أوله ولا آخره أو رخصه لأن فصله قصلة واحدة إن أراد أن يقصله وقد أدرك جميعه حين اشتراه والفاكهة لم يدرك جميعها ولا المقاني ولا الياسمين إلا أن يشتري القصيل وخلفته التي بعده فيصاب الأول وينبت الآخر أو يصاب الآخر ويسلم الأول فيحسب كما وصفت لك ينظر كم كان نبات الأول من الآخر في رخص آخره أو غلائه أو في رخص أوله أو غلائه وحال رغبة الناس فيه وغلائه عندهم في أوله وفي آخره إذا كان الذي أذهبت الجائحة منه ثلثه فإن كان الأول هو ثلثي الثمن وهو في النبات الثلث رد ثلثي الثمن بقدر ذلك يرد وإن كان الآخر نصف الثمن أو ثلاثة أرباعه في نفاقه عند الناس وقيمه رد من الثمن بقدر ذلك وكذلك قال مالك في الأرضين تتكاثر ثلاث سنين أو أربع سنين ليزرع فيها فيزرعها الرجل السنة أو السنتين فيمطش أولها أو آخرها أو وسطها وقد تكاثرها أربع سنين كل سنة بمائة

دينار صفقة واحدة فيعطش سنة منها (قال مالك) فتقوم كل سنة بما كانت تساوي من نفاقها عند الناس وتشاح الناس فيها ثم يحمل بعض ذلك على بعض فيقسم الكراء على قدر ذلك ويرد من الكراء بقدر ذلك ويوضع عنه بقدر ذلك ولا ينظر الى قدر السنين فيقسم الكراء عليها ان كانت أربع سنين لم يقسم الثمن عليها أرباعاً ولكن على قدر الغلاء والرخص

﴿ في الرجل يكتري الدار سنة فتهدم قبل مضي السنة ﴾

﴿ قال ﴾ قال لي مالك وكذلك الدار تتكاري في السنة بمشرة دنانير فيكون فيها أشهر كراؤها غال وأشهر كراؤها رخيص مثل كراء مكة في ابان الحج وغير ابان الحج والفنادق تتكاري سنة ولها ابان نفاقها فيه ليس كغير ذلك الابان فيسكنها الاشهر ثم تنهدم أو تحترق فانما يرد من الكراء بقدر ذلك من الاشهر حتى أن الشهر ليعدل الاربعة أشهر والخمسة وجميع السنة ولا ينظر في ذلك الى السنة فيقسم الثمن على اثني عشر شهراً ولكن على ما وصفت لك (قال) وكل ما فسر لك من هذه الجوائح هو تفسير ما حملت من مالك ﴿ قلت ﴾ والذي شبهه مالك من الفاكهة في جائحتها بالنخل مما يخرص أهو مما يبس ويدخر مثل الجوز واللوز والفسق والجوز^(١) وما أشبه هذه الاشياء (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ والتين أيضاً هو مما يبس أيضاً ويدخر وهو مما يطعم بمضيه بعد بعض وهو مما يبس فكيف يعرف شأنه (قال) يسئل عنه أهل المعرفة به ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت مقناة فيها بطيخ وقناء فأصابك الجائحة جميع ما في المقناة من الثمرة وهي تطعم في المستقبل (قال ابن القاسم) ينظر الى هذا البطن الاول الذي أصابته الجائحة فيعرف كم نبات ثمره ويقوم أيضاً فيعرف قيمته على غلته ورخصه وفيما يأتي بعد فيعرف نباته وقيمته في كثرة حمله وينظر الى قيمته أيضاً هكذا يقوم بطناً بعد بطن ويضم بمضيه الى بعض ويعرف النبات فان كان البطن الذي أصابته الجائحة هو الثلث ثلث الثمرة التي اشترى نظر الى ما كانت قيمة هذا البطن

الذي أصابته الجائحة فيطرح عن المشتري قدرها من الثمن وتفسير ذلك أنه لما أصابت الجائحة البطن الاول فعرف قدر نبات ثمرته وعرف قدر قيمته في غلاته ورخصه ثم نظر الى ما يأتي من نباتها في المستقبل فيعرف قدر كل بطن وقيمه على غلاته ورخصه فضمت القيمة قيمة كل بطن بمضها الى بعض ثم نظر الى البطن الذي أصابته الجائحة ما هو من جميع نبات ثمره هذه المقناة فان كان ذلك الثلث ثلث الثمرة وضع عن المشتري من الثمن بقدر قيمته من ذلك البطن الذي أصابته الجائحة فان كان من ذلك نصف جميع نبات ثمره المقناة أو ثلثيه أو ثلاثة أرباعه أو أقل أو أكثر طرح من الثمن بقدر ذلك وسواء ان كان الذي أصابت الجائحة منه في أول أو في آخر أو في وسط انما ينظر فان كان الذي أصابت الجائحة في وسط نظر الى الذي كان أكل المشتري فعرف قدر نباته وقيمه في غلاته ورخصه وينظر الى الذي أصابت الجائحة فعرف قدر نباته وقيمه وينظر الى الذي يأتي بعد حتى تنقطع المقناة فان كان الذي أصابت الجائحة هو ثلث نبات الثمرة قيل كم قيمة الذي أصابته الجائحة من جميع القيمة فان كان ذلك نصف القيمة أو ثلثها وضع عن المشتري من الثمن نصفه أو ثلثه لانك قد عرفت ما أكل المشتري وما أصابت الجائحة وما جاء بعد ذلك فلما كان ذلك ثلث الثمرة وقد كنت أقت ذلك البطن الذي أصابته الجائحة والذي أكل المشتري والذي جاء بعد ذلك فعرفت قيمة ذلك في قدر غلاء أوله وآخره ورخصه ورغبة الناس فيه فوضعت عن المشتري من الثمن بقدر قيمة الجائحة وتفسير ذلك لو أن رجلاً اشترى مئة ثاة بمائة دينار وخمسين ديناراً فأصابت الجائحة منها البطن الاول أو الأوسط أو الآخر ان كان أول البطن الذي أصابت الجائحة عرف قدر نباته أقيم فان كانت قيمته مائة دينار وعرف ناحية نباته نظر الى الذي يأتي بعد فيقام بطنا بعد بطن على ما فسر لك من رغبة الناس فيه ورخصه وغلاته فان كانت قيمة هذا البطن الثاني ستين ديناراً وقد عرف ناحية نباته أيضاً ثم نظر الى البطن الثالث فأقيم أيضاً فان كانت قيمته أربعين ديناراً وانقطعت الثمرة فلم يكن فيها الا ثلاثة بطون

وقد عرفت ناحية البطن الآخر قيل انظروا كم ثمرة كل بطن بعضه من بعض فان قالوا النبات في كل بطن في الثمرة سواء فالذي أصابت الجائحة هو الثلث من الثمرة وقيمتها مائة دينار وقيمة البطن الثاني ستون ديناراً والآخر أربعون ديناراً فذلك مائتا دينار وقد كان الشراء بخمسين ومائة دينار قلنا انظروا الى مبلغ البطن الذي أصابته الجائحة وهو ثلث الثمرة فاذا هو مائة دينار قلنا فاي شيء مائة دينار من جميع قيمة المقتناة قيل النصف لان البطن الاول الذي كانت فيه الجائحة قيمته مائة دينار والثاني ستون ديناراً والآخر أربعون ديناراً فذلك مائتا دينار فقد صارت قيمة الذي أصابته الجائحة من جميع قيمة المقتناة النصف قلنا فارجع على البائع بنصف الثمن ان كنت تقدره الثمن وان كنت لم تقدره الثمن فعلى هذا فقس جميع ما يرد عليك من هذا

— في الجائحة في التين^(١) والخوخ والمان وجميع الفاكهة —

(قال) وكذلك الفاكهة التين والخوخ والمان والتفاح وكل ما يكون بطناً بعد بطن انما ينظر الى أوله وآخره فيقوم فيعرف قيمته وقدر ثمرة ثم ينظر الى الذي أصابته الجائحة فان كان ذلك ثلث الثمرة وكانت قيمة البطن الذي أصابته الجائحة هو نصف جميع الثمن أو ثلثه طرح عن المشتري من الثمن نصفه أو ثلثه فعلى هذا يكون هذا **قال** ابن وهب **﴿** وأخبرني يزيد بن عياض عن رجل حدثه عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن معمر الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ابتاع المرء الثمرة فأصابها جائحة فذهبت بثلث الثمرة فقد وجب على صاحب المال الوضيعة **﴿** قال ابن وهب **﴿** وأخبرني يزيد بن عياض عن عبد الرحمن بن القاسم وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد عن القاسم بن محمد قال اذا أصيب المبتاع بثلث الثمرة فقد وجبت على البائع الوضيعة **﴿** قال سحنون **﴿** وأخبرني أنس بن عياض أن أبا اسحاق مقدم مولى أم الحكم بنت عبد الملك حدثه أن عمر بن عبد العزيز قضى في

(١) (قوله في الجائحة في التين الخ) هذه الترجمة ساقطة من احدى النسختين اللتين بأيدينا

وما بعدها متصل بما قبلها باسقاط قال ويمكن أن يكون له وجه فليحرر كتبه مصححه

تمر حائط باعته مولاته فأصاب الثمرة كلها جائحة الا سبعة أوسق وكانت قد استشتت
سبعة أوسق فقال لى عمر وخاصمت اليه في ذلك أقرأ على مولاتك السلام وقل لها قد
أغناك الله في الحسب والمال عن أن تأكلى ما لا يحل لك لا تجوز الجائحة بين
المسلمين وقضى باليمين على المبتاع أن لا يكتم شيئاً وعليه ما أكل عماله قال مقدم
فما صار لنا الا سبعة أوسق وهي التي بقيت ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني عبد الجبار
ابن عمر عن ربيعة وأبي الزناد أنهما قالوا لا وضيمة في الجائحة فيمادون الثلث اذا أصيب
﴿ وأخبرني ﴾ عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد أنه قال لا جائحة فيما أصيب دون
ثلث رأس المال قال يحيى وذلك في سنة المسلمين ﴿ قال ﴾ وأخبرني عثمان بن
الحكم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو برد أو
جراد أو ريح أو حريق ﴿ سحنون ﴾ عن أنس بن عياض عن حسن بن عبد الله بن
ضميرة عن أبيه عن جده أن علي بن أبي طالب كان يقول الجائحة اذا بلغت الثلث
﴿ قال سحنون ﴾ وحدثنى أنس بن عياض عن ابن جريج المكي عن أبي الزبير عن
جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعت من أخيك تمرًا ثم
أصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيك بغير حق

— في جائحة البقول —

﴿ قلت ﴾ أرايت البقول والكراث والماق وما أشبه هذا والجزر والبصل والفجل
اذا اشتري الرجل هذه الاشياء التي ذكرت لك وما أشبهها فأصابتها جائحة أقل من
الثلث هل يوضع عن المشتري شيء أم لا (قال) قال مالك أرى أن يوضع عن
المشتري كل شيء أصابت الجائحة منها قل ذلك أو أكثر ولا ينظر فيه الى الثلث. وقد
ذكر علي بن زياد عن مالك أن البقل اذا بلغت جائحته الثلث وضع عن المشتري
وان لم تبلغ الثلث لم يوضع منه شيء ﴿ سحنون ﴾ وقد ذكره ابن أشرس عن مالك



❦ في جائحة الخضر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى الفول الاخضر وما أشبهه من القطنية التي تؤكل خضراء واشترط أن يقطعها خضراء (قال) قال مالك الشراء جائز ❦ قلت ❦ فان أصابته جائحة (قال) أرى ان أصابت الجائحة الثالث وضع عنه ثلث الثمن لان هذا ثمرة ❦ قلت ❦ فان اشترى الفول والقطنية التي تؤكل خضراء بعد ما طابت للاكل قبل أن تيبس فاشترط أن يترك ذلك حتى ييبس (قال) لا يصلح ذلك عند مالك وهو مكروه

❦ جائحة الزيتون ❦

❦ قلت ❦ أرايت الزيتون عند مالك أهو مما يخرص على أهله (قال) ليس يخرص الزيتون عند مالك على أهله ولكن ما أصابت الجائحة منه يحمل محمل ما يخرص لأن مشتربه يقدر على أن يؤخره حتى يجنيه جميعاً

❦ في جائحة القصب الحلو ❦

❦ قلت ❦ أرايت القصب الحلو أليس هو مما يدخر ويبس اذا أصابته الجائحة (قال) لا يوضع منه في الجائحة قليل ولا كثير وذلك أن بيعه انما هو بعد أن يمكن قطعه وليس هو مما يأتي بطناً بعد بطن فهو عندي بمنزلة الزرع اذا يبس لا يجوز بيعه حتى يطيب ويؤكل ولقد سألت مالكا عن مساقاته فقال هو عندي مثل الزرع تجوز مساقاته اذا عجز عنه صاحبه . وقد قال ابن القاسم توضع فيه الجوائح وهو أحسن

❦ في جائحة الثمار التي قد يبست ❦

❦ قال ❦ وقال مالك كل ما اشترى من النخل والعنب بعد ما يبس ويصير زيبياً أو تمراً أو يستجد ويمكن قطافه فليس فيه جائحة وما بيع من الحب من القمح والشعير والفول والعدس والقطنية كلها والسهم وحب الفجل للزيت وما أشبهه فليس فيه جائحة لانه انما يباع بعد ما يبس فهو بمنزلة ما لوباعه في الأنادر فلا جائحة فيه وهو

قول مالك ﴿ قلت ﴾ وما بيع من النخل والعنب أخضر بعد مطاب فيس ثم أصابته الجائحة بعد ذلك فلا جائحة فيه وهو بمنزلة ما اشترى وهو يابس (قال) ثم ﴿ قلت ﴾ رأيت ان اشترت ثمرة نخل قد حل بيعها فتركته حتى طاب للجداد وأمكن ثم أصابته جائحة تبلغ الثلث فصاعداً (قال) لا يوضع عنه قليل ولا كثير عند مالك لان الجداد قد أمكنه ﴿ قلت ﴾ ويصير هذا بمنزلة رجل اشترى مافي رؤس النخل وقد أمكنت للجداد (قال) ثم كذلك قال مالك يصير بمنزلة الذي اشترى ثمرة قد أمكنت للجداد تيس فلا جائحة في ذلك

﴿ في الرجل يشتري أصول النخل وفيها ثمر فتصيبها جائحة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك ما اشترى من الاصول وفيها ثمرة قد طابت مثل النخل والعنب وغير ذلك فاشترى بأصله فأصابته جائحة فلا جائحة في ثمره وانما الجوائح اذا اشترت الثمار وحدها بغير أصولها ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اني اشترت رقاب النخل وفيها ثمر لم يطب ولم يحل بيعه ولم يؤبر أوقد أبرت فاشترط المبتاع ثمرة ما قد أبر فأصابته هذه الثمرة جائحة أيوضع عنه في قول مالك لما أصابت الجائحة من الثمرة شيء أم لا (قال) قال مالك لا يوضع عنه شيء ﴿ قلت ﴾ فهذا قول مالك في الذي يشتري رقاب النخل وفيها ثمرة لم تؤبر فبلغت فأصابته جائحة أنه لا يوضع عن المشتري شيء هذا قد علمناه أنه لا يوضع عنه شيء لان الثمرة تبع للنخل لانها للمشتري وان لم يشترطها رأيت كل ثمرة كانت تكون للبائع اذا اشتراها المشتري الا أن يشترطها المشتري لم لا يكون لها حصة من الثمن وإنما عنه ما أصابت الجائحة من الثمن اذا بلغ ما أصابت الجائحة ثلث الثمرة (قال) لان مالكا جعل كل ثمرة اشترت مع الرقاب تبعا للرقاب فلا جائحة فيها (قال) وكذلك الرجل يكتري الدار ويشترط ثمرة نخلات فيها وفي النخل ثمرة لم تطب أو طلع فالكراء جائز وما أصابت الجائحة من ذلك الثمر وان أصابته كله لم يوضع عن المتكاري قليل ولا كثير لان الثمرة تبع للكراء ولا يقع على الثمرة حصة من الكراء ومما بين ذلك أن الرجل

يشتري العبد وله مال فيستثني ماله معه ولو لم يستثنه كان للبائع فيشتريه ويشترط
 ماله فيصاف مال العبد ثم يجد به عيباً أو يستحق فيرجع المشتري بالثمن كله فيأخذه
 ولا يوضع عن البائع شيء لمال هذا العبد الذي تلف وهو مما لو لم يستثنه كان للبائع
 وفيه زيادة في الثمن فلا يوضع عنه شيء فالثمرة بمنزلة مال العبد وكذلك سمعت مالكا
 يقول في الثمرة وفي مال العبد

الرجل يشتري الزرع على أن يحصده ثم يشتري الأرض بعد ذلك

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت زرعاً لم يبد صلاحه على أن أحصده ثم اشتريت الأرض أيجوز لي أن أدع الزرع حتى يبلغ (قال) ذلك جائز عندي ولم أسمع من مالك ولكن مالكا قال في الرجل يشتري النخل وفيه نخل قد أبر ولم يشترطه ثم اشتراه بعد ذلك في صفقة أخرى على حدة قبل أن يزهي ويحل بيعه ان اشتراه جائز فهذا يدل على مسئلتك أنه جائز له أن يترك الزرع لان مالكا قال في الثمرة كل شيء كان يجوز لك أن تشريه معه فلم تشتريه في الصفقة معه ثم اشتريته بعد ذلك في صفقة على حدة فذلك جائز كما يجوز لك أولاً أن تستثنيه ﴿قلت﴾ فان أصابت هذه الثمرة جائحة أيقضى فيها بشيء أم لا (قال) لا يقضى فيها بشيء لان مالكا قال من اشترى النخل والثمرة في صفقة واحدة فأصابت الثمرة جائحة فلا شيء على البائع ﴿قلت﴾ وان كانت بلحاً أو بساً أو رطباً أو تمرأ يوم اشتراها مع النخل (قال) نعم لا جائحة فيها عند مالك لانه اشترى الاصل معها فكانت تبعا للاصل فكذلك الذي اشترى الاصل ثم اشترى الثمرة فلا جائحة فيها ﴿قال سحنون﴾ الجواب صحيح الا أن الحاجة فيها أن البائع اذا باع الثمرة وقد بدا صلاحها في رؤس النخل ان عليه سقي النخل واذا باع النخل بأصولها وباع منه بعد ذلك ثمرتها انه لا سقي على البائع



❦ في الذي يشتري ثمرة نخلة واحدة فتصيبها جائحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت ثمرة نخلة واحدة فأصابك الجائحة ثلث ما في هذه النخلة أبوضع عنى شئ أم لا (قال) أرى أن يوضع عنك ان أصابك الجائحة ثلث ما في رأس النخلة من الثمرة

❦ في الذي يعري حائطه كله ثم يأخذه بخرصه فتصيبه جائحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت رجلا أعري حائطاً له رجلاً فأخذ ذلك منه بخرصه فأصابته جائحة أبوضع عنه شئ أم لا (قال) قال مالك يوضع عنه مثل ما يوضع عنه في الشراء سواء

❦ في السلف في حائط بعينه فتصيبه جائحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أسلمت في ثمرة حائط بعينه في ابان ثمرة ذلك الحائط فأصابك الحائط جائحة أتت على ثلث الحائط أيلزم المشتري شئ أم لا في قول مالك (قال) لا يلزم المشتري شئ ويكون حقه فيما بقي من الحائط ❦ قلت ❦ ولا ينتقض من السلم ثلثه لان ثمرة الحائط قد ذهبت الجائحة بثلثه (قال) نعم لا ينتقض من السلم شئ وسلمه فيما بقي من الحائط ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله ❦ قلت ❦ ولو كنت اشتريت ثمرة هذا الحائط فأصابك الجائحة ثلثه أبوضع عنى الثلث في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ واذا أسلمت في ثمرة هذا الحائط أهو مخالف لشراي ثمرة هذا الحائط في الجائحة (قال) نعم ❦ قال سحنون ❦ لان سلمك في الحائط انما هو اشتراء مكيلة منه معلومة بمنزلة ما لو اشتريت أقساطاً من خاية رجل

❦ في الذي يشتري ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها ثم تصيبها جائحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها على الترك فأصابتها جائحة كلها أو أقل من ثلثها بعد ما بدا صلاحها أ يكون على المشتري شئ أم لا (قال) لا شئ على المشتري وهو من البائع وهذا قول مالك لانه لم يقبضها وهي في رؤس النخل والبيع فاسد فهي من البائع ما لم يقبضها المتباع

— في الرجل يشتري ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها —
 ﴿على أن يجدها من يومه فتصيبها الجائحة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها على أن أجدها من يومى أو من الغد فأصابته الجائحة قبل أن أجدها أيوضع عنى للجائحة شئ أم لا وهل تكون هذه بمنزلة البقول أو الفاكهة الخضراء فى قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكنى أرى أن يوضع عنه ان أصابت الجائحة الثلث فصاعداً ﴿قلت﴾ ولا تراه بمنزلة البقول (قال) لا أراه بمنزلة البقول ولكنى أراه بمنزلة الثمار ﴿قلت﴾ وكذلك ان اشترى بلح الثمار كلها التين واللوز والجوز والجلوز والفسق على أن يجده قبل أن يطيب فأصابته الجائحة أيوضع عنه ان أصابت الجائحة الثلث فصاعداً وان لم تصب الثلث لم يوضع عنه شئ (قال) نعم

— في جائحة الجراد والريح والجيش والنار وغير ذلك —

﴿قلت﴾ أ رأيت الجراد أهو جائحة فى قول مالك أم لا (قال) الجراد جائحة عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك النار فى قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك البرد والمطر والطير الغالب تأتى فتأكل الثمرة والدود وغفن الثمار فى رؤس الشجر والسموم تصيب الثمرة والعطش يصيب الثمرة من انقطاع مائها أو السماء احتبست عن الثمرة حتى ماتت أرى هذا من الجوائح (قال) قال مالك فى الماء اذا انقطع عن الثمرة ماء العيون وضع عن المشتري ماذهب من الثمرة من قبل الماء قليلاً كان أو كثيراً وما بقى فهو للمشتري مما يصيبه من الثمن لان البائع حين باع الثمرة انما باعها على الماء فكل ما أصيب من قبل الماء فانما سببه من قبل البائع ولا يشبه الماء سواء من الجوائح ﴿قلت﴾ وماء السماء اذا انقطع عن الثمرة أهو عند مالك بمنزلة ماء العيون (قال) لم أسمع من مالك فى ماء المطر شيئاً الا أنه قال ما كان من فساد الثمرة من قبل العطش من الماء وضع عن المشتري قليلاً كان أو كثيراً فأرى ماء السماء وماء العيون سواء اذا

كان انما حياتها سقيها (قال) وأما ما سألت عنه من عفن الثمرة والنار والبرد والفرق وما سألت عنه كله فان ذلك جائحة من الجوائح توضع عن المشتري ان أصاب الثلث فصاعداً (قال) وهو رأيي في جميع ما سألت عنه (قال) وقال مالك في الجيش يملون بالنخل فيأخذون ثمرته (قال) هو جائحة من الجوائح (قال ابن القاسم) ولو أن سارقا سرقها كانت جائحة أيضاً في رأيي (قال ابن نافع) ليس السارق بجائحه

— في جائحة الحائط المساق —

(قلت) أرأيت ان دفعت نخلا الى رجل مساقاة فلما عمل أصابت الثمرة جائحة برد أو جراد أو ريح فأسقطته ما تقول في ذلك وهل سمعت من مالك فيه شيئاً (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال أراه جائحة توضع عنه (وذكر) سعد بن عبد الله عن مالك قال اذا كان الذي أصابه أقل من الثلث لم يوضع عنه سقي شيء من الحائط ولزمه عمل الحائط كله واذا أصاب الثلث فصاعداً كان بالخيار ان شاء ساقى الحائط كله وان شاء وضع عنه سقى الحائط كله ولقد تكلم به مالك وأنا عنده قاعد فلم أحفظ تفسيره وكان سعد أقرب اليه مني فأخبرني به سعد

— الرجل يكتري الارض وفيها النخل فتصيبها جائحة —

(قلت) أرأيت ان اكرتت أرضاً بيضاء وفيها سواد فاشتترطت السواد أيكون ذلك جائزاً (قال) قال مالك نعم اذا كان السواد الثلث فأدنى فاكرتري الارض واشترط السواد فأنتم السواد فأصابته جائحة أنت على جميع الثمرة أيوضع للمتكاري شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يوضع عنه شيء للجائحة لأن السواد انما كان ملني وكان تبعاً للارض (قلت) وكذلك الدار أيضاً يكتريها الرجل وفيها نخلات يسيرة فاشتترطها للمتكاري فأصابته الثمرة جائحة انه لا يوضع للمتكاري شيء من الكراء للذي أصابته الجائحة من الثمرة (قال) نعم كذلك قال مالك (قلت) أرأيت ما سألتك عنه من الرجل الذي اكرتري الدار فاستنتي النخل وذلك جائز لأن النخل

أقل من الثلث فأثمرت النخل فأصاب الثمرة جائحة أيوضع عنه لذلك شيء من الكراء
 في قول مالك (قال) نعم لا يوضع عنه للجائحة من الكراء قليل ولا كثير ﴿قلت﴾
 وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ولم لا توضع عنه الجائحة وقد
 وقع الكراء على ثمرة النخل وعلى كراء الدار (قال) لأن ثمرة النخل لم يقع عليها من
 الكراء شيء وإن اشترطت وإنما هي تبع للدار وهي تشتط وليس فيها ثمر فيجوز
 فهذا يدل على أنها لغو ﴿قلت﴾ أرأيت إن أكرت داراً وفيها نخل كثيرة
 وليس النخل تبعاً للدار فأكرت الدار واشترطت ما في رؤس النخل من الثمر
 (قال) إن كان ما في رؤس النخل من الثمر قد طاب للبيع فذلك جائز وإن كان ما في
 رؤس النخل لم يحل بيعه فلا يجوز ذلك والكراء باطل ﴿قلت﴾ فإن كان ما في رؤس
 النخل قد حل بيعه فأكرت الدار واشترطت ما في رؤس النخل (قال) ذلك
 جائز ﴿قلت﴾ فإن أصابت الثمرة التي في رؤس النخل جائحة وأصاب الجائحة ثلث
 ثمرة النخل فصاعداً (قال) يوضع ذلك عن المتكاري الذي اشترط ثمرة النخل
 ﴿قلت﴾ وكيف يوضع ذلك عن المتكاري (قال) ينظر إلى قيمة ثمرة النخل يوم
 أكرت الدار وإلى مثل كراء الدار ثم يقسم الثمن على ذلك فما أصاب الثمرة من
 ذلك فهو ثمن للثمرة فإن أصابت الجائحة ثلث الثمرة وضع عنه ثلث الثمن من حصة
 ما أصاب الثمرة من جميع ما نقد المتكاري وإن أصابت الجائحة أقل من الثلث لم
 يوضع عنه من ذلك قليل ولا كثير

﴿تم كتاب الجوائح والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي﴾

﴿الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب الشركة﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشركة ﴾

﴿ في الشركة بغير مال ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم هل تجوز الشركة في قول مالك بغير مال من واحد من الشريكين يقول أحدهما لصاحبه هلم نشترك نشترى ونبيع بتفاضان في ذلك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا فما اشترى هذا فقد فوض هذا اليه وقبل شراءه وضمن معه ان اشترى وما اشترى هذا أيضاً كذلك أتجوز هذه الشركة فيما بينهما (قال) لا يجوز هذا عندي لان مالكا قال في رجلين لبس لهما رأس مال أو لهما رأس مال قليل خرج أحدهما الى بلد من البلدان وأقام الآخر فقال له صاحبه اشتر هناك وبع فما اشتريت وبعث فأنا له ضامن معك وما اشتريت أنا وبعث فأنت له ضامن معي (قال) قال مالك لا تجوز هذه الشركة وأحدهما يجهز على صاحبه وكذلك مسئلتك لا تجوز وان كانا مقيمين (قال ابن القاسم) لان هذا عندي يكره من هذا الوجه لان هذا يقول له تحمل عني بنصف ما اشتريت على أن أحمل عنك بنصف ما اشتريت فلا يجوز هذا وانما الشركة على الاموال أو على الاعمال بالابدان اذا كانت الاعمال واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركا بغير مال على ان يشتريا الرقيق بوجهما فما اشتريا فهو بينهما لهما ربحه وعليهما وضيعته (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا تعجبني هذه الشركة مثل ما قال مالك في الشريكين اللذين أخبرتك

بهما يشتريان ويبيعان هذا في بلد وهذا في بلد ولا رأس مال لهما ﴿ قلت ﴾ فإن اجتمعا
 في صفقة واحدة فاشتريا رقيقاً بوجوههما وليس لهما رأس مال (قال) هذا جائز
 والشركة في هذا الرقيق إذا اجتمعا في شرائهما في صفقة واحدة كانت الرقيق بينهما
 وهما شريكان في هذه الرقيق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قول مالك
 لأن الرجلين لو اشتريا رقيقاً بنسيئة كان شراؤهما جائزاً وكان الرقيق بينهما ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان اشتريا هذه الرقيق في صفقة واحدة بالدين على أن كل واحد منهما حميل
 بما على صاحبه أيحوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا بأس بذلك عند مالك
 ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين هذين اللذين اجتمعا في شراء هذه الرقيق في صفقة واحدة
 وبين اللذين اشتركا في شراء الرقيق وبيعها على أنهما شريكان في كل ما اشترى كل
 واحد منهما من الرقيق وباع جوزت الشركة للذين اجتمعا في صفقة واحدة ولم
 تجوزها لهذين اللذين اشتركا وفوض بعضهما الى بعض (قال) لأن البائع ها هنا
 انما وقعت عهده عليهما جميعا اذا اشتريا في صفقة واحدة ثم رضى على أن كل واحد
 منهما حميل بما على صاحبه بعضهما عن بعض وأما اللذان فوض بعضهما الى بعض
 فالبائع انما باع أحدهما ولم يبع الآخر وانما اشترك هذان اللذان تفاوضا بالذم وليس
 تجوز الشركة بالذم وانما تجوز الشركة بالاموال أو بالأعمال بالأيدي ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان أقعدت رجلا في حانوت وقلت له أتقبل عليك المتاع وتعمل أنت على ان
 ما رزق الله فينننا نصفين (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الشركة
 بغير مال أن تجوز (قال) لذي سمعت من مالك انما سمعت أن الشركة لا تجوز الا على
 التكافؤ في الاموال وما سمعت منه في الذم شيئا (قال) وقد كره الشركة بالذم
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا تصالح الشركة الا في المال والدين والعمل بالأيدي ولا تصالح
 الشركة بالذم الا أن يكون شراؤهما في سلعة حاضرة أو غائبة اذا حضرا جميعا الشراء
 وكان أحدهما حميلا بالآخر ﴿ قلت ﴾ فإن اشتركا بغير مال اشتركا بوجوههما على ان
 يشتريا بالدين وبيعا فاشترى كل واحد منهما سلعة على حدة أيلزم كل واحد منهما

نصف ما اشترى صاحبه أم لا (قال) لا توجبني هذه الشركة ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة وقد أخبرتك في أول مسائل الشركة بما حفظت عن مالك في هذا ابن وهب ﴿عن عامر بن مرة الحيصي عن عمرو بن الحرث عن ربيعة أنه قال في رجلين اشتركا في بيع بنقد أحدهما قتال ربيعة لا يصلح هذا وقال الليث مثله

❦ في الصناعات يشتركون على أن يعملوا في حانوت واحد ❦
 ﴿وبعضهم أعمل من صاحبه﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت الصباغين أو الخياطين إذا اشتركوا على أن يعملوا في حانوت واحد وبعضهم أفضل عملا من بعض أتجوز هذه الشركة بينهم (قال) قال مالك إذا اشتركوا على أن يعملوا في حانوت واحد فالشركة جائزة (قال ابن القاسم) والناس في الاعمال لابد أن يكون بعضهم أفضل عملا من بعض

❦ في الصانعين يشتركان بعمل أيديهما ❦

﴿قلت﴾ أرأيت الحدادين والقصارين والخياطين والصواغين والخرازين والسراجين والفرانين وما أشبه هذه الأعمال هل يجوز لهم أن يشتركوا (قال) قال مالك إذا كانت الصناعة واحدة خياطين أو قصارين أو حدادين أو فرانين اشتركوا جميعاً على أن يعملوا في حانوت واحد فذلك جائز ولا يجوز أن يشتركوا فيعمل هذا في حانوت وهذا في حانوت أو هذا في قرية وهذا في قرية أخرى ولا يجوز أن يشتركوا وأحدهما حداد والآخر قصار وإنما يجوز أن يكونا حدادين جميعاً أو قصارين جميعاً على ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتركوا على عمل أيديهما وهما قصاران جميعاً ولا يحتاجان إلى رأس مال واشتركوا على أن على هذا من العمل الثالث وعلى هذا الثلثين على أن لصاحب الثلث من كل ما يصيبان الثلث ولصاحب الثلثين الثلثين وعلى أن على صاحب الثلث ثلث الصباغ وعلى صاحب الثلثين ثلثي الصباغ (قال) لا بأس بذلك مثل الشركة في

الدرهم لانهما اذا اشتركا بعمل أيديهما جعل عمل أيديهما مكان الدرهم فاجاز في
الدرهم جاز في عمل أيديهما ﴿قلت﴾ وكذلك ان اشترك جماعة قصارون أو جماعة
حدادون في حانوت واحد في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان احتاج
الصباغون الى رأس مال أو أهل الاعمال ممن سواهم كيف يشتركان (قال) يخرجان
رأس المال بينهما بالسوية فيشتركان في أعمالهما يعملان جميعا ﴿قلت﴾ فان أخرج
أحدهما من رأس المال الثلثين وأخرج الآخر من رأس المال الثالث على أن يعمل جميعا
فما أصابا فهو بينهما نصفين (قال) لا تجوز هذه الشركة عند مالك وان اشتركا
فأخرج أحدهما الثلث من رأس المال وأخرج الآخر الثلثين فاشتركا على أن علي
صاحب الثلثين من العمل الثلثين وعلى صاحب الثلث من العمل الثلث والربح بينهما
على الثلث والثلثين لصاحب الثلث الثلثين والثلثان فذلك جائز عند
مالك. وقد قال مالك في الرجلين يشتركان على أن يخرج أحدهما الثلث من رأس المال
ويخرج الآخر الثلثين على أن العمل عليهما نصفين والربح بينهما نصفين (قال مالك)
لاخير في هذه الشركة (قال) وان اشتركا على أن يكون من عند أحدهما ثلثا رأس
المال ومن الآخر الثلث على أن علي صاحب الثلثين ثلثي العمل وعلى صاحب الثلث
ثلث العمل والربح بينهما على الثلث والثلثين لصاحب الثلثين الثلثان ولصاحب الثلث
الثلث والوضعية بينهما على ذلك (قال مالك) هذا جائز وكذلك الشريكان في القصارة
والخياطة والصباغة وجميع أهل الاعمال الذين يعملون بأيديهم اذا احتاجوا الى رأس
مال يعملون به مع عملهم بأيديهم (قال ابن القاسم) ومن الأعمال أعمال لا يحتاجون
فيها الى رأس مال فلا بأس أن يشتركا في عمل أيديهم

﴿و﴾ في القصارين يشتركان على أن المدقة والقصاري من عند أحدهما ﴿و﴾

﴿و﴾ الحانوت من عند الآخر على أن مارزق الله بينهما نصفين ﴿و﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن قصارين اشتركا على أن المدقة والقصاري ومتاع
القصارة من عند أحدهما والحانوت من عند الآخر على أن مارزق الله بينهما نصفين

(قال) لا يمجبنى هذا ولم أسمعه من مالك الا أنى سمعت مالكا يقول فى الرجل يأتى بالدابة والآ خر بالراحا فيعملان كذلك اشتركا على أن مارزق الله بينهما نصفين ان ذلك غير جائز فأرى مسئلتك مثل هذا أنه غير جائز اذا كانت اجارتهم مختلفة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترك قصاران من عند أحدهما المدقة والقصارى وجميع الاداة تطاول بذلك على صاحبه على أن مارزق الله بينهما نصفين أيجوز هذا فى قول مالك (قال) لاخير فى هذه الشركة اذا كان للاداة قدر وقيمة كبيرة لان مالكا قال فى الرجلين يشتركان فى الزرع وتكون الارض لاحدهما لها قدر من الكراء فاشتركا على أن يلغى صاحب الارض كراءها لصاحبه ويخرجها مابعد ذلك من العمل والبذر بينهما بالسوية (قال) لاخير فى ذلك الا أن يخرج الذى لا أرض له نصف كراء الارض ويكون جميع العمل والبذر بينهما بالسوية فكذلك الشركة فى العمل بالأيدي لا تصلح الا أن تكون الاداة منهما جميعا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت أداة العمل من عند أحدهما فاستأجر شريكه الذى لا أداة عنده نصف تلك الاداة واشتركا على أن مارزق الله بينهما نصفين (قال) هذا جائز مثل الشريكين فى الزرع والارض من عند أحدهما على أن نصف كراء الارض على شريكه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تطاول عليه بالشئ القليل من أداة القصاراة مثل المدقة والقصرية (قال) ان كان شيئاً نافعاً يسيراً لا قدر له فى الكراء فلا أرى به بأساً لأن مالكا قال فى الشريكين فى الزرع يكون لأحدهما الارض ولا خطب لها فى الكراء قرب بلدان لا يكون للأرض عندهم كبير كراء مثل بعض أرض المغرب وما أشبهها تكون الارض العظيمة كراؤها الشئ اليسير (قال مالك) فلا أرى بأساً أن يلغى كراء تلك الارض فلا يؤخذ لها كراء اذا كان كراؤها نافعاً يسيراً ويكون ما بقى بعد كراء هذه الارض بينهما بالسوية

﴿ في الرجال يأتي أحدهم بالبيت والآ خر بالراحو الآ خر بالبغل ﴾
 ﴿ فيشتركون على أن ما رزق الله بينهم بالسوية ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت ان اشتر كنا ثلاثة نفر لى بيت ولصاحبى الرحا ولصاحبى
 الآ خر البغل على أن ما أصبنا من شىء فهو بيننا سواء وجلنا أن يكون هذا غير جائز
 فعملنا على هذا فأصبنا مالا (فقال) يقسم المال بينهم أثلاثا ان كان كراء البيت والدابة
 والراحا معتدلا ﴿ قلت ﴾ فان كان مختلفا (قال) يقسم المال بينهم أثلاثا لأن رؤس
 أموالهم عمل أيديهم فقد تكافؤا فيه ويرجع من له فضل كراء فى متاعه على أصحابه
 ﴿ قلت ﴾ فان لم يصيبوا شيئا (قال) يترادون ذلك فيما بينهم يرجع بذلك بمضهم على
 بعض ان لم يصيبوا شيئا بفضل الكراء وهذا عندى مثل ما قال مالك فى الرجلين
 يشتركان يأتي أحدهما بمائة درهم والآ خر بخمسين درهما على أن الربح بينهما نصفين
 قال مالك لاخير فيه ويقسمان الربح على قدر رؤس أموالهما ويقام لصاحب الحسنيين
 الزائدة عمله فى خمسة وعشرين درهما لأن الحسنيين الزائدة عملا فيها جميعا فعمل صاحب
 الحسنيين الزائدة فى خمسة وعشرين منها وعمل صاحبه فى خمسة وعشرين من الحسنيين الزائدة
 فله أجر مثله فيما عمل فان لم يربحا ووضما كانت الوضيعة عليهما على قدر رؤس أموالهما
 ويكون لصاحب الحسنيين أجر عمله فى الخمسة والعشرين الزائدة التى عمل فيها (قال)
 وسألنا مالكا عن الرجل يأتي بالراحا ويأتى الآ خر بالدابة يعملان جميعا على أن ما اكتسبا
 فهو بينهما قال مالك لاخير فى ذلك فلما قال مالك لاخير فى ذلك فسرنا ما سألنا عنه
 من المسئلة التى كرهها مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتركا على أن الرحا من أحدهم
 والبيت من آ خر والدابة من آ خر على أن على رب البغل العمل فعمل على هذا (قال)
 العمل كله لصاحب الدابة الذى عمل وعليه أجر الرحا والبيت ﴿ قلت ﴾ وان لم يصب
 شيئا (قال) نعم وان لم يصب شيئا ﴿ قلت ﴾ لم جعلت جميع العمل لهذا الذى اشترطوا
 عليه العمل ولم يجعل أصحابه معه شركاء فى الرحا والبيت وقد أشركت بين الذين عملوا
 بأيديهم فى المسألة الاولى (قال) لان أولئك لم يسلم بعضهم الى بعض ما فى يديه وكأن

بعضهم أجر سلعة بهض على ان اشتركوا في العمل بأيديهم وان هذا الذي سألت عنه الذي شرط عليه العمل وحده ولم يعمل أصحابه معه أسلم اليه الرحا والبيت فعمل بهما فهو كأنه أعطى رحا وبيتا وقيل له اعمل فيه على أن لك نصف ما تكسب ولنا النصف أو الثالث فانما هو استأجر هذه الاشياء بثالث أو بنصف ما يكسب فيها فالاجارة فاسدة فعليه أجر مثلها **وقال** وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل دابته أو سفينة يعمل عليها على نصف ما يكسب عليها **(قال)** ما أصاب على الدابة أو السفينة فهو له ويعطى رب الدابة أجر مثلها فالرحا والبيت عندى مثل الدابة التي يعمل عليها على النصف عند مالك وانما قسمت المال في هذه المسئلة على الابدان وجملت الابدان رؤس الاموال لان ما أخرجوا من المتاع له أجرة فقد تكافؤوا في عملهم بأيديهم فاذا كانت اجارة ما أخرجوا من المتاع معتدلة فقد أكرى كل واحد منهم متاعه بمتاع صاحبه وكانت الشركة صحيحة ألا ترى لو أن هؤلاء الثلاثة أرادوا أن يشتركوا والمتاع لأحدهم فأكثروا منه ثلثي ما في يديه لجازت شركتهم اذا اعتدلت هذه الاشياء بينهم فكذلك اذا كان لكل واحد منهم شيء على حدة وكراؤه معتدل ان كل واحد منهم كأنه أكرى متاعه بمتاع صاحبه وان كان مختلفا أعطى من له فضل ما بقي من فضله ولم تكن الدواب رؤس الاموال مثل الدنانير والدرهم اذا اختلفت أن يخرج هذا مائتين وهذا مائة ويكون الربح بينهما بشطرين والوضيعة كذلك فيكون الربح لرأس المال لانه مما لا يجوز أن يؤاجر والرجال يؤاجرون فيقسم الفضل على المال ويعطى الذين تجوز اجارتهم عمل مثلهم فيما أعانوا من له الفضل في رأس ماله كان في ذلك ربح أو وضیعة أولا ترى لو أن صاحب المائتين شرط على صاحب المائة العمل لكان فاسداً فان وقع فضل أو كانت وضیعة فلي المال أو للمال لانه لا يؤاجر وهو رأس المال وأعطى العامل أجر مثله فيما عمل في مال صاحب المائتين أولا ترى أن الذين اشتركوا بأبدانهم وأخرجوا الرحا والبيت والبغل لما شرطوا العمل على رب البغل كان الربح له والوضیعة عليه وكان عليه أجر الرحا والبيت لان لهم أجره وصار عمله كأنه رأس المال

وهذا يذهب أصل قول مالك والله سبحانه وتعالى أعلم

❦ في الصانين والشريكين بعمل أيديهما يمرض أحدهما أو يغيب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت قصارين أو حدادين وأهل الصناعات كلها اشترك أهل نوع على أن ما رزق الله بينهما فرض أحدهما وعمل الآخر (قال مالك) إذا اشتركا وكانا في حانوت فرض أحدهما وعمل الآخر فالعمل بينهما لأن هذا أمر جائز بين الشركاء (قال ابن القاسم) ولكن ان مرض فتناول به مرضه أو ما أشبهه أو غاب فتناول ذلك فهذا يتفاحش فان عمل الحاضر والصحيح فأحب أن يحمل نصف العمل لشريكه الغائب أو المريض من غير شرط كان بينهما في أصل الشركة انه من مرض مثل المرض الطويل أو غاب مثل النية البعيدة فاعمل الآخر فهو بينهما فاذا لم يكن هذا الشرط وأراد العامل أن يعطى المريض أو الغائب نصف ما عمل فلا بأس بذلك وان كان الشرط بينهما فالشركة فاسدة ❦ قلت ❦ أتخفظ هذا عن مالك في المرض الطويل والنية الطويلة (قال) لا الا أن مالكا قال لى يتعاون الشريكان في المرض والشغل فحملت أنا ذلك على المرض الخفيف والنية القريبة ❦ قلت ❦ فان كان هذا الشرط بينهما وأفست هذه الشركة كيف يصنع بما عملا (قال) يكون ما عملا الى يوم مرض أو غاب بينهما على قدر عملها وما عمل الصحيح بعد المريض أو الحاضر بعد الغائب فذلك للعامل ولا يكون لصاحبه فيه شيء

❦ في الصانين والشريكين بعمل أيديهما أيضمن ❦

❦ أحدهما ما دفع الى شريكه عمله ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن قصارين اشتركا أو خياطين أيضمن كل واحد منهما ما يقبل صاحبه (قال) نعم لأن مالكا قال شركتهما جائزة فأرى ضمان كل واحد منهما جائزا على صاحبه وصاحبه ضامن لما ضمن هذا فأرى أن على كل واحد منهما ضمان ما ضمن صاحبه من عملها

❦ في الصانعين الشريكين بعمل أيديهما يدفع الى أحدهما العمل ❦
❦ يعمله فيغيب أو يفاصل شريكه أيلزم بمادفع الى شريكه ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى خياط ثوبا ليخيطه فغاب الذي دفعت اليه الثوب وأصيب شريكه أيكون لي أن ألزمه بخياطة الثوب في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرايت ان افترقا فلتيت الذي لم أدفع اليه الثوب أيكون لي أن ألزمه بخياطة الثوب (قال) نعم ❦ قلت ❦ لم وقد افترقا (قال) لان عهدتك وقعت عليها قبل فرقتها فلك أن تأخذ أيهما شئت بعملك لان كل واحد منهما ضامن عن صاحبه ❦ قلت ❦ وكذلك لو أني بعث أحد الشريكين سلعة من السلع بدين الى أجل ثم افترقا فلتيت الذي لم أبعه شيئا بعد فرقتها أيكون لي أن أخذه بالدين (قال) نعم لان عهدتك وقعت عليها قبل فرقتها وكل واحد منهما ضامن لما على صاحبه

❦ في شركة الاطباء والمعلمين ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز شركة الاطباء يشترك رجلان على أن يعملوا في مكان واحد يعملان ويعملان فما رزق الله بينهما نصفين (قال) سألت مالكا عن المعلمين يشتركان في تعليم الصبيان على أن مارزق الله بينهما نصفين (قال) ان كانا في مجلس واحد فلا بأس به (قال) وان تفرقا في مجلس فلا خير في ذلك ❦ قال ❦ وكذلك الاطباء عندى اذا كان ما يشتركانه من الادوية ان كان له رأس مال يكون بينهما جميعا بالسوية

❦ في شركة الجمالين على رؤسهما أو دوابهما ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز الشركة في قول مالك بين الجمالين والبغالين والجمالين على رؤسهم وجميع الاكرياء الذين يكرون الدواب (قال) لا يجوز ذلك ❦ قلت ❦ لم لا يجوز ولم لا تجعل هذا بمنزلة الشركة في عمل الايدي (قال) ألا ترى أن مالكا لم يجوز الشركة في عمل الأيدي الا أن يجتمعا في حانوت واحد ويكون عملهما نوعا واحداً سراجين أو خياطين أو دواب هذا تعمل في ناحية ودواب هذا تعمل في ناحية فهذا

غير جائز الا أن يعملوا في موضع واحد لا يختلفان مثل أن يتقبلا الشيء يحملانه
 جميعا ويتعاونان فيه جميعا ألا ترى أيضا أن الشركة لا تجوز بين أهل الصناعات اذا
 كانت الاداة لأحدهما دون الآخر ولم تجز الشركة بينهما أيضا اذا كانت الاداة
 مختلفة بمضها من هذا وبمضها من هذا اذا كانت الاداة كثيرة لها قيمة مختلفة
 حتى يكونا شريكين في جميع الاداة فتكون الاداة التي يعملان بها بينهما جميعا فإما
 ضاع أو تلف فنهما جميعا وما سلم منهما فينهما جميعا وإن كانت الاداة نأفة يسيرة
 فلا بأس أن يتناول بها أحدهما على صاحبه. فهذا أيضا يدل على أن الشركة بالدواب
 غير جائزة ولو استأجر الذي لا أداة له من شريكه نصف الاداة واشتركا كان ذلك
 جائزا على مثل الشركة في الارض وقد فسرت ذلك لك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روي
 ابن غانم في شركة الحرث عن مالك اختلافا فيما يخرج من البقر والاداة بينهما
 فتكون المصيبة منهما جميعا . وروى غيره وهو ابن القاسم اذا كان ما يخرج هذا
 من البقر والاداة ويخرج الآخر من الممسك والارض مستوية في كرائته ان ذلك
 جائز بمد أن يعتدلا في الزريعة ﴿ قلت ﴾ فما تقول في الدابة تكون لرجل فيأتيه
 رجل فيستأجر نصفها ثم يشتركان في العمل عليها فما أصاب فينهما (قال) لا بأس
 به وما سمعت في هذا شيئا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان لي بغل ولصاحبي بغل فاشتركتنا
 على الحولة التي تحمل على البغليين (قال) ما أرى بأسا اذا كانا يحملان جميعا فيحملان
 على دابتهما لأن هذين يصير عملهما في موضع واحد وهذا مثل أن يتقبلا الشيء
 يحملانه الى موضع واحد وإن كان يعمل كل واحد منهما على حدة فلا خير فيه

﴿ في الرجلين يشتركان على أن يحششا أو يحطبا ﴾

﴿ على أنفسهما أو دوابهما ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز للشريكين أن يشتركا على أن يحطبا الحطب فما احتطبا من شيء
 فهو بينهما نصفين (قال) ان كانا يعملان جميعا معا في موضع واحد فلا بأس بذلك
 وذلك جائز وإن كانا يحطبان كل واحد منهما على حدة فما حطب هذا فهو بينهما

وما حطب هذا فهو بينهما فهذا لا يجوز . مثل قول مالك في الخياطين يعملان هذا في حانوت وهذا في حانوت ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشتركا على أن يحتشا الحشيش أو يجعما بقل البرية أو ثمار البرية فيبيعانه فباعا من شئ فهو بينهما أو اشتركا على أنهما اذا جعما ذلك اقتسماه بينهما (قال) اذا كانا يعملان ذلك معا فما احتشا اقتسما بينهما أو ما جعما من الثمار أو ما باعا من ذلك فالتمن بينهما فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتركا على أن يحتطبا على دوابهما أو على غلمانهما أو يحتشا عليهم أو يلقطا الحطب أو الثمار أو يحملاه على الدواب الى مصر فيبيعان ذلك أتجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا (قال) اذا كانا جميعا يعملان في عمل واحد لا يفترقان فذلك جائز وهذا بمنزلة مالو عملا بأيديهما في شئ واحد وقد قال مالك في الزرع يشتركان فيه فيأتي كل واحد منهما بشوره أو بفلامه وما أشبه هذا من أداة الحرث (قال) مالك ذلك جائز وهذا بمنزلة ﴿ قلت ﴾ فأتقول في الرجلين يخرجان دابتيهما على أن يكرياهما ويعملا جميعا . ما فإرزق الله بينهما (قال) لا يجزئ هذا لان الكراء ربما أكرى أحدهما ولم يكر الآخر وليس هو أمرا يدوم العمل عليهما . مثل الرجلين اللذين يعملان بأيديهما ذلك يعملان فيما قل أو أكثر مما استعملا ولو أجزت لك هذا لأجزت لك أن يشترك الرجلان على أن يحملا على رقابهما فهذا لا يجوز على أن يكونا حمالين عندي لان هذا يحمل الى حارة بني فلان وهذا الى حارة بني فلان فالعمل مفترق فلا تجوز الشركة فيه وكذلك الدواب هو عندي مفترق ولا أحفظ من مالك فيه شيئا أقوم لك عليه الساعة الا أن يكونا مجتمعين في كل ما يعملان ولا يفترقان فلا بأس به وان كان ذلك لا يقدر عليه ولا بد من افتراقهما فلا خير فيه

— في الرجلين يشتركان في صيد السمك أو الطير في نصب —

﴿ الشرك وصيد البزاة والكلاب ﴾

﴿ قلت ﴾ فان اشتركا على صيد السمك وصيد الطير وصيد الوحش (قال) نعم ذلك جائز اذا كانا يعملان بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشترك صيادان

يصيدان السمك أو الطير بالشباك أو الشراك أو الوحش فهو على ما وصفت لي (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في نصب الشراك والحبال للطيور والوحش أيجوز ذلك (قال) اذا كانا يعملان جميعا فلا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في صيد البزاة وصيد الكلاب على أن ما صادا بإزيمهما أو بكلييهما فذلك بينهما نصفين أيجوز ذلك (قال) لا أرى ذلك الا أن يكون البزاة والكلاب بينهما أو يكون البازان يتعاونان والكلبان فيكون طلبها واحداً وأخذهما واحداً فلا يفتريان في ذلك

﴿ في الشراكة في حفر القبور والمعادن ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في حفر القبور وحفر المعادن والآبار والعيون وبناء البنيان وعمل الطين وضرب اللبن وطبخ القراميد وقطع الحجارة من الجبال (قال) ذلك جائز كله عند مالك لانهم يجتمعان في هذا جميعا معاً فان كان يعمل هذا في ناحية وهذا في ناحية فلا يجوز ذلك لان الشريكين في الاعمال بالأيدي لا يجوز لهما أن يعملوا الا في حانوت واحد فكذلك هذان لا يجوز لهما أن يعملوا الا في موضع واحد ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في حفر المعادن (قال) ما أرى به بأساً اذا كانا يعملان جميعا في موضع واحد يحفران فيه ولا يعمل هذا في غار وهذا في غار ﴿قلت﴾ فاذا عملا في المعادن جميعا فما أدركا من نيل فهو بينهما في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان مات أحدهما بعد ما أدركا النيل (قال) قال مالك في المعادن لا يجوز بيعها لانهما اذا مات صاحبها الذي عملها أقطعها السلطان لغيره فلذلك لا يجوز بيعها فأرى المعادن لا تورث اذا مات صاحبها رجعت الى السلطان فرأى فيها رأيه ويقطعها لمن يرى وينبغي له أن ينظر في ذلك لجميع المسلمين (وقد سئل) مالك عما ظهر من المعادن مثل معادن أفريقية ماذا يرى فيها (قال) أرى ذلك للامام ينظر للناس فيها يعملونها ولا يراها لاهل البلد ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا في حفر الكحل والزرنخ فأت أحدهما أ يكون للسلطان أن يجعله مثل المعادن في قول مالك أم يجعله لورثة الميت وما كان من معادن النحاس والرصاص والجواهر كله كيف يكون سبيله (قال) أرى سبيله مثل

ما وصفت لك في معادن الذهب والفضة اذا مات العامل صنع السلطان فيها مثل
ما يصنع في معادن الذهب والفضة

❦ في الشركة في طلب اللؤلؤ والعنبر وما يقذف البحر ❦

❦ قلت ❦ أتجوز الشركة في استخراج اللؤلؤ من البحر وطلب العنبر على ضفة البحر
وجميع ما يقذف البحر والغوص في البحر (قال) لا بأس بذلك اذا كانا يعملان جميعا
بمنزلة ما يكون في المركب يركبان جميعا ويقذفان جميعا ويتعاونان جميعا وكذلك
الصيدان يخرجان جميعا في المركب فيقذفان جميعا ويصيدان ويتعاونان جميعا فيما يحتاجان
اليه (قال) فلا بأس بذلك اذا كانا يعملان في موضع واحد مثل ما وصفت لك

❦ في الشركة في طلب الكنوز ❦

❦ قلت ❦ فان اشتركا على أن يطلبوا الكنوز والركاز وكل ما كان من دفن الجاهلية
وغسل تراهم (قال) قال مالك لا يعجني الطلب في بيوت الجاهلية ولا في قبورهم
(قال مالك) ولا أراه حراما ولا يعجني أن يطلب الاموال في قبورهم وآثارهم (قال
ابن القاسم) وغسل تراهم عندي خفيف وكل ما سألت عنه فلا أرى بذلك بأسا
اذا كانا يعملان جميعا بحال ما وصفت لك

❦ في الشركة في الزرع ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو كانت الارض من عندي والبقر من عند شريكى والبذر من
عندنا جميعا والعمل علينا جميعا أتجوز هذه الشركة أم لا في قول مالك (قال) قال
مالك اذا كان كراء الارض وكراء البقر سواء جازت الشركة بينكما ❦ قلت ❦
أرايت ان كانت البقر أكثر كراء أو الارض أكثر كراء أتجوز هذه الشركة فيما بينهما
(قال) قال مالك لا أحبها حتى يعتدلا (قال) وقد كان مالك يقول في الارض التي
لا كراء لها مثل أرض المغرب التي لا تكري انما يمنحونها الناس (قال مالك) لو أن
رجلا أخرج أرضا من هذه الارض وألفاها وتكافأ فيما بعد ذلك من النفقات والبذر

لم أر بذلك بأساً. وأما كل أرض لها كراء (قال مالك) فلا يعجبني أن تقع الشركة
 بينهما الا على التكافؤ ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتراكاً فأخرج أحدهما البذر من عنده
 وأخرج الآخر الارض من عنده وتكافأ فيما سوى ذلك من العمل وكراء الارض
 وقيمة البذر سواء (قال مالك) لا خير فيه ﴿قلت﴾ لم وقد تكافأ في العمل وقيمة
 كراء أرضه مثل قيمة بذر هذا (قال) لان هذا كأنه اكراه نصف أرضه بنصف
 بذره فلا يجوز أن يكريه الارض بشئ من الطعام ﴿قلت﴾ ولا تصلح الشركة في
 الزرع عند مالك الا أن يكون البذر بينهما وتكافأ فيما بعد ذلك من العمل (قال)
 نعم كذلك قال مالك اذا أخرج البذر من عندهما جميعاً ثم أخرج أحدهما البقر
 والآخر الارض أو كان العمل من عند أحدهما والبقر والارض من عند الآخر
 وقيمة ذلك سواء فلا بأس بذلك وإنما كره مالك ما أخبرتك من البذر أن يكون من
 عند أحدهما والارض من عند الآخر لان هذا يصير كراء الارض بالطعام فأما
 ما سوى هذا فلا بأس أن يخرج هذا بعض ما يصلحهم من أداة الحرث وهذا
 بعض ما يصلحهم بعد أن يكون قيمة ما أخرج هذا مثل قيمة ما أخرج هذا ﴿قلت﴾
 أرأيت ان اكتريا الارض جميعاً من رجل وأخرج أحدهما البذر وأخرج الآخر
 البقر وجميع العمل وكان قيمة البذر وقيمة كراء البقر وجميع عمل الزرع سواء (قال)
 لا بأس بذلك عند مالك لانهما قد سلا من أن يكونا هنا كراء الارض بالطعام
 وقد تكافأ بحال ما ذكرت لي ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتراكاً على الثلث والثلثين
 حتى أن العمل بينهما كذلك والبذر من عندهما كذلك على الثلثين والثلث أيجوز
 هذا في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك جائز عند مالك اذا تكافأ على ذلك
 ﴿وسئل ابن القاسم﴾ عن الرجل يعطي الرجل الارض يزرعها ويعطي من البذر
 للعامل مثل ما يخرج هو لزراعتها على نصفين يعطيه أرضه على ذلك وهي أرض
 مأمونة لا يكاد يخطئها عام في أن تروى من الماء فيعمل العامل فيها من سنته وإنما
 هي أرض تحرث الآن ليكرمها بالحرث ويتركها فاذا كان قابلاً اذا احتاج الى

زراعتها زرعتها (قال ابن القاسم) اذا كانت أرضاً مأمونة لا يخطئها أن تروى في كل عام فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى فان كانت غير مأمونة فلا خير فيه لانه حين حرث الارض كان صاحب الارض قد انتفع بحرث العامل فيها بحرثه اياها وتكريمه لها بالحرث لما يرجو من زراعتها حين حرثها وتأخر المطر عنها ولم تروى انفسخ العمل فيما بينهما وصار هذا قد انتفع بعمل صاحبه فيها فلا أحبه وأنا أكرهه كراهية شديدة ويكون بمنزلة من تعجل النقد في بيع باعه أو كراه أكره مما لا يجوز فيه من تعجيل النقد فيكون من تعجل النقد قد انتفع بما وصل اليه بغير شيء أو صله الى صاحبه فهذا لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن ثلاثة نفر اشتركوا في زرع فأخرج أحدهم الارض والآخري البقر والآخري العمل والبذر بينهم أثلاثاً (قال) هذا جائز عند مالك اذا تكافؤا في العمل وكان البذر بينهم بالسوية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان البذر من عند رجلين بالسوية ومن عند الآخر الارض وجميع العمل (قال) لا خير في هذا ﴿ قلت ﴾ لمن الزرع (قال) لصاحب الارض ويعطى هذا بذرها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (وقد قال غيره) ويكون الزرع لصاحبي الزريعة ويكون عليهما كراء الارض وكراء عمل العامل (وقال غيره) من الرواة بمنزلة القراض اذا كان العمل فيه فاسداً فيكون الربح للمال ويكون للعامل أجر مثله لان كل ما لا يؤاجر فالربح له والنماء له والوضيعة عليه ولما يؤاجر أجر مثله والله سبحانه وتعالى أعلم وقد ذكر نحو هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الزرع لصاحب الزريعة وللآخرين أجر مثله

— الشركة بالعروض —

﴿ قلت ﴾ هل تجوز الشركة بالعروض تكون عندي ثياب وعند صاحبي حنطة أو دواب فاشتركتنا في ذلك أتجوز الشركة فيما بيننا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وتفسير ذلك عندي اذا اشتركا على قدر قيمة سلامة كل واحد منهما بقدر رأس ماله ويكون عليه من الوضيعة بقدر رأس ماله

﴿ قلت ﴾ اذا كان رأس مالهما عرضا من العروض وان كان مختلفا فلا بأس أن يشتركا به على القيمة في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف يقومان ما في أيديهما وكيف يكونان شريكين أبيع هذا نصف ما في يديه من صاحبه بنصف ما في يدي صاحبه اذا كانت القيمة سواء أو يقومان ولا يبيع كل واحد منهما نصف ما في يديه بنصف ما في يدي صاحبه (قال) اذا قوما ما في أيديهما وكان قيمة ما في أيديهما سواء وأشهدا على أنهما قد اشتركا بالنصف فقد باعه نصف ما في يديه بنصف ما في يدي صاحبه اذا قوماه وكانت قيمتهما سواء ثم أشهدا على الشركة فقد باعه نصف سلعته بنصف سلعة صاحبه وان لم يذكر البيع ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتركا بسلعتيهما على ان الربح بينهما نصفين والوضيعة عليهما نصفين وعلى أن يكون رأس مال كل واحد منهما بالسوية واشتركا في هاتين السلعتين فلما قوما السلعتين كانت احدهما الثلثين والاخرى الثلث كيف يصنعان وكيف تقع الشركة بينهما في قول مالك (قال) ان كانا لم يعملوا وأدركت السلعتان ردنا الى صاحبيهما وفسخت الشركة فيما بينهما وان فاتت السلعتان كانا على الشركة على ما بلغت كل سلعة ويمطى القليل الرأس المال أجرة في الزيادة التي عمل فيها مع صاحبه وان كانت وضیعة فضت الوضیعة على جميع المال فما أصاب الكثير كان على صاحب الكثير وما أصاب القليل كان على القليل الرأس المال والربح ان كان فكذلك أيضاً لان رأس مالهما كان على ما بلغت سلعتاهما ولم يكن على ما شرطوا ولا يكون على صاحب السلعة القليلة ضمان في فضل سلعة صاحبه على سلعته وليس فضل سلعة صاحبه مما وقع فيه بينهما بيع . ومما يبين لك ذلك أن مالكاً قال في الرجل يأتي بمائة ويأتي رجل آخر بمائتين فيشتركان على ان الربح بينهما والنقصان عليهما بالسوية والعمل عليهما بالسوية (قال) قال مالك الوضیعة على قدر رؤس أموالهما والربح على قدر رؤس أموالهما ويعطى صاحب المائة أجر مثله فيما أعان صاحب المائتين في فضل المائتين ولم يحملها سلفا وانما أعطاه اياها على أن يشاركه ولو كانت سلفا لكان له ربح الخمسين التي أعطاه اياها حتى يساويه في رأس

المال ولكان أيضا ضامنا للخمسين وتكون أيضا شركة فاسدة لأنها شركة وسلف
(وقال مالك) أراه إنما أسلفه الخمسين على أن أعانه بالعمل قال فأراه مفسوخا لا ضمان
عليه في الخمسين وضمان الخمسين على صاحب المائتين وربحها له ووضعيتها عليه
ويكون عليه لصاحب المائة أجرته فيما أعانه فيها ولو كانت الدنانير تكون هاهنا
عند مالك سلفا لكان يكون ضمانها منه ان جاء نقصان ولكان المتاع في الشركة
الاولى تبعا يلزم القليل الرأس المال نصف قيمة ما يفضل به صاحبه فلما لم يضمن مالك
الشريكين في العين اذا فضل فضل أحدهما ولم يجعله سلفا وأسقط عنه الضمان
وجعل له الأجر أسقطت أنا عنه نصف قيمة فضل المتاع وأعطيته بعمله في
ذلك مع شريكه نصف عمل مثله ولم أره يباع ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا بما يوزن
أو يكال مما لا يؤكل ولا يشرب اشتركا بأنواع مختلفة أخرج هذا مسكا وأخرج
هذا غنبرا وقيمتها سواء فاشتركا على أن العمل عليهما بالسوية (قال) هذا جائز
﴿قلت﴾ ولم وهذا مما يوزن ويكال (قال) إنما كره مالك ما يؤكل ويشرب مما يوزن
ويكال في الشركة اذا كانا من نوعين وان كانت قيمتهما سواء لان محلهما في البيوع
قريب من الصرف فكما كره في الدنانير والدرهم الشركة وان كانت قيمتهما سواء
فكذلك كره لي كل ما يؤكل ويشرب مما يكال أو يوزن مما يشبه الصرف ﴿قلت﴾
أرايت العروض وما سوي الطعام والشراب مما يوزن ويكال ومما لا يوزن ولا يكال
هل يجوز مالك الشركة فيما بينهما اذا كان رأس مالهما نوعين مختلفين وقيمتها سواء
والعمل بينهما بالسوية (قال) نعم هذا جائز لاني سألت مالكا غير مرة ولا مرتين
عن العروض يشتركان بها من نوعين مفترقين اذا كانت القيمة سواء والعمل بالسوية
(قال مالك) ذلك جائز (قال) ولم أسأل مالكا عما يوزن ويكال مما لا يؤكل ولا
يشرب ولكن انما سألت عن العروض فجوزها لي فستلتك هذه هي من العروض فأرى
الشركة بينهما جائزة ﴿قلت﴾ والشركة بالعروض جائزة في قول مالك بحال ما وصفت
لي (قال) نعم ﴿قلت﴾ وتجاوز الشركة في قول مالك بالعروض وبالذنانير بحال ما وصفت لي

(قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وتجوز أيضاً بالطعام والدرهم في قول مالك بحال ما وصفت لي (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وبالعروض وبالطعام (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت شريكين اشتراكا بالعروض شركة فاسدة أو صحيحة فافترقا بعد ما قد عملا كيف يخرج كل واحد منهما رأس ماله أيكون له رأس ماله يوم يقسمان أو رأس ماله يوم وقعت الشركة فاسدة كانت أو صحيحة (قال) أما الصحيحة فعلى قدر رؤس أموالهما على ما قوما به سلعتيهما واشتركا وأما الشركة الفاسدة فيردان إلى ما يبلغ رأس مال كل واحد منهما مما بلغت سلعتاهما في البيع ويقسمان الربح على قدر ذلك والوضعية على قدر ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) أما في الصحيحة فنعم هو قول مالك وأما في الشركة الفاسدة فهو رأيي مثل ما قال مالك في الدنانير والدرهم إذا كانت أحدهما أكثر من الأخرى إذا اشتركا بها أن لكل واحد منهما رأس ماله يوم وقعت الشركة بينهما والربح على قدر ذلك والوضعية فكذلك الشركة الفاسدة في العروض ﴿ قلت ﴾ والعروض إذا اشتركا بها شركة فاسدة وقد كانا قوما بالعروض (قال) لا ينظر إلى ما قوما به عروضهما ولكن ينظر إلى ما باعا به العروض فيه على كل واحد منهما ثمن عرضه الذي يبيع به ﴿ قلت ﴾ فإن كانت الشركة بالعروض صحيحة وقد قوما عروضهما فباع كل واحد منهما سلعته بأكثر مما قوما به سلعته أو بدون ذلك ثم افترقا كيف يأخذ كل واحد منهما رأس ماله أيأخذ القيمة التي قوما بها سلعته أو يأخذ الثمن الذي باعا به سلعتيهما (قال) إذا كانت الشركة صحيحة أخذ قيمتها يوم اشتركا إذا افترقا ولا ينظر إلى ما باعا به السلعة لأنهما حين قوما العرضين في الشركة الصحيحة فكان كل واحد منهما قد باع نصف سلعته بنصف سلعة صاحبه وضمن هذا نصف سلعة هذا وهذا نصف سلعة هذا وفي الشركة الفاسدة لا يقع لكل واحد منهما في سلعة صاحبه قليل ولا كثير فلذلك كان لكل واحد منهما ثمن سلعته الذي باع به سلعته في الشركة الفاسدة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا مثل ما قال مالك في الشركة في الدنانير والدرهم

❦ في الشركة بالحنطة ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز الشركة بالحنطة أخرج أنا عشرة أراذب حنطة وصاحبي عشرة أراذب حنطة فنشترك والحنطتان في الجودة سواء (قال) أرى أن الشركة فيما بينهما جائزة (قال) وسألنا مالكا عن ذلك فقال لي لا أرى الشركة جائزة فيما بينهما فأبى مالك أن يجيز هذه الشركة لنا وأنا أرى هذه الشركة جائزة إذا اشتركا على الكيل ولم يشتركا على القيمة ولا يصح أن يشتركا واحدي الحنطتين أفضل من صاحبتهما يشتركان على قيمة الحنطتين أو بكيل الحنطتين يكون لهذا سمراء ولهذا محمولة وأثمانهما مختلفة أو سواء فيشتركان على أن لصاحب السمراء مثل سمرائه إذا افترقا ولصاحب المحملة مثل محمولته إذا افترقا (قال) لا يجوز هذا ❦ قلت ❦ فإن اشتركا على أنهما إذا افترقا أخذ كل واحد منهما قيمة حنطته وكانت قيمة الحنطتين سواء حين اشتركا (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لأن رأس مال هؤلاء لم يستو ❦ قلت ❦ أرايت أن اشتركا على قدر قيمة حنطة كل واحد منهما وعلى أن العمل على كل واحد منهما على قدر رأس ماله (قال ابن القاسم) لا تمنعني هذه الشركة وليست بجائزة بينهما على كيل الحنطة ولا على قيمتهما فلا أرى أن تجوز الشركة في الطعام إلا على الكيل يتكافآن في الكيل ويشكافآن في الجودة وفي العمل والآن لم تصح الشركة (قال) ورجع مالك عن اجازة الشركة بالطعام وإن تكافأ لم يجزه لنا مالك منذ لقيناه ❦ قلت ❦ لم كرهه مالك (قال) ما رأيت له فيه حجة أكثر من أنه كرهه ❦ قلت ❦ أرايت أن اشتركا فأخرج هذا حنطة وأخرج هذا شعيراً فكانت قيمة الحنطة مثل قيمة الشعير فاشتركا على ذلك أو باع هذا نصف شعيره من هذا بنصف حنطة هذا واشتركا على أن الربح بينهما نصفين والوضعية كذلك وعلى أن العمل عليهما نصفين هل تجوز هذه الشركة في قول مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ لم لا تجوز هذه الشركة في قول مالك (قال) لأن الشركة لا تصح عند مالك على الدنانير والدرهم إذا كانت الدنانير من عند هذا والدرهم من عند هذا وإن كانت قيمة الدنانير مثل قيمة الدرهم لم تصح هذه الشركة عند مالك

أو كانت النيمة سواء وكذلك الطعامان إذا اختلفا تمر وشعير أو تمر وزبيب أو حنطة
 وشعير أو سمن وزيت فالتما محمل هذا محمل الذهب والفضة ﴿قلت﴾ لم كره مالك
 الشركة في الطعام وجوزته في العروض (قال ابن القاسم) لان الطعام عند مالك بمنزلة
 الصرف والعروض انما هو بيع فلا بأس به ﴿قلت﴾ ولا تجوز الشركة في قول
 مالك بالطعام والشراب على حال ما كان نوعا واحداً أو أنواعاً مختلفة (قال) نعم لا تجوز
 الشركة عند مالك في الطعام على حال اذا كان من عند هذا الطعام ومن عند هذا
 الطعام نوعاً واحداً كان أو مختلفاً ﴿قلت﴾ وأصل قول مالك في الشركة أن كل ما
 يوزن ويكال مما يؤكل ويشرب لا يصلح أن يشتركا به في قول مالك وان كان رأس
 مالهما نوعاً واحداً أو مختلفاً وجوزته أنت اذا كان رأس مالهما نوعاً واحداً في الطعام
 والشراب (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كانا اشتركا بالطعام شركة فاسدة فعملاً ثم افترقا
 كيف يخرجان رؤس أموالهما أعطى كل واحد منهما مكيلة طعامه أو قيمة طعامه
 يوم وقعت الشركة بينهما فاسدة (قال) لا أقوم علي حفظ قول مالك الا أنى أرى أن
 يعطى كل واحد منهما ثمن طعامه يوم بيع ﴿قلت﴾ ولم أعطيت كل واحد منهما ثمن
 طعامه يوم بيع ولم لا تعطيه مثل مكيلة طعامه (قال) لان هذين انما يعطى كل واحد
 منهما ثمن طعامه يوم بيع لان كل واحد منهما كان ضامناً لطعامه حتى باعه فلما كان
 ضامناً لطعامه حتى باعه لم يعط اذا افترقا الا الثمن الذي بيع به طعام كل واحد منهما
 ﴿قلت﴾ فان كانا قد خاطا طعامهما قبل أن يبيعا ثم باعا (قال) يعطى كل واحد
 منهما قيمة طعامه يوم خلطاه

﴿قلت﴾ في الشركة بالمالين المتفاضلين على أن الربح والوضيعة بينهما بالسوية —

﴿قلت﴾ أرايت ان أخرجت الف درهم وأخرج رجل آخر ألفي درهم فاشتركنا على
 أن الربح بيننا والوضيعة بيننا نصفين (قال) قد أخبرتك أن هذه الشركة فاسدة عند
 مالك ﴿قلت﴾ فان عملاً على هذه الشركة وربحنا (قال) قد أخبرتك أن الربح بينهما
 على قدر رؤس أموالهما عند مالك ويكون للقليل الرأس المال على صاحبه من الأجر

بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فان عملا فوضما نصف رأس المال الذي في أيديهما
 (قال) الوضعية عند مالك عليهما على قدر رؤس أموالهما لان الفضل الذي يفضل به
 به صاحبه على رأس ماله انما كان ذلك الفضل في ضمان صاحبه الذي الفضل له ولم
 يضمن له شريكه من ذلك الفضل شيئا ألا ترى أن ربح ذلك الفضل انما هو لاني له
 الفضل فهذا يدلك على أن المصيبة في الفضل من الذي له الفضل ﴿ قلت ﴾ فان ذهب
 رأس المال خسارة وركبهما ثلاثة آلاف دينار أو ركبهما من تجارتهم بعد وضيعتهما
 رأس المال كله كيف تكون هذه الوضعية عليهما والشركة فاسدة على ما وصفت
 لك وقد كان شرطهما أن الوضعية بينهما نصفين (قال) أرى أن الدين الذي
 لحقهما من تجارتهم يكون عليهما على قدر رؤس أموالهما فيكون على صاحب الألف
 ثلث هذا الدين ويكون على الذي كان رأس ماله ألفين ثلثا هذا الدين لان الشركة
 انما وقعت بينهما بالمال ليس بالابدان فما لحقهما من دين فض على المال الذي وقعت
 به الشركة بينهما وهو رأس مالهما فيكون على الذي رأس ماله ألف من الدين الذي
 لحق الثالث وعلى الذي رأس ماله ألفان الثلثان ولا يانفت الى الشرط الذي شرطاه
 بينهما لان الشرط كان فاسدا (قل) وهذا الآخر لم أسمعه من مالك ولكنه رأيي
 مثل ما قال لي مالك من الوضعية في رأس المال

﴿ في الشركة بالمالين يشترط أحدهما أن يعمل ولا يعمل الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز أن أخرج أنا ألف درهم ورجل آخر ألف درهم فنشترك على
 أن الربح بينهما نصفين والوضعية علينا نصفين على أن يعمل أحدهما دون صاحبه (قال)
 قال مالك لا تجوز هذه الشركة بينهما إلا أن يستويا في رأس المال وفي العمل ﴿ قلت ﴾
 فان أخرج أحدهما ألف درهم والآخر ألفي درهم فاشتركا على أن الربح بينهما نصفين
 والوضعية عليهما نصفين أو اشترطا أن الوضعية والربح على قدر رؤس أموالهما على أن
 يعمل صاحب الألف بجميع المال وحده ويكون عليه العمل وحده (قال) قال مالك
 لا خير في هذه الشركة (وقال ابن القاسم) يصنع فيها اذا عمل صاحب الألف بجميع

المال فربحاً كما وصفت لك في الشركة الفاسدة يأخذ صاحب الالفين رأس ماله ألفين
وصاحب الالف رأس ماله ألفاً ثم يقتسمان الربح على قدر رؤس أموالهما والوضيعة
على قدر رؤس أموالهما وللاعمال الذي عمل في المال من الاجر بحال ما وصفت لك
(قال) وأصل هذا أن الشركة لا تجوز عند مالك إلا أن يجتمعا في العمل بشكافان فيه
على قدر رؤس أموالهما ﴿قلت﴾ أرايت صاحب الالف الذي عمل في جميع المال
في ألفه وأنتى شريكه على أن الربح بينهما أو على أن له ثلثي الربح لم لا تجمله مقارضا في
الالفين اللذين أخذهما من صاحبه وتجمل للعامل صاحب الالف ثلث الربح للالف
التي هي رأس ماله وتجمله كأنه أخذ الالفين من شريكه مقارضة بالسدس لانه شرط
نصف ربح الالف فكان ثلث الربح له بألفه وسدس ربح الجميع بما عمل في رأس مال
صاحبه (قال) لا يجوز هذا عند مالك لان هذا لم يأخذ الالفين على القراض انما أخذهما
على شركة فاسدة فيحمل محمل الشركة الفاسدة ولا يجتمع أيضاً عند مالك شركة
وقراض (قال مالك) لا يصح أن يقول أقارضك بألف على أن تخرج من عندك
ألف درهم أو أقل أو أكثر على أن يخلطها بأني هذه يعمل بهما جميعا فكره مالك
هذه الشركة فهذا يدل على أن مسئلتك لا تكون مقارضة ﴿قال ابن القاسم﴾ لو أن
رجلين اشتركا على أن يخرج أحدهما ربعا والآخر ثلاثة أرباع والعمل بينهما على قدر
رؤس أموالهما فتطوع صاحب الربع فاشترى بجميع المال تجارة لم يكن له في عمله
ذلك أجر

﴿في الشريكين بالمال يشترط أحدهما أن يكون﴾

﴿المال على يديه دون صاحبه﴾

﴿قلت﴾ أتجوز الشركة بين الشريكين ورأس مالهما سواء على أن الربح على المال والوضيعة
على أن يكون المال في يد أحدهما دون الآخر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في
هذه الساعة وأري أن كان هذا الذي اشترط أن يكون المال على يديه هو الذي
يشترى ويبيع دون صاحبه فأري الشركة على هذا الشرط غير جائزة لان الشركة

تكون على الاوال والامانة أيضا وهذا لم يأتين صاحبه حين اشترط أن يكون المال
عنده دون صاحبه وهو الذى يشتري وبيع دون صاحبه فان كانا جميعا هما اللذين يبيعان
ويشتريان غير أن أحدهما الذى يكون المال في يديه دون صاحبه فلا أرى بهذا
بأساً وأراها شركة صحيحة

❦ في الشريكين بالمالين بالسوية يفضل أحدهما صاحبه في الربح ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتركا ورأس المال سوا ولا يفضل أحدهما صاحبه بالربح أتجوز
هذه الشركة في قول مالك أم لا (قال) لا تجوز هذه الشركة عند مالك

❦ في الشركة بالمال الغائب ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز الشركة بالمال الغائب (قال) سئل مالك عن رجلين اشتركا
فأخرج هذا ألفاً وخمسمائة درهم وأخرج صاحبه خمسمائة وقال لى ألف درهم في
مكان كذا وكذا فأقام أحدهما وهو الذى له ألف وخمسمائة وأخرج الذى كانت ألفه
غائبة الى الموضع التى فيه الالف التى زعم أنها له هنالك ليجهز جميع المال على صاحبه
فلم يقدر على ألفه التى زعم أنها هناك فاشتري بالالفين تجارة (قال) قال مالك أرى
لكل واحد من الربح قدر رأس ماله ولم ير لصاحب الالف الغائبة في الشركة الا
قدر الخمسمائة التى أخرج ❦ قلت ❦ فهل جعل له مالك أجر عمله (قال) لا ما علمت
أنه جعل له أجر عمله ❦ قلت ❦ لم (قال) لان هذا عندي متطوع بعمله لانه لو أن
رجلا اشترك هو ورجل على الربع لهذا ثلاثة أرباع المال ولهذا ربع المال على أن
العمل بينهما على قدر رؤس أموالهما فتطوع صاحب ربع المال فخرج فاشتري بجميع
المال تجارة لم يكن له في عمله ذلك أجر فكذلك هذا (قال) فسئلتك التى سألتنى عنها
من الشركة في المال الغائب ان ذلك جائز في رأى ان أخرج ذلك المال

❦ في الشريكين بالمالين المختلفى السكة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتركتما أخرجت أنا مائة دينار هاشمية وأخرج صاحبي مائة

دينار دمشقية والمهاشمية صرف غير صرف الدمشقية (قال) لا أقوم على حفظ هذا الساعة عن مالك إلا أنه لا يجبني اذا كان للمهاشمية صرف غير صرف الدمشقية وكان لها قدر وقيمة كبيرة فلا يجبني هذا وان كان فضل صرف المهاشمية شيئاً قليلاً لا قدر له وليس لها كبير فضل صرف فلا أرى بالشركة بأساً فيما بينهما ﴿قلت﴾ ولم كرهته اذا كان للمهاشمية فضل كبير (قال) لان المهاشمية اذا كان لها فضل كبير فاشتركا على أن العمل عليهما نصفين والربح بينهما نصفين فقد يفضل أحدهما على صاحبه في رأس المال وذلك الفضل هو في العين الذي يزيد دنائره المهاشمية على دنائره صاحبه الدمشقية فلا تجوز الشركة على أن يكون أحدهما أكثر رأس مال من صاحبه الا أن يكون الربح على قدر رؤس أموالهما والعمل عليهما على قدر رؤس أموالهما فاما ان أرادا أيضاً أن يشتركا على قيمة الدنانير المهاشمية والدمشقية ويكون الربح بينهما على قدر قيمة دنانير كل واحد منهما والوضيعة عليهما على قدر ذلك لم يجز ذلك أيضاً لأن الدنانير لا يصلح أن يشتركا بها على القيمة وانما تجوز الشركة الذهب بالذهب والفضة بالفضة على الوزن ولا تجوز على القيمة في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا على أن رأس مال أحدهما ألف يزيدية ورأس مال الاخر ألف محمدية (قال) اذا كان لفضل الدين قيمة كبيرة لم تصلح الشركة وان كان تافهاً فلا بأس بذلك وقد فسر لك ذلك في غير هذا الموضع ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا ورأس مال هذا ألف دينار هاشمية ورأس مال هذا ألف دينار دمشقية وهما في الصرف يوم اشتركا سواء (قال) الشركة جائزة ﴿قلت﴾ فاذا افترقا وقد حال الصرف ورخصت الدمشقية ما يكون لصاحب الدمشقية في رأس ماله وما يكون لصاحب المهاشمية في رأس ماله (قال) لا ينظر الى ما حال اليه الصرف ولكن اذا أرادا الفرقة اقتسما ما في أيديهما بالسوية عرضاً كان أو طعاماً أو عيناً لان ما في أيديهما اذا اشتركا على السوية في رؤس أموالهما فقد صار ما في أيديهما بينهما وكذلك في العروض على القيمة اذا استوت القيمتان وكذلك اذا كانا شريكين على الثلث والثمين

في رؤس أموالهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة أنه قول مالك ولكن هذا رأيي

﴿ في الشركة بالدنانير والدرهم ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك في الشريكين يخرج أحدهما دراهم والآخري دينارين ثم يشتركان أنه لا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ ولا تجوز الشركة في قول مالك بالدرهم من عند هذا والدنانير من عند هذا (قال) نعم لا تجوز عند مالك ﴿ قلت ﴾ وأصل قول مالك في الشركة أنها لا تجوز إلا أن يكون رأس مالهما نوعاً واحداً من الدنانير والدرهم (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلين اشتركا جاء هذا بمائة دينار وهذا بألف درهم جواً ذلك فعلاً على هذا حتى ربحاً مالا كيف يصنعان في رأس مالهما (قال) بلغني عن مالك أنه قال يكون لكل واحد منهما رأس ماله ويضرب له برجه على قدر الدنانير للعشرة أحد عشر والدرهم مثله والوضيعة كذلك (قال) وبلغني عن مالك في الدنانير والدرهم إذا اشتركا أنه لا خير فيه فإن فات لكل واحد منهما رأس ماله ويضرب له الربح على رأس ماله ﴿ قلت ﴾ فإن كان المتاع قائماً بعينه (قال) ذلك سواء كان قائماً بعينه أو لم يكن قائماً بعينه يباع ويقتسم به فيأخذ هذا بقدر ألف درهم وهذا بقدر مائة دينار فإن كان فضل كان للعشرة دراهم درهم وللعشرة دنانير دينار وإن كانت وضيفة فلي هذا أيضاً يكون. والذي بلغني عن مالك أنه قيل له فإن اشتركا على هذا كيف يكون (قال) يكون لهذا رأس ماله من الذهب ولهذا رأس ماله من الدراهم ثم يقتسمان الربح للعشرة أحد عشر للدراهم للعشرة دراهم درهم وللدنانير للعشرة دنانير دينار ﴿ قال ﴾ معنون ﴿ وقد قال غيره أن عرف ما اشترى بالدنانير وعرف ما اشترى بالدرهم فليس لواحد منهما شركة في سلعة صاحبه إلا أن تكون رؤس أموالهما لا تعادل فيكون لصاحب القليل الرأس المال على صاحب الكثير الرأس المال اجارة مثله فيما أعانه وإن لم يعلم ذلك وفي المال فضل أو نقصان قسم الفضل على قدر الدراهم من الدنانير إن كانت الدراهم من الدنانير يوم اشتركا النصف اقتسماه على النصف وإن كان

الثالث فلي ذلك ويرجع القليل الرأس المال على الكثير الرأس المال بأجرة مثله فيما أعانه لانه قد علم أن السلع بينهما على قدر رأس مال كل واحد منهما من صاحبه وانما مثل ذلك مثل الطعام اذا اشتركا به شركة فاسدة فلم يعلم به حتى خطاه واشتركا واشتريا به فانهما يقسمان الربح على قدر قيمة قح كل واحد منهما من قح صاحبه على ما في صدر الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت ان أخرجت أنا ألف درهم وأخرج صاحبي مائة دينار فبعته خمسمائة درهم بخمسين ديناراً فاشتركنا أنيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿قلت﴾ لِمَ (قال) لان هذا صرف وشركة فلا تجوز وكذلك قال لي مالك لا يجوز ولا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان أخرج رجل خمسين ديناراً وخمسمائة درهم وأخرج صاحبه خمسين ديناراً وخمسمائة درهم فاشتركا جميعاً أنيجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فافرق ما بين هذا وبين المسئلة الاولى (قال) لان في الاولى مع الشركة صرفاً وهذه ليس فيها صرف ﴿قلت﴾ وكان مالك يحيز أن يشتركا من عند هذا ذهب وفضة ومن عند صاحبه ذهب مثل ذهب هذا وفضة مثل فضة هذا (قال) نعم

❦ في الشركة بالدنانير والطعام ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان كان من عند أحدهما حنطة ومن عند الآخر دراهم بعد أن تكون قيمة الحنطة والدرهم سواء أترى بأساً أن يشتركا على ذلك ويكون العمل عليهما والنقصان والربح والعمل بالسوية في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كانت الدراهم الثلاثين وقيمة الحنطة الثلث فاشتركا على أن على صاحب الدراهم ثلثي العمل وعلى صاحب الحنطة ثلث العمل والربح على قدر رؤس أموالهما فذلك جائز في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت قيمة الحنطة الثلاثين والدراهم الثلث فاشتركا على قدر رؤس أموالهما وعلى أن على كل واحد منهما من العمل على قدر رأس ماله ورجحه (قال) ذلك جائز أيضاً عند مالك ﴿قلت﴾ وان كان من عند أحدهما دنانير ومن عند الآخر عروض وقيمتا سواء أو قيمتهما مختلفة فذلك جائز أيضاً في قول مالك

مثيل ما وصفت لي في الدراهم والحنطة (قال) نعم ﴿قلت﴾ وبالعروض وبالدينار
وبالدراهم جائز أيضاً في قول مالك بحال ما وصفت لي (قال) نعم ﴿قلت﴾ لم يجوز
مالك الشركة اذا كان من عند أحدهما طعام ومن عند الآخر دراهم والدراهم
الثمنان وقيمة الطعام الثلث اذا كان العمل على قدر رؤس أموالهما والربح على ذلك
(قال) لان هذا لم يدخله قرض وشركة ألا ترى أن مالكا قد جوز أن يكون من
عند أحدهما ألفان ومن عند الآخر ألف على أن الربح بينهما على قدر رؤس أموالهما
والعمل على قدر رؤس أموالهما فالطعام والدراهم بهذه المنزلة والعروض والدراهم
بهذه المنزلة وكذلك العروض والطعام اذا زادت قيمة أحدهما بحال ما وصفت لك
فذلك جائز اذا اشترط العمل عليهما على قدر رؤس أموالهما والربح على قدر رؤس
أموالهما والوضيعة على قدر رؤس أموالهما

— في الشركة بالمالين يضيع أحد المالين —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترك رجلان من عند كل واحد منهما ألف درهم وأخرج كل
واحد منهما ألفه فصرها وجعل كل واحد منهما ألفه عنده ولم يخطأها حتى ضاعت
أحدى الألفين (قال) سئل مالك عنها فقال اذا كان في يد كل واحد منهما دراهمه ولم
يخطأها فضاع منها شيء فهو من صاحبه الذي ضاع منه لان هذين لم يخطأ المال
الذي اشتركا به (قال مالك) فلو كانا قد صرنا كل ألف في خرفة على حدة ثم جمعاها
عند أحد الشريكين أو جملاهما في خرج أحدهما فضاعت من أحدهما كانت المصيبة
منهما جميعا وان كانت كل واحدة منهما في خريبتها لم يخطأها ﴿قال﴾ وسألنا مالكا
عن الرجلين يشتركان بمائتي دينار يخرج أحدهما مائة دينار عتقا وهذا مائة دينار
هاشمية فاشتركا ثم ضاعت أحدى المائتين وقد كانت كل واحدة منهما في خريطة
(قال) ان كانت كل واحدة منهما مع صاحبها فصبيتها منه وان كانا قد جمعاها في
خرج أحدهما أو مع أحدهما الا أن كل واحدة منهما مصرورة على حدة فأصيبت
أحدهما (قال) مالك المصيبة منهما جميعا اذا جملاها عند أحدهما أو جمعاها في خرج

أحدهما فلو كان هذا عند مالك مكروها لقال لنا لا خير في هذه الشركة ولكن
يبنى في قوله ان كان هذا مكروها أن يجعل المصيبة فيه من الذي ذهبت دنائره
(قال) وإنما جوزته مالك عندى لانه لا فضل فيما بين العتق والهاشمية في العين
وعلى هذا حمله مالك أنه لا فضل بينهما ﴿قلت﴾ رأيت شريكين اشتراكا ورأس
مال كل واحد منهما ألف درهم على أن يشتريا جميع التجارات وألف كل واحد منهما
معه لم يخطاها حتى اشترى أحدهما بألفه جارية على الشركة وتلفت الألف التي
لشريكه قبل أن يشتري بها سلعة (قال) أرى أن الجارية بينهما ومصيبة الألف من
صاحب الألف لان مالكا قال لي غير مرة في الرجلين يشتركان بمالين ورأس مال
كل واحد منهما ألف وهي في يد صاحبها قال مصيبة مال كل واحد منهما من نفسه
الا أن يخطا ذلك أو يجمعا ذلك في خرج واحد وان كانت كل ألف مصرورة على
حدة فضاعت ألف أحدهما يمد ما فعلا ما وصفت لك قال مالك فالمصيبة منهما
جميعا والذي ذكرت أنهما لم يخطا فهذا لما اشترى الجارية فقد فعل في ألفه ما أمره
صاحبه فصيبة الجارية منهما جميعا وضياع الألف التي لم يفعل فيها صاحبها شيئا من
صاحبها ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره لا تنعقد بينهما شركة لان الشركة لا تكون
الا بخاط المال ألا ترى أن صاحب المائة التي اشترى بها يقول لم أرض أن يكون
له ممي في مالي نصيب الا أن يكون لي معه نصيب في ماله فاذا كان لم ينعقد لي
في ماله شركة فلا شيء له في مالي أو لا ترى أن مالكا قد قال لي في الذي أخرج
مائتين وأخرج الآخر مائة فاشتركا على أن الربح بينهما والنقصان عليهما ففعلا
واشتريا على ذلك لم يكن فعلهما بالذي يوجب لصاحب القليل الرأس المال في مال
صاحبه الكثير الرأس المال نصفه وقد فعلا على الرضا منهما ولم يكن فعلهما ان وقعت
وضيعة أن يضمن القليل الرأس المال من مال صاحبه الكثير الرأس المال شيئا فلا
تكون شركة الا ما خطا وجمعا والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ في الشريكين في البلدين يجهز أحدهما على صاحبه كيف تكون نفقتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركتنا بمال كثير وهو في بلد وأنا في بلد يجهز على وأجهز عليه (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المتفاوضين كيف يصنعان في نفقتها (قال) سألنا مالكا عن الشريكين يكونان في البلدين يجهز أحدهما على صاحبه وأسماهما مختلفا فينفق هذا هاهنا وينفق هذا هاهنا أتري أن يحسب كل واحد منهما ما أنفق (قال مالك) لا أرى ذلك وأرى أن تلحق نفقة هذا ونفقة هذا جميعا إلا أن يكون الرجل المنفرد ببدنه لا عيال له ولا ولد له والآخري عيال وولد فإذا كان هذا هكذا رأيت أن يحسب كل واحد منهما ما أنفق وان لم يكونا على ذلك رأيت أن تلحق النفقة بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانا في بلدة واحدة (قال) قال مالك اذا كانا في البلدين فاختلفت الاسعار ان النفقة تلحق بينهما فاذا كانا في بلد واحد فذلك أخرى أن تلحق النفقة بينهما لاشك في هذا اذا كان لهما عيال

﴿ الشركة في المفاوضة ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يعرف شركة عنان (قال) ما سمعته من مالك ولا رأيت أحداً من أهل الحجاز يعرفه (قال ابن القاسم) وما اشتركا فيه ان كان في جميع الاشياء فقد تفاوضا وان كانا انما اشتركا في أن يشتريا نوعا واحداً من التجارات مثل الرقيق والدواب فقد تفاوضا في ذلك النوع فأما العنان فلا يعرف ولا نعرفه من قول مالك الا ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركا في شراء الرقيق وحدها أترهما متفاوضين في شراء الرقيق (قال) نعم لان هذا جائز اذا اشتركا على أصل مال ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقام البيعة أنه مفاوضة على الثلث أو على الثلثين أم يجوز هذا في قول مالك ويكونان متفاوضين (قال) نعم لان هذا جائز أن يشتركا عليه عند مالك

﴿ في مال المتفاوضين ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يكونان متفاوضين ولا أحدهما مال دون صاحبه عرض أو ناض (قال)
نعم ﴿ قلت ﴾ ولا تفسد المتفاوضة بينهما إذا كان لأحدهما دراهم أو ذنانير أو عرض
دون صاحبه (قال) نعم لا يفسد ذلك المتفاوضة بينهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك
(قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا أقام على رجل البيعة أنه مفاوضه في
جميع ماله أيكون جميع ما في يدي الذي قامت عليه البيعة بينهما وجميع ما في يدي الذي
أقام البيعة بينهما إلا ما أقام عليه البيعة أنه ورثه أحدهما دون صاحبه أو وهب له أو
تصدق به عليه أو كان له من قبل أن يتفاوضا وأنه لم يفاض عليه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك (قال) ما سمعت هذا من مالك ولكن هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت
أن كان لأحدهما فضل مال ذنانير أو دراهم ورثه أو وهب له أو تصدق به عليه
أن تقطع المتفاوضة بينهما في قول مالك أم لا (قال) لا تقطع المتفاوضة بينهما لذلك
ويكون ما ورث أو وهب له أو تصدق به عليه له خاصة دون صاحبه

﴿ في المتفاوضين يلزم كل واحد منهما ما لزم صاحبه ﴾

﴿ من الشراء والبيع والمداينة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما اشترى أحد المتفاوضين من البيع الفاسد أيلزم شريكه ذلك
أم لا (قال) ذلك لازم لشريكه (قال) وليس كل الناس فقهاء يعرفون ما يشترون
وما يبيعون ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فذلك لازم لشريكه إذا فات كما كان يلزمه وحده لو لم
يكن معه شريك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما اشترى أحد الشريكين من طعام أو كسوة
لنفسه أو لعياله أيكون لبائع الطعام والكسوة أن يأخذ الثمن من أي الشريكين
قدر عليه (قال) نعم لأن مالكا قال لي ما اشتريا من طعام أو نفقة أنفقها عليهما وعلى
عيالهما كان ذلك في مال التجارة لأنه يلني ذلك بينهما إذا كانا جميعا لهما عيال فلما
قال مالك تلني النفقة علمنا أن ما أنفقناهما من مال التجارة والكسوة لهما ولعيالهما
انما هو أيضا من مال التجارة تلني الكسوة لأن مالكا قال تلني النفقة والكسوة من

النفقة الا أن تكون كسوة ليس يلتذ لها العيال وانما هي كسوة مثل النفى
والشطوى والوشى وما أشبه ذلك فان مثل هذا لا يأنى ﴿قلت﴾ أرايت ما اشترى
أحد الشريكين أيكون للبائع أن يأخذ بالثمن الشريك الاخر الذي لم يشتري
منه شيئاً (قال) قال مالك اذا كانا متفاوضين لزم كل واحد منهما ما اشترى صاحبه
﴿قلت﴾ أرايت الدين يكون على الرجل لاحد المتفاوضين فيقبضه شريكه (قال)
ذلك جائز عند مالك

﴿ في مفاوضة الحر والعبد ﴾

﴿قلت﴾ هل تجوز مفاوضة الحر والعبد في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً وذلك
أن مالكا قال لا بأس بأن يفاوض العبد الحر اذا كان العبد مأذوناً له في التجارة فلا
بأس أن يدفع ماله مفاوضة ﴿قلت﴾ وشركة العبيد في قول مالك (قال) جائزة في
رأى اذا أذن لهم في التجارة

﴿ في شركة المسلم النصراني والرجل المرأة ﴾

﴿قلت﴾ هل تصلح شركة النصراني المسلم واليهودي المسلم في قول مالك (قال)
لا الا أن يكون لا يغيب النصراني واليهودي على شيء في شراء ولا بيع ولا قبض
ولا صرف ولا تقاضي دين الا يحضره المسلم معه فاذا كان يفعل هذا الذي وصفت لك
والافلا ﴿قلت﴾ هل تجوز الشركة بين النساء والرجال في قول مالك (قال)
ما علمت من مالك في هذا كراهية ولا ظننت أن أحداً يشك في هذا ولا أرى
به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك شركة النساء مع النساء (قال) نعم ﴿ابن وهب﴾ قال
وأخبرني أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عباس وسأله رجل هل يشارك اليهودي
والنصراني قال لا تفعل فانهم يربون والربا لا يحل لك ﴿ابن وهب﴾ وبلغني عن
عطاء بن أبي رباح مثله قال الا أن يكون المسلم يشتري ويبيع (وقال) الليث مثله

﴿ في الشريكين يتفاضان على أن يشتريا ويبيعا ويتداينا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أخرج أحدهما مالا وأخرج الآخر مالا مثله ثم اشتركا وتفاضلا على أن يشتريا بهذا المال وبالدين أيضا ويبيعا بالدين فما رزقهما الله في ذلك فهو بينهما (قال) لا يعجبني أن يتفاضلا على أن يشتريا بأكثر من رؤس أموالهما لانه لا تجوز الشركة الا على الاموال فان فعلا فاشتريا بالدين كان ما اشتريا بينهما أيضا وقد أخبرتك بهذه في رسم الشريكين اللذين لم يخلطا وهذه التي تحتها مثلها ﴿ قلت ﴾ فان اشترى هذا سلعة على حدة بالدين بأكثر من رؤس أموالهما واشترى صاحبه كذلك أيكون ما اشترى كل واحد منهما بينه وبين صاحبه أو يكون ما اشترى كل واحد منهما له خاصة لان الشركة على أن يشتريا بالدين بأكثر من رؤس أموالهما لا يعجبك ذلك (قال) لا بل أرى كل ما اشترى كل واحد منهما بينه وبين صاحبه لان صاحبه قد أمره أن يشتري عليه فأرى كل ما اشترى كل واحد منهما بينهما يصير نصفه على صاحبه ونصفه عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تفاوض رجلان بمال أخرجاه على أن يشتريا الرقيق ويبيعا أو على أن يشتريا جميع السلع ويبيعا تفاوضا ولم يذكر ابيع الدين في أصل شركتهما فباع أحدهما بالدين فأنكر ذلك شريكه وقال لا أجز لك أن تبع على بالدين أيجوز بيعه على شريكه بالدين أم لا (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا وأرى ذلك جائزا على شريكه

﴿ في المتفاضين يشتري أحدهما لنفسه جارية أو طلما من الشركة ﴾

﴿ قلت ﴾ فان تفاوضا في شراء التجارات كلها بمال اشتركا فيه وليس لاحدهما مال دون صاحبه فاشترى أحدهما جارية للوطء فقال شريكه هي بيني وبينك وقال المشتري انما اشتريتها لنفسى دونك (قال ابن القاسم) هي بينهما ولا يقبل قوله لانه انما اشترها بما في أيديهما من المال الذي اشتركا فيه ولو انه أشهد حين اشترها أنه انما يشتريها لنفسه ما جاز ذلك له ولكان شريكه عليه بالخيار لانهما قد تفاوضا في جميع

ما في أيديهما مما يملكان من أموالهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان تفاوضا ولا حدهما مال
 دون صاحبه ثم اشترى أحدهما جارية للوطء أو للخدمة بمال من شركتهما أتكون
 الجارية له أم تكون من مال الشركة لأنه اشتراها من مال الشركة (قال) سمعت مالكا
 وسأله رجل من أهل المدينة من أصحابه في رجلين اشتركا متفاوضين كانا يشتريان
 الجوارى ويشتريان من مال الشركة فيشترى هذا الجارية فيطوؤها فإذا باعها رد ثمنها
 في رأس المال ويفعل شريكه كذلك (قال مالك) لا خير في هذا ﴿قال﴾ فقلت
 للمالك انه قيل لهما لا خير في هذا فكيف يفعلان بما في أيديهما من الجوارى مما قد
 اشترى على هذا الشراء (قال مالك) أرى أن يتفاوضا فيما بينهما فإن اشترى الذي
 هو عنده كانت عليه برأس مال قد عرفه والآخر مثل ذلك فيحل له حينئذ أن يطأها
 ﴿قلت﴾ ولم لا يكون المشتري من هذين المتفاوضين حين اشترى الجارية من مال
 هو بينهما اشتراها للوطء أو للخدمة ألا يجعله مالك غاصبا للدنانير حين اشترى بها
 جارية لغير التجارة ويجعل الجارية جاريته ويجعل عليه مثل نصف تلك الدنانير وقد
 قال مالك في رجل غصب من رجل دنانير فاشترى بها جارية ان على الغاصب مثل تلك
 الدنانير ولا تكون الجارية للذي غصبت منه الدنانير وإن قال المصوب أنا آخذ
 الجارية لأنها انما اشترى بدنانيري لم يكن له ذلك فافرق ما بين هاتين المسألتين (قال)
 فرق ما بينهما أن المتفاوض مأمور لأنه كأنه رجل أبضع معه بضاعة أمر أن يشتري
 بها سلعة بخلاف فرب المال غير في أن يأخذ ما اشترى المبضع معه أو يسلمها ويأخذ
 رأس ماله فهذا انما اشترى بمال الشركة يرى ان ذلك جائز له فشريكه مخير ان شاء
 أنفذهما له بما اشتراها به المشتري وان شاء قاومه اياها (قال) ولم أسمع من مالك ان
 شاء أنفذهما له بالثمن ولكن هذا رأيي ﴿قلت﴾ فان قال الشريك لا أقاومه ولا أنفذهما
 له ولكني أرد الجارية في الشركة (قال) ليس ذلك له لان مالكا قال يتفاوضا منها وقد قال
 لغيره ذلك له ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهذا خلاف المبضع معه لان المبضع معه رب المال
 مخير في قول مالك ان شاء أخذها وان شاء ضمنه ماله (قال) نعم هو مخالف له وأما

هذا المشتري المفاوض فقد وطئ جارية هي بينهما وقال مالك لو أن جارية بين رجلين وطئها أحدهما ولم تحمل منها أنها تقوم عليه يوم وطئها فهذا المفاوض لما وطئ لم يكن لهما بد من أن يتقاوماها لانه انما أخذ مالا بينهما فاشترى به وهو يرى أن ذلك له جائز وأن المبيع معه انما اشترى لنفسه ليستأثر بالربح وليقطع عن صاحبه منفعة ما أبضع معه فيه وانما قلت لك هذا لان التمدي ليس كله واحداً ألا ترى لو ان رجلاً استودع مالا ثم اشترى به جارية لم يكن لصاحب الوديعة من الجارية قليل ولا كثير فهذا أيضاً في هذا الوجه مخالف للبضاعة والقراض وقد كانا جميعاً أمينين فيما في أيديهما مصداقاً قولهما فيما في أيديهما من ذلك فكل متعد غاصب سنة يحمل عليها فن غصب دنائير من رجل فاشترى بها سلعة لم يكن للمغضوب منه الا مثل دنائيره . ومن استودع دنائير فاشترى بها سلعة لم يكن لرب الدنائير الا مثل دنائيره أيضاً ومن أبضع معه أو قرض مخالف كان رب المال بالخيار وانما حمل الشريكان على أن الجارية التي اشتراها للوطء من مال الشركة أنها بينهما فلذلك أمرهما مالك أن يتقاوماها ﴿قلت﴾ والذي ذكرت لي من أمر الغصب والوديعة والقراض والبضاعة اذا تعدوا هو قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أحدهما اشترى طعاماً ليأكله أوليته فطلب صاحبه أن يشاركه في ذلك الطعام (قال) لا أرى ذلك له ولا أرى هذا من ذلك لان كل واحد منهما قد عرف حين اشتراك أن كل واحد منهما يتفق في منزله فليس كل من اشترى طعاماً لمنزله ليأكله من قمح أو سمّن أو لحم أو ما أشبه ذلك أو كسوة مما يعرف أنه انما اشتراه لعياله ابتغى لصاحبه أن يشاركه ويدخل عليه في ذلك فليس له ذلك

﴿ في أحد المتفاوضين يبيع ويؤخر بالدين ويضع من ثمن الصلح طلب ﴾
﴿ الفضل والاستمذار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت متفاوضين باع أحدهما سلعة بالدين الى أجل فلما حل الاجل أخره الشريك الآخر أو أخره الشريك الذي باعه السلعة هل يجوز تأخير أحدهما على صاحبه (قال) قال مالك في الوكيل يكون للرجل في بعض البلدان يبيع له متاعه

ويقتضى له الثمن فباع بعض متاعه الى أجل فلما حل الاجل أخر الوكيل المشتري بالثمن (قال) اذا كان تأخيرها اياه على وجه النظر لرب المتاع انما أخره ليستألفه في الشراء منه ولم يؤخره لمعروف صنعه الوكيل به فذلك جائز لان تأخير الوكيل هذا انما هو نظر لرب المتاع وانما هو من التجارة وان أخره طلب معروف صنعه الوكيل بالمشتري فهذا لا يجوز لانه لا يجوز للوكيل أن يصنع المعروف في مال رب المتاع الا بأمره فكذلك الشريكان اللذان سألتني عنهما لا يجوز لأحدهما أن يصنع المعروف في مال صاحبه الا بأمره وما كان من وجه التجارة فذلك جائز على صاحبه فاذا أخره ارادة استئلاف المشتري لمشتري منه فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان وضع أحدهما للمشتري من رأس المال بمد ماوجب البيع (قال) قال مالك في الوكيل الذي وصفت لك انه اذا وضع عن المشتري ارادة الاستعذار في المستقبل لرب المتاع واستئلاف المشتري فذلك جائز على رب المتاع فكذلك الشريكان المتفاوضان أيضاً يجوز عليهما عندى ما جاوز مالك على رب المتاع فيما وضع الوكيل عن المشتري

— في أحد المتفاوضين يضع من ثمن السلم ويؤخر بالدين ارادة المعروف —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وضع الوكيل أو الشريك عن المشتري ارادة المعروف أن يصنعه (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت الشريكين اذا وضع أحدهما عن المشتري على وجه المعروف أو أخر المشتري على وجه المعروف أيجوز ذلك في حصته أم لا يجوز (قال) ذلك جائز في حصته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما صنع الوكيل على وجه المعروف من التأخير والوضيعة أيكون ذلك جائزاً للمشتري (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ويرد المشتري ما صنع الوكيل به من ذلك (قال) نعم لرب المتاع أن يرد ما صنع الوكيل في ماله من ذلك ﴿ قلت ﴾ فان ضاع ما صنع الوكيل في مال رب المتاع أضمن الوكيل ذلك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا الذي سألتك عنه من أمر الوكيل هو قول مالك كله (قال) نعم

❦ في أحد الشريكين يبيع الجارية ثمن الى أجل ❦

❦ ثم يشتريها الآخر بثلثين أقل قبل الاجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت لوأن جارية بين شريكين باعها أحدهما بثلثين الى أجل أ يصلح لشريكه أن يشتريها بأقل من ذلك الثمن قبل الاجل نقدا (قال) لا يصلح له ذلك ولا يصلح له أن يشتريها الا بما يصلح لبائنها أن يشتريها به

❦ في أحد المتفاوضين يبضع البضاعة ثم يموت أحدهما ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أبضع أحد المتفاوضين مع رجل دنائير من مال الشركة يشتري بها سلعة من السلع ذات أحد الشريكين وعلم بذلك المبضع معه (قال) ان كان قد علم أن المال الذي أبضع معه من شركتهما فلا يشتري به شيئا ويرده على الباقي وعلى الورثة ❦ قلت ❦ وسواء ان كان هذا الذي دفع البضاعة هو الميت أو هو الحي منهما (قال) نعم ذلك سواء ❦ قلت ❦ ولم نهيه أن يشتري بها والذي أبضع ذلك معه هو حي (قال) لان الشركة قد انقطعت بين الحي والميت وصار المال للورثة ❦ قلت ❦ فان لم يكن مات واحد منهما ولكن افترقا وعلم بذلك المبضع معه (قال) يشتري بما أبضع معه ولا يشبه افتراقهما في الشركة موت أحدهما لانهما اذا افترقا فانما يقع ما اشتري المبضع معه لهما وفي الموت انما يقع للورثة والورثة لم يأصروا بذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك ولكن هذا أحسن ما سمعت

❦ في أحد المتفاوضين يبضع أو يقارض أو يستودع ❦

❦ من مال الشركة ❦

❦ قلت ❦ أرايت المتفاوضين هل يجوز لهما أن يبضع أحدهما دون صاحبه أو يقارض دون صاحبه في قول مالك (قال) نعم اذا كانا تفاوضي كما وصفت لك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا وقال كل واحد منهما لصاحبه اعمل بالذي ترى ❦ قلت ❦

وجازئ له أن يستودع (قال) إذا اجتاج إلى أن يستودع جاز له ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي وذلك أنا سألنا مالكا عن الرجل يستودع الرجل الوديعة فيستودعها غيره فهل عليه ضمان (قال) إن كان رجلا أراد سفراً أو كان بيته معوراً أو ما أشبه هذا من العذر فأرى أن لا ضمان عليه وإن كان ليس له عذر من هذا فأراه ضامناً (قال) فقلنا لذلك فالمسافر يدفع إليه الرجل البضاعة في سفره يدفعها له فيدفعها إلى غيره (قال مالك) هو ضامن ولم يجعله مثل الحاضر لأن المسافر قد عرف ناحيته وأنه في سفر فالشريك الذي سألتني عنه إذا نزل البلد تخاف على ماله فاستودعها رجلاً لأن التجار منازلهم في الغربة ما علمت إنما هي الفنادق والمواضع التي يتخوفون فيها فلا ضمان عليه إذا كان بهذه الحالة وإن لم يكن على شيء من هذه الحال فاستودعها رأيته ضامناً ﴿قلت﴾ أرايت أن دفع إلى أحد المتفاوضين وديعة من مال الشركة فرددها على شريكه أليكون على الضمان أم لا (قال) لا ضمان عليك إذا صدقك بذلك ﴿قلت﴾ أرايت أن أودعني أحد المتفاوضين وديعة من مال الشركة أو باعني فرددت الوديعة على شريكه أو دفعت الثمن إلى شريكه بغير أمره وبغير بينة فكذبني شريكه وقال لم تدفع إلى شيئاً فقال أنت ضامن إلا أن يكون لك بينة على هذا الشريك أنه قد قبض منك ذلك الدين أو تلك الوديعة لأن مالكا قال في رجل دفع إلى رجل مالا وأمره أن يدفعه إلى وكيله بموضع كذا وكذا فقال هذا المبعوث معه المال قد دفعت المال إلى وكيلك وأنكر الوكيل ذلك (قال) قال مالك على الرسول البينة على أنه قد دفع المال إلى الوكيل والا ضمن ﴿قلت﴾ والمتفاوض إذا قال لشريكه قد أخذت من فلان الوديعة التي أودعته أو ثمن السلعة التي بعثها منه كان فلان ذلك بريئاً مما استودع ومما اشترى (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن استودع أحد المتفاوضين وديعة من تجارتهما عند رجل فقال الرجل المستودع قد دفعتها إليك وكذبه الذي أودعه أليضمن أم لا (قال) لا ضمان عليه عند مالك لأن مالكا قال القول قول المستودع إذا قال قد رددتها إلى الذي أودعني إلا أن يكون قد استودع

بيته فلا يبرأ بقوله قدر ديتها الابينة الا أن يقول قد هلكت فيكون القول قوله وان
 كان قد دفعها اليه بيته ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا استودع رجلا له شريك مفاوض
 فاستودع ذلك الرجل ما استودع شريكه (قال) هو ضامن الا أن يكون له عذر كما
 وصفت لك من عورة بيت أو سفر أرادته على مثل ما يجوز له في غير شريكه فان
 كان كذلك والا فهو ضامن ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني أودعت أحد المتفاوضين وديعة
 وهما متفاوضان في جميع الاشياء ليس لأحدهما مال دون صاحبه أ تكون الوديعة
 عندهما جميعا أو عند الذي أودعته (قال) لا تكون الا عند الذي استودعها اياه
 ﴿ قلت ﴾ فان مات هذا الذي استودعها اياه ولا تعرف بعينها (قال) تكون دينا في مال
 هذا الميت المستودع وحده ولا يكون شيء من هذه الوديعة في مال شريكه المفاوض
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يستودع الوديعة فتهلك ولا
 تعرف بعينها عنده ان مضامن لها في ماله فالشريك المستودع في قول مالك ضامن اذا
 لم تعرف بعينها وانما جعلتها في ماله دون صاحبه لان الوديعة ليست من التجارة
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استودعت رجلا وديعة أو أبضعت معه بضاعة أو قارضته بمال
 فمات ولا يعلم ما صنع بتلك الاشياء ويكون له مال أ تكون هذه الاشياء دينا في ماله
 أم لا (قال) قال مالك ذلك كله دين في ماله وان كان على الميت دين ضرب صاحب
 هذه الاشياء مع الفرماء ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن أحد المتفاوضين استودع وديعة
 فعمل فيها وتمدى وربح أ يكون لشريكه من ذلك شيء أم لا (قال) ان كان شريكه
 قد علم بما تمدي صاحبه في تلك الوديعة ورضى بأن يتجر بها بينهما فالربح بينهما وهما ضامنان
 للوديعة وان لم يعلم بذلك فلا ضمان على شريكه الذي لم يعلم بذلك ويكون الربح
 للمتمدي وعليه الضمان ولا يكون على شريكه ضمان ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال)
 ما سمعت من مالك في هذا شيئا وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره اذا رضى
 الشريك وعمل معه فانما له أجر مثله فيما أعانه وهو ضامن معه وان رضى ولم يعمل معه
 شيئا فلا شيء له ولا ضمان عليه لان رضاه اذا لم يقبضها ويغب عليها ويقبضها فليس

رضاه بالذي يضمنه ولا يكون له بالرضا ربح ما لم يعمل ولا اجارة ما لم يعمل الا من وجه أن الرجل اذا قال للرجل لك نصف ما أربح في هذه السلعة فطلع فيها ربح فله أن يقوم عليه فيأخذه ما لم يمت أو يفلس أو يذهب

❦ في أحد المتفاوضين يشارك رجلا أو يقارضه ❦
❦ من مال الشركة أو يأخذ مالا قراضا ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن شريكين متفاوضين شارك أحدهما شريكا آخر فواضه بغير أمر شريكه أيجوز ذلك على شريكه أم لا (قال) ان كان انما شاركه شركة ليست بشركة مفاوضة مثل السلعة يشتركان فيها أو ما أشبه ذلك فذلك جائز لان ذلك تجارة من التجارات وان كان انما شاركه شركة مفاوضة حتى يكون شريكا لهم في أموالهم وتجاراتهم يقضى في ذلك فلا يجوز ذلك له الا باذن شريكه ❦ قلت ❦ أرايت المتفاوضين هل يجوز لهما أن يقارض أحدهما دون صاحبه في قول مالك (قال) نعم اذا كانا قد تفاوضا كما وصفت لك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا يعمل بالذي يرى ❦ قلت ❦ أرايت أحد المتفاوضين ان أخذ مالا قراضا أ يكون لصاحبه في هذا المال شيء أم لا (قال) لا أرى على صاحبه شيئا من ضمان هذه المقارضة ان تعدى أحدهما ولا أرى له من ربحها شيئا الا أن يكون أحدهما مع صاحبه لان المقارضة ليست من التجارة وانما هو أجير أجر نفسه فيها فلا يكون لشريكه فيها شيء

❦ في أحد المتفاوضين يستعير العارية لتجارتها ❦
❦ فتتلف أبيضمانها جميعا أم لا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ما استعار أحد المتفاوضين من شيء ليحمل عليه شيئا من تجارتها فيتلف أولغير تجارتها فتلف أبيضمانها جميعا أم يكون الضمان على الذي استعار وحده (قال) الضمان على الذي استعار وحده ولا يكون على شريكه من ذلك شيء لان شريكه يقول أنا لم آمرك بالعارية انما يجوز لك أن تستأجر علي لانك اذا استأجرت

على لم أضمن فأما ما يدخل على فيه الضرر فليس ذلك من التجارة وليس ذلك لك
 فيكون القول ما قال ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لأن الرجل يستعير الدابة قيمتها مائة دينار
 أو السفينة أيضاً قيمتها كذلك ولو تكارها كان كراؤها ديناراً فهذا يدخل على
 صاحبه الضرر فلا يجوز ذلك على صاحبه ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا أقوم
 على حفظه الساعة (وقد قال غيره) وهذه الدواب عارية لا تضمن إلا أن يتعدى
 المستعير ولو استعارها جيماً فتعدى أحدهما لم يضمن المتعدى في مصابته ولا
 يضمن صاحبه لأن المتعدى جان وصاحبه لا يضمن جنايته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استعار
 أحد المتفاوضين دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتها تخالفه شريكه فحمل عليها بغير
 أمره طعاماً من تجارتها فمطبت الدابة أبيض في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم
 على حفظ قول مالك في هذا ولكن لا أرى عليه الضمان لأن هذا قد فعل ما كان
 يجوز لشريكه أن يفعل وإنما استعارها شريكه ليحمل عليها سائمة من تجارتها فانما حمل
 عليها هذا ما استعارها فيه صاحبه فلا شيء عليه ولا أحفظه عن مالك ولكنه رأيت
 ﴿ سحنون ﴾ ولأن أحدهما إذا استعار شيئاً لمصاحبة تجارتها فعمله الآخر فكأنه وكيل
 له على أن يعمل له ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استعار رجل دابة ليحمل عليها غلاماً له الى
 موضع من المواضع فربطها في الدار فأتى انسان فحمل عليها ذلك الغلام الذي استعارها
 سيده له فمطبت الدابة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأراه ضامناً لانه حمل
 على دابة رجل بغير أمره وبغير وكالة من المستعير ﴿ وقال أشهب ﴾ لا ضمان عليه

— في أحد المتفاوضين يعير أو يهب من مال الشركة —

﴿ قلت ﴾ هل يجوز للشريك أن يعير شيئاً من متاع الشركة (قال) لا يجوز
 ذلك إلا أن يكون قد وسع له في ذلك شريكه أو يكون ذلك في الشيء الخفيف
 مثل الغلام يأمره أن يسقى الدابة لرجل فهذا أرجو أن لا يكون به بأس والعارية إنما
 هي معروف فلا يجوز لواحد منهما أن يفعل المعروف في مال الشركة إلا باذن صاحبه
 إلا أن يكون أراد به استئلافاً ﴿ قلت ﴾ أرايت المتفاوضين ما صنع أحدهما أو ما أعار

أو وهب (قال) فذلك أيضاً لا يجوز عندى إلا أن يكون انما يصنع ذلك ليجتر به في
 الاشتراء والاستعذار في سلعته التي يبيع فلا بأس بذلك ولا يكون عليه الضمان فيما
 وضع لان هذا يصير من تجارتها وأما ان وضع ذلك لغير التجارة وانما صنعه معروفاً
 منه فلا يجوز ذلك على شريكه ويضمن حصّة شريكه من ذلك عند مالك إلا
 ما جتر به في تجارته منفعة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان باع أحد الشريكين جارية من
 شركتهما ثم وهب الثمن أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز ذلك إلا
 في حصته ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لا يجوز له ان يعطى شيئاً من المال لا من
 حصته ولا من غير ذلك لانه ينقص من المال ويدخل على شريكه الضرر لانه اذا
 وهب لرجل من حصته ثم وضع لآخر في البيع فقد أضر بصاحبه وأدخل عليه
 الضعف في رأس المال فلا أرى ذلك يجوز فعله وتبقى الشركة ولكن فعله جائز عليه
 فيما وهب أو وضع وتفسخ الشركة بينهما

﴿ في أحد المتفاوضين يكاتب العبد من تجارتها أو يأذن له في التجارة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت عبداً بينى وبين رجل من شركتنا ونحن متفاوضان أذن له أحدنا
 في التجارة أيجوز ذلك أم لا (قال) ذلك غير جائز ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك
 (قال) لا وهو رأيي أنه لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كاتب أحد المتفاوضين عبداً من
 تجارتها أيجوز ذلك على شريكه (قال) لا أرى ذلك جائزاً لانه لا يجوز له أن يعتمقه
 على مال يأخذه منه مما في يد العبد فكذلك الكتابة عندى ولو أن رجلاً دفع اليه
 مالا على أن يعتمقه ولم يكن ذلك أقل من قيمته لرأيت ذلك جائزاً لانه لو باعه اياه بذلك
 الثمن ولم يكن في ذلك الثمن وضيمة عن قيمته لكان ذلك جائزاً والعق لم يزد فيه الا خيراً
 وانما هو بيع من البيوع

﴿ في كفالة أحد المتفاوضين وغصبه وجنائه أتلتزم شريكه أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أتلتزم كفالة أحد المتفاوضين شريكه أم لا (قال) لا يلزم ذلك شريكه لان

هذا معروف ﴿قلت﴾ أرأيت ما اغتصب أحد المتفاوضين أو عقر دابة أو أحرق ثوباً أو تزوج امرأة أو آجر نفسه فعمل الطين والطوب أو حمل على رأسه أو نحو هذه الأشياء أو جنى جناية أيلزم من ذلك شريكه شيء أم لا (قال) لا شيء على شريكه في شيء من هذا ولا يكون له فيما أصاب شيء ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأبي

﴿في أحد الشريكين يبيع الجارية فيجد بها المشتري عيباً﴾
﴿فيريد أن يردها على الشريك الآخر﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان باع أحد الشريكين جارية من شركتهما فأصاب المشتري بها عيباً لا يكون للمشتري أن يردها على الشريك الذي لم يبعه (قال) نعم الا أن يكون صاحبه معه مقيماً أو غاب غيبة قريبة فينتظر حتى يأتي لعل له حجة اذا كان انما غيبته اليوم ونحوه وان كان بعيداً فأقام المشتري البينة أنه اشترى بيع الاسلام وعهدة الاسلام نظر في العيب فان كان عيباً قديماً لا يحدث مثله ردها وان كان يحدث مثله قيل له أقم البينة أن العيب كان بها عند البائع والاحلف شريك البائع بالله ما علمت أن هذا العيب كان بها عندنا ويبرأ وان نكل عن اليمين قيل للمشتري احلف ما حدث هذا عندك ثم ردها عليه

﴿في المتفاوضين يبيعان السلعة من تجارتهما الى أجل ثم يفترقان فيقضى﴾
﴿المشتري أحدهما الثمن أو يكون لهما الدين فيتقاضاه أحدهما﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن شريكين متفاوضين باع أحدهما عبداً من تجارتهما بدين الى أجل ثم افترقا فلم المشتري بافتراقهما فقضى الثمن الذي باعه العبد أبيضن للشريك الآخر شيئاً أم لا (قال) نعم هو ضامن لما استحق الشريك الذي لم يبعه العبد من الثمن ﴿قلت﴾ فان لم يعلم بافتراقهما فقضى الذي لم يبعه العبد (قال) فلا ضمان عليه اذا قضاه وهو لا يعلم بافتراقهما وذلك سواء قضي الذي باعه أو الذي لم يبعه لا يضمن اذا

قضى واحداً منهما وهو لا يعلم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن رجلاً كان وكيلاً لرجل قد فوض إليه تجارته وبيعه وشراؤه وبأن يقتضى دينه وأشهد له بذلك ثم حجر عليه وتبرأ من وكالته أو أخرجه من وكالته بشهادة الشهود ولم يعلم ذلك جميع غرمائه فلقى الوكيل غريباً من غرماء الذي كان وكاله فقضاه الغريم أن ذلك لا يبرئه من دين صاحبه ولو كان الوكيل هو الذى باعه فقضاه الغريم ولم يعلم بأنه قد أخرجه من الوكالة كان ذلك ديناً من الدين لا يبرأ منه أيضاً وهو رأي ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يكون عليه الدين لأحد المتفاوضين فيقتضيه شريكه الا آخر أذلك جائز عند مالك (قال) نعم وقد قال غيره ان كان الوكيل قد علم بأنه قد فسخ أمره فاقضى بعد هذا والذي قضاه يعلم أولاً يعلم فان الغريم ضامن فان كان لم يعلم الوكيل فقضاه الغريم وهو لا يعلم فلا تباعة عليه وان كان الغريم يعلم بفسخ الوكالة والوكيل لا يعلم فالغريم ضامن

— في أحد الشريكين يتناع من شريكه العبد من تجارتها —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى أحد الشريكين عبداً من تجارتها من شريكه أيجوز شراؤه (قال) نعم شراؤه جائز ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي مثل ما قال مالك في الجارية التي تكون بينهما فيطوها أحدهما انهما يتقاومانها حتى تصير لأحدهما فهذا يدل على أن مالكاً يجيز شراء أحد الشريكين السلعة فيشتريها من شريكه وهي من تجارتها ﴿ قلت ﴾ وسواء عندك ان اشتراها من شريكه للتجارة أو ليقنيها (قال) نعم ذلك سواء عندي

— في أحد المتفاوضين يتناع العبد فيجد به عيباً فيريد أن يقبله —

﴿ ويأبى ذلك شريكه أيجوز ذلك أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى أحد الشريكين عبداً من تجارتها فأصاب به عيباً فقبله بعد ما اشتراه المشتري به بعينه أيجوز ذلك على الشريك أم لا (قال) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أصاب المشتري به عيباً فقبله الشريك الذى لم يشتره (قال) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾

فان قال المشتري أنا أردته أو قد رددته بعيبه وقال صاحبه قد قبلته (قال) ذلك جائز لأن المشتري لو رده بعيبه ثم اشتراه شريكه الآخر وقد علم بالعيب وبالرد لزم ذلك شريكه فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا الساعة ..

— في أحد المتفاوضين بولي أو يقبل من الشركة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ما باع أحد المتفاوضين أو ولي أو أقال أليس ذلك جائزاً على شريكه وان كان بغير أمره (قال) نعم في قول مالك على ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا باع أحد الشريكين جارية من شركتهما فأقاله شريكه الآخر أتجوز الاقالة (قال) ان كان حباه في الاقالة يعلم الناس أن اقالته محابة لا بضاع ثمنها وكثرة ما باعها به صاحبه من الثمن وان صاحبها الذي اشتراها ملى بالثمن فلو شاء ان يأخذ الثمن أخذه فأقاله فهذا لا يجوز ولا يجوز له الا قدر حصته ولا يجوز له أن يصنع المعروف في مال شريكه الا ما يعلم أنه انما أراد بذلك التجارة وما يجزبه الى التجارة والمعروف كله لا يجوز لمن يصنعه في مال شريكه وهو يجوز عليه هو من ذلك قدر حصته ولو كان انما أقاله لئذم به خاف أن يذهب الثمن كله فأقاله على وجه النظر لنفسه ولشريكه فذلك جائز على شريكه لان هذا ليس من المعروف وهذا شراء حادث ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك (قال) هذا رأيي

— في اقرار أحد الشريكين بدين لذي قرابة أو لغيره —

﴿ قلت ﴾ أرايت أن أقر أحد الشريكين لايه أو لأمه أو لولده أو لزوجته اذا كان أمرهما قريباً أو لجدته بدين أو لجدته من شركتهما أيجوز ذلك على شريكه أم لا في قول مالك (قال) أرى أنه لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ويجوز أن يقر بدين من تجارتها لايه (قال) لا يجوز ذلك عندى ولا يجوز أن يقر بدين من تجارتها لصديق ملاطف ولا لسكل من يتهم فيه ﴿ قلت ﴾ فان أقر لاجنبي بدين (قال) ذلك جائز

عندي عليهما جميعا اذا اقر لاجنبي بدين من تجارتهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن متفاوضين في تجارة أقر أحدهما بدين من تجارتهما (قال) يلزم صاحبه اقراره اذا كان الذي أقر له بالدين ممن لا يتهم عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن شريكين في دار أو متاع أو غير ذلك من العروض أقر أحدهما لرجل أجنبي بنصف ذلك الذي في أيديهما (قال) يحلف المقر له مع اقرار هذا المقر ويستحق حقه لانها شهادة ولأن مالكا قال في أحد الورثة اذا أقر بالدين على الميت ان المقر له يحلف مع اقرار هذا ويستحق ذلك على جميع الورثة

— انقضاء في أحد الشريكين يموت —

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا مات أحد الشريكين (قال) اذا مات أحدهما لم يكن للباقي منهما أن يحدث في المال الباقي ولا في السلع قليلا ولا كثيرا الا برضا الورثة لان الشركة حين مات أحدهما انقطعت فيما بينهما وصار نصيب الميت للورثة وهذا رأيي

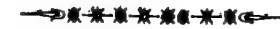
— الدعوى في الشركة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن شريكين اشتركا شركة صحيحة فادعي أحدهما أنه قد ابتاع سلعة وضاعت منه وكذبه شريكه (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى أن يصدق في قوله الذي قال اشتريت وضاع مني لان الشركة انما وقعت بينهما على أن يأتمن كل واحد منهما صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن متفاوضين مات أحدهما وقال الباقي منهما قد رهننا متاعا كذا وكذا وهو من شركتنا عند فلان فقالت ورثة الهالك لم ترهناه ولكنك أعطيتهم هذا المتاع بعد موت صاحبنا (قال) أرى أن يكون للذي في يديه المتاع حصة الذي أقر له أنه قد رهن وهو الحي منهما ويقال للذي في يديه المتاع الرهن احلف لان لك شهادة هذا واستحق النصف الذي للميت أنه رهن في يدك لان مالكا قال في رجل هلك وترك أولاداً فأقر بمض ولده بدين على

أبيه وأنكر البقية (قال) ان أحب صاحب الدين أن يحلف مع الذي أقر له لانه شاهد حلف واستحق دينه كله من مال الميت كله وان أبى أخذ حصته من نصيب المقر له ولم يكن له أن يأخذ دينه كله من حصة هذا الشاهد وحده ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن شريكين متفاوضين جحد أحدهما صاحبه أن يكون شريكا له وأقام الآخر عليه البينة فلف المال الذي في يد الجاحد أضمن حصة صاحبه من ذلك أم لا (قال) هو ضامن لذلك لانه لما جحد كان مائناً لحصة صاحبه من ذلك فلا يبرأ من حصة صاحبه حتى يدفع ذلك اليه (قال) فان هلك قبل أن يدفعه اليه فهو ضامن له لانه لما جحده صار مائناً متمديا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشريك اذا مات فأقام صاحبه البينة أن مائة دينار من الشركة كانت عنده فلم يجدوها ولم يعلموا لها مسقطا (قال) أرى ان كان موته قريبا من أخذها فيما يظن أن مثله لم يشغلها في تجارة فأرى ذلك في حصته في ماله وأما تطاول من ذلك فلا شيء عليه لان كل واحد منهما يقتضى عن صاحبه ويشترى عليه ويقضى عنه فلا شيء له في مثل هذا أرأيت لو أقام عليه البينة أنه قبض مالا منذ سنة وهما يبيعان ويشتريان أكان يكون ذلك في ماله

﴿ تم كتاب الشركة بحمد الله وعونه وصلى الله على ﴾

﴿ سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ وبليه كتاب القراض ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب القراض ﴾

﴿ القراض بالدنانير والدراهم والفلوس ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك لا تصلح المقارضة الا بالدنانير والدراهم ﴿ قلت ﴾ فهل تصلح بالفلوس (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أراه جائزاً لأنها تحول الى الكساد والفساد فلا تنفق وليست الفلوس عند مالك بالسكة البينة حتى تكون عيناً بمنزلة الدنانير والدراهم ولقد أخبرني عبد الرحيم بن خالد أن مالكا كان يجيز شراءها بالدنانير والدراهم نظرة ثم رجع عنه منذ أدركناه فقال أكرهه ولا أراه حراماً كتحریم الدرهم فن ها هنا كرهت القراض بالفلوس ﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرني عبد الله بن وهب أن يونس بن يزيد أخبره عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أنه قال المقارضة التي عليها أصل المقارضة أن تقارض من قارضته مالا على أن رأس مالك الذي يدفع اليه عينا ما دفعت اليه ووزن ذلك وضربه يتبني فيه صاحبه ما ابتنى ويدير ما أدار منه على ما يكون فيه من نفقة أو زكاة حتى اذا حضرت المحاسبة ونض القراض فما وجدت يده أخذت منه رأس مالك وما كان فيه من ربح تقاسمته على ما تقارضا عليه من أجزاء الربح شطرين كانا أو غيره ولا يحل لواحد منهما أن يضمن لصاحبه ربحاً يأتيه به ولا يحل قراض على ضمان ﴿ قال

سحنون ﴿ قال ابن وهب وابن نافع وأنس بن عياض قال عبد العزيز بن أبي سلمة القراض لا يكون الا في العين من الذهب والورق ﴾ سحنون ﴿ وعن الحسن وابن سيرين أنهما قال لا تكون مقارضة الا بذهب أو فضة ﴾ وكيع ﴿ عن سفيان عن مغيرة عن ابراهيم أنه كره البز مضاربة

﴿ المقارضة بنقار الذهب والفضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت القمر من الذهب والفضة أيجوز القراض بها (قال) سألت مالكا عنها وذلك أن بعض أصحابنا أخبرنا أن مالكا سهل فيها وكان الليث يقول لا يجوز القراض بها وكان يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يجوز القراض الا بالدنانير والدرهم فسألت مالكا عن ذلك فقال لي مالك لا يجوز القراض بنقر الذهب والفضة

﴿ المقارضة بالحنطة والشعير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت القراض بالحنطة والشعير أيجوز في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جهلا فأخذوا الحنطة قراضاً فباعوها وعمل فربح (قال) يعطى أجر مثله في بيته الحنطة ويرد الى قراض مثله يوم ينض المال فيما عمل بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان شرط له نصف الربح (قال) لا ينظر الى ذلك ولكن يرد الى قراض مثله ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان أصله كان فاسداً ﴿ قلت ﴾ أرأيت القراض بما يوزن ويكال لم كرهت ذلك (قال) لانه خطر يأخذ الحنطة أو الشعير وقيمته يوم أخذه مائة درهم فيعمل به فتصير قيمته يوم يرده ألف درهم فيفترق ربحه أو يكون قيمتها يوم يردها خمسين درهما فيكون قد ربح فيها ﴿ وقال ﴾ ابن وهب وابن نافع وأنس بن عياض قال عبد العزيز بن أبي سلمة القراض لا يكون الا في الدين من الذهب والورق ولا يذبحي لأحد أن يقارض أحداً مالا على كذا وكذا من الربح وزيادة كذا وكذا من الورق والذهب وبشيء مسمى أو غير ذلك من الزيادات (قال عبد العزيز) ولا تشترط أيها المقارض الذي لك المال أنك تمينه بنفسك ولا تباع منه ولا تبتاع منه ولا تمينه

بغلام فان ذلك بمنزلة الدراهم تزيده اياها مع ما يسمى لك من الربح ولا تخلطن مال القراض بغيره وليس القراض بأن تدفع الى صاحبك بزاراً أو سلعة أو غيرها ما كانت ثم تسمى له ما قام به عليك وتقول ما كان فيه من ربح بعد ذلك فهو بيني وبينك وليس هذا القراض ولكن هذا باب من الاجارة لا يصالح (قال) وتفسيره أنك كأنك استاجرته ببيع لك سلعتك وله نصف ما كان فيها من ربح فان لم يربح ذهب عمله باطلا وموضع الحق من ذلك اذا كان يحسب له من يبصر ذلك اجارته بقدر ما عمل ويكون ما كان في سلعتك من ربح أو نقصان لك أو عليك

❦ القراض بالوديعة والدين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو كان لي عند رجل وديعة فقلت له اعمل بها قراضاً على النصف أيجوز هذا (قال) قال مالك في المال اذا كان ديناً على رجل فقال له رب المال اعمل بالدين الذي لي عليك قراضاً (قال) لا يجوز هذا الا أن يقبض دينه ثم يعطيه بعد ما يقبضه فأرى الوديعة مثل هذا لاني أخاف أن يكون قد أنفق الوديعة فصارت عليه ديناً ❦ قلت ❦ فان قلت له اقتض ديني الذي لي على فلان واعمل به قراضاً (قال) لا يجوز هذا عند مالك ❦ قلت ❦ فان اقتضاه وعمل على هذا فربح أو وضع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يعطيه أجر مثله في تقاضيه ويرد الى قراض مثله ❦ قلت ❦ أ رأيت ديناً لي على رجل امرته أن يعمل به قراضاً أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ❦ قلت ❦ لم (قال) خوفاً أن يكون انما اعتزى أن يؤخره بالدين ويزيده في دينه

❦ في المقارض يدفع الدراهم الى العامل ويقول ❦

❦ صرفها دنائير واعمل فيها قراضاً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت فان أعطاه دراهم فقال صرفها دنائير واعمل بها قراضاً (قال) لا يعجبني هذا لان في هذا منفعة لرب المال وهي مثل الاولى التي فوقها فيما وصفت لك من

العمل فيه اذا وقع وعمل به

— في المقارض يدفع اليه المال يشتري به جلوداً يعملها خفافاً —
 — بيده أو نعلالاً أو سفراً ويبيعها على النصف —

قلت — أ رأيت أن دفعت إلى رجل مالا قراضاً على أن يشتري به جلوداً فيعملها بيده خفافاً أو نعلالاً أو سفراً ثم يبيعها فما رزق الله فيها فهو بينهما نصفين (قال) لا خير في هذا عند مالك (وقال عبد الرحمن) في رجل دفع إلى رجل مالا والمدفوع إليه صائغ على أن يصوغ ويعمل فما ربح في المال فيبينهما واشترط صياغة يده في المال (قال مالك) لا خير فيه قال فإن عمل رأيت أ جيراً وما كان في المال من ربح أو وضعة فالصاحب للمال — قال ابن وهب — وأخبرني ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال سألت ابن القاسم وسألت عن المقارضة والبضاعة يكون ذلك بشرط فقال لا يصح من أجل الشرط الذي كان فيه — قال ابن وهب — وأخبرني يونس عن أبي الزناد أنه قال لا يصح أن تدفع إلى الرجل مالا مضاربة وتشتري من الربح خاصة لك دونه ولو كان درهما واحداً ولكن تشتري نصف الربح لك ونصفه له أو ثلث الربح لك وثلثه له أو أكثر من ذلك أو أقل مادام لك في كل شيء منه شرك قليل أو كثير فإن كل شيء من ذلك حلال وهو قراض المسلمين (قال غيره) فكيف بمن يشترط عمل العامل بيده فذلك أعظم الزيادة وأنه خارج من قراض المسلمين

— في المقارضة على الأجزاء —

قلت — أ رأيت المقارضة على النصف أو الخمس أو السدس أو أقل من ذلك أو أكثر (قال) لا بأس بذلك عند مالك — قلت — أ رأيت أن أعطيته مالا قراضاً على أن الربح كله للعامل (قال) سألت مالكا عن الرجل يعطي الرجل المال يعمل به على أن الربح للعامل كله ولا ضمان على العامل (قال) قال مالك قد أحسن ولا بأس به — قال — وقال مالك في الرجل يعطي الرجل النخل مساقاة على أن جميع الثمرة للعامل

قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضا ولم أسم
ثالثا ولا ربعا ولا نصفا ولا أكثر من أن قلت له خذ هذا المال قراضا فعمل به فربح
وتصادق العامل ورب المال على ذلك (قال) يرد الى قراض مثله ﴿ قلت ﴾ فان
دفعتم الى رجل مالا قراضا على النصف فلقيته بعد ذلك فقلت له اجعله على أن الثلثين
لي والثلث لك أو الثلثان للعامل ولرب المال الثلث وقد عمل بالمال فعمل (قال) لا أرى
به بأساً ولم أسمه من مالك

﴿ في المقاراض يدفع الى الرجلين المال قراضا على أن النصف ﴾
﴿ للمقارض والثلث الآخر والسدس الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ فان دفعت الى رجلين مالا قراضا على أن نصف الربح لي وثلث الربح
لاحدهما وسدس الربح للآخر (قال) لا يجوز هذا لان العاملين في المال لو اشتركا
على مثل هذا لم يجز وانما يجوز هذا اذا عمل العاملان على مثل ما يجوز في الشركة
بينهما ألا ترى أن أحدهما يأخذ بمضرب صاحبه بغير شيء ﴿ قلت ﴾ أو ليس قد
يجوز لصاحب المال أن يدفع المال قراضا على النصف أو أقل أو أكثر (قال) نعم
﴿ قلت ﴾ فلم لا يجوز لهذين العاملين ولم لا تجملهما كأن رب المال جعل لاحدهما
السدس وللآخر السدس وزاد أحدهما السدس (قال) ليس هذا هكذا ولكن
هذا كأن رب المال قال للعامل الذي عمل بالثلث اعمل مع هذا على أن لك ربح بعض
عمل هذا

﴿ في المقاراضين يختلفان في أجزاء الربح ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه المال قراضا على الثلثين ولم أبين لمن الثلثان أرب
المال أم للعامل (قال) قال مالك في العامل ورب المال اذا اختلفا فقال رب المال انما عملت
على أن الثلث لك وقال العامل بل عملت على أن لرب المال الثلث والثلثين لي (قال)
القول ما قال العامل اذا كان يشبه قراض مثله فأرى أن مسألتك القول قول العامل

أن الثلثين له والثلث لرب المال لانهما اذا اختلفا كان القول قول العامل اذا كان يشبه عمل مثله والارد الى قراض مثله (قال) وأرى المساقاة في هذا مثل القراض وما سمعت من مالك في المساقاة شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فاختلفنا فقلت انما دفعت اليك المال على أن الثلث لك وقال العامل بل دفعت الى على أن الثلثين لي وذلك قبل أن يعمل في المال (قال) قال مالك يترادان الا أن يرضى أن يعمل على ما قال رب المال ﴿قلت﴾ لم قال مالك القول قول العامل اذا اختلف العامل ورب المال في الربح (قال) لانه بمنزلة رجل دفع الى خياط ثوباً فاختلفا في أجر الخياطة قال الخياط اجارتي درهمان وقال رب الثواب اجارتك درهم (قال) فالقول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فكذلك المقارض القول قوله اذا أتى بأمر يشبه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى دفعت الى رجل مالا قراضاً فادعيت أني دفعت اليه المال على مائة درهم وعلى أن ثلث الربح للعامل وقال العامل بل دفعت الى المال على النصف (قال) القول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه لان مالكا قال اذا اختلفا في الربح فالقول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فهذا من قول مالك في الحلال فكيف ان قلت في الحرام فذلك أخرى أن يكون القول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فان كان العامل هو الذي ادعى الثلث ومائة درهم وأنكر ذلك رب المال وقال بل قارضتك على الثلث أو النصف فالقول قول مدعى الحلال منهما اذا أتى بأمر يشبه

﴿في المقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين﴾

﴿قلت﴾ أرأيت المتقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين أم يجوز ذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فهل يرجعان فيما جمعا من ذلك (قال) لا وليس يقضى بذلك عليهما ولا أحب لهما فيما بينهما وبين الله تعالى أن يرجعا فيما جمعا

﴿في المقارض يكون له شرك في المال﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال له اعمل في هذا المال على أن لك شركاً أبرد الى قراض

مثله (قال) نعم لان هذا بمنزلة من أخذ مالا قراضا ولم يسم ماله من الريح ولا مارب المال فعمل فهو لا يردون الى قراض مثلهم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غيره اذا قال لك شرك في المال ولم يسم شيئا وتصادفًا فذلك النصف

﴿ في أكل العامل من مال القراض ﴾

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ انما يأكل العامل من مال القراض اذا شخص في المال من بلده وليس حين يشتري ويتجز في بلده ولكن حين يخرج اذا توجه (وقال) للعامل اذا سافر النفقة ذاهبا وراجعا وان لم يشتر شيئا عند مالك وله أن يرد ما بقي بعد النفقة الى صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سافر سفرا قريبا أيا كل من مال القراض (قال) قال مالك نعم يا كل منه ذاهبا وراجعا فاذا رجع الى مصره لم يأكل منه شيئا ولم يكتس من مال القراض اذا كان سفرا قريبا الا أن يكون مقيما بموضع اقامة يحتاج فيه الى الكسوة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل غريب قدم الفسقاط مالا قراضا على أن يجربه بالفسقاط يقيم بها لانه غريب وبالفسقاط أعطيته المال الا أنه غريب أيكون له أن ينفق منه (قال) لا أحفظ قول مالك في هذا وانما الذي قال مالك في الذي لا ينفق من المال حتى يظعن من هو في أهله بالفسقاط أو من هو من أهل الفسقاط وليس له بها أهل فأما الغريب الذين احتبسوا على العمل بمال هذا الرجل فاني أرى أن ينفقوا الا أن يكون رجل يسكن البلد وان لم يكن له بها أهل أو قدم يسكن فلا أرى له نفقة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا ظعن الى المدينة في مال قراض أخذه ليتجر به فلما قدم المدينة تزوج بها وأوطن بها أتكون نفقته على نفسه حين أوطنها (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت مالا قراضا بالفسقاط ولى أهل بالمدينة وأهل بالفسقاط فكنت أنجر فيما بين المدينة وبين الفسقاط (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال من أخذ مالا قراضا في بلد ليس فيه أهله ثم خرج الى البلد الذي فيه أهله فتجر هناك (قال) قال مالك لا نفقة له في ذهابه الى أهله ولكن له النفقة في رجوعه فأرى في مسألتك أن لا يكون لهذا نفقة لا في ذهابه

ولا في رجوعه لانه ذهب الى أهله ورجع الى أهله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالمًا عن المقارض أيا كل من القراض ويركب أو من ماله فقالا يا كل ويكتسى ويركب من القراض اذا كان ذلك في سبب القراض وفيما ينبغي له بالمعروف ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال ذلك اذا كان المال يحمل ذلك ثم يقتسمان ما بقي بعد الزكاة والنفقة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن لهيعة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول لولا أن المقارض يأكل من المال ويكتسى لم يحل له القراض (وقال مالك) اذا كان المال كثيراً فانما يكون طعام العامل وكسوته ونفقته من المال في غير سرف اذا كان المال يحمل ذلك ولا يحسب ذلك في ربح العامل ولكن يلغى (وقال) الليث مثله اذا سافر بالمال وان كان حاضراً بالبلد يشتري ويبيع فلا يستنفق الا أن يشتغل في السوق يبيع ويشتري ولا ينقلب الى أهله فلا بأس أن يتعدى بالافلس ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني بشر وسامة أنهما سمعا الاوزاعي يقول سألت رجلاً من أهل العلم عن الرجل يأخذ المال مضاربة ما يصلح له أن يأكل منه (قال) مثل الذي يأكل في أهله في غير اسراف ولا يضر بنفسه ولا يهدى منه هدية ولا يصنع منه طعاما يدعو اليه

﴿ في المقارض يستأجر الاجراء والبيوت من القراض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المقارض أنه أن يستأجر الاجراء يعملون معه في المقارضة ويستأجر البيوت يجعل فيها متاع المقارضة أو يستأجر الدواب يحمل عليها متاع القراض (قال) نعم عند مالك هذا جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان يستأجر أجيراً يخدمه في سفره أن تكون اجارة الاجير من القراض (قال) اذا كان مثله ينبغي له أن يستأجر والمال يحمل ذلك فذلك له وقال لي مالك وجه القراض المعروف الجائز بين الناس أن يأخذ الرجل المال من صاحبه على أن يعمل فيه ولا ضمان عليه فيه ونفقة العامل في المال وطعامه وكسوته في سفره وما يصلحه بالمعروف بقدر المال اذا شخص في المال وكان المال يحمل ذلك فان كان مقيماً في أهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة وان للعامل أن يستأجر من

المال اذا كان كثيراً لا يقوى عليه بعض من يكفيه بعض مؤنته ومن الاعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال وليس مثله يعملها فله أن يستأجر من المال اذا كان كثيراً لا يقوى عليه ولا ينبغي للعامل أن يهب منه شيئاً ولا يولى منه ولا يعطى منه أحداً ولا يكفى فيه أحداً فأما أن يجتمع هو وقوم فيأتون بطعام ويأتى بطعام فأرجو أن يكون ذلك واسعا ان شاء الله تعالى اذا لم يتمد أن يتفضل عليهم فان تعمد ذلك بغير إذن صاحبه فعليه أن يتحلل منه فان حلله فلا بأس وان أبي أن يحلله فعليه أن يكافئه بمثله اذا كان ذلك الشيء له مكافأة وذلك الامر المجتمع عليه عندنا (وقال) اللئيم مثله

❦ في التاجر الحاج يأخذ مالا قراضا ❦

❦ قال عبد الرحمن بن القاسم ❦ قلنا لمالك ان عندنا تجاراً قد عرفوا أيام الموسم يأخذون المال قراضا فيشترون البغال والرقى وغير ذلك فيخرجون بها فيشهدون بها الموسم ولولا ذلك ماخرجوا الى الموسم فيما يظن بهم أفتى لهم نفقة في مال القراض (فقال مالك) لا يخرج حاجا وتكون نفقته من مال القراض فأبى ذلك وقال لا نفقة له ولا للغازي ❦ قال ❦ قلنا لمالك في رجوعه (قال) ولا في رجوعه الى بيته لا يكون له نفقة ❦ قال ❦ قلنا له فالرجل يقدم من بلده الى بلد آخر فيأخذ المال قراضا فيسير به الى بلده وفيها التجارة التي يريد أن يتجر فيها (قال مالك) لا نفقة له في ذهابه ولا في اقامته في أهله (قال مالك) وله النفقة في رجوعه ولم يحمله مثل الحاج ولا الغازي ❦ قال ❦ ولقد سألت مالكا عن الرجل يتجهز بمال أخذه قراضا وأراد سفراً فتكاري به واشترى ثيابا لنفسه وطعاما من مال القراض فلما كانت الليلة التي أراد الخروج أناه رجل بمال فقال له خذ هذا قراضا فكيف ترى أن تكون له النفقة أمن المال الاول أم نفقته على المالين جميعا (قال) بل نفقته على المالين جميعا على قدرهما

❦ في المقارض ينفق على نفسه من ماله في القراض حتى يقدم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا أخذ مالا قراضا فخرج به فأنفق من عند نفسه في

سفره ليقضيه من مال القراض فأنفق ثم ضاع المال (قال) قال مالك في رجل اشترى بالمال القراض سلعا فاكترى لها دواب فعملها عليها فاعترق الكراء السلع وزاد قال مالك ليس له على رب المال في الزيادة شيء فكذلك مسائلك ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضا فاشترى المقارض بجميع المال ثيابا ثم صبغ الثياب أو قصرها بمال من عنده أيرجع به في ثمن الثياب اذا باع الثياب أم كيف يصنع^(١) (قال) قال مالك في المقارض اذا اشترى سلعا بمال القراض فزاد في ثمنها من عنده على صاحب المال (قال) قال مالك رب المال بالخيار ان أحب أن يدفع اليه ما زاد وتكون السلعة كلها على القراض وان كره رب المال ذلك كان العامل شريكا

(١) وجد بالاصل هنا طيارة ونفس مافيا قال اذا اشترى الثياب ليصبغها أو ليعصرها ولم يرد أن يكون شريكا لرب المال بما أخرج في صبغها وقصارتها وانما أسلف ذلك رب المال فان أجاز له رب المال ذلك مضى ولم يكن بمنزلة من دفع اليه مالا فشغله في سلع ثم دفع اليه مالا آخر على أن يخلطه بالاول لان اثنياب هاهنا انما اشترت لهذا كما لو أعطاه مائة على القراض فاشترى سلعة بمائتين لرب المال فان رضى بأن يعطيه المائة الثانية وتكون السلعة كلها على القراض فعل وان امتنع كانت السلعة بينهما نصفين فكذلك الصبغ والقصارة هاهنا ان رضى ان يعطيه ما صبغ به فعل والاشارة بذلك ولعل غير ابن القاسم انما لم يحجز أن يدفع اليه قيمة الصبغ على أن يكون على القراض لانه لم يشتر ليصبغ فاذا لم يرض عند ابن القاسم أن يدفع اليه قيمة الصبغ كانا شريكين كالسلعة التي زاد في ثمنها وأما قول غير ابن القاسم انه ان دفع اليه قيمة الصبغ لم يكن الصبغ على القراض فيجب على قوله أن يقاسمه الثياب أو يأتي بمن يعمل معه فيها لان العامل لا يلزمه أن يعمل فيها لاربح له فيه وان أراد أن يضمه قيمة الثياب ضمنه وان كان في قيمتها فضل عن رأس المال يوم صبغها كان ذلك الفضل بينهما يريد أنه على الثياب يوم صبغها فان كانت حينئذ تسوي ثمانين ورأس المال مائة الا أن سوقها حط لم يضمن الا قيمتها ثمانين فقط لان حواله سوقها لا يضمه العامل وان كان رأس ماله ثمانين فتعدي عليها العامل فصبغها وقيمتها مائة أخذ رب المال منه تسعين ان كان قراضها على النصف لانهما قد ربحا فيها عشرين وأما قوله وان شاء شاركه بقيمة الصبغ من قيمة الثياب فهذا مذهب فيمن غصب لانسان ثوبا فصبغه ان رب الثوب اذا لم يشأ أن يضمن الغاصب قيمة ثوبه ورغب في عين ثوبه ولم يرض ان يدفع قيمة الصبغ انه يكون شريكا للغاصب وليس هذا هو المجهود وانما يقول ابن القاسم انه بالخيار ان شاء أن يأخذ ثوبه ويدفع قيمة الصبغ وان شاء ضمن الغاصب فقط وقال أشهب له أن يأخذ ثوبه ولا شيء عليه من قيمة الصبغ كبناء بناء الغاصب اذا نقض لا قيمة له أو تحيطة في ثوب ان ربه يأخذ ولا شيء عليه اه

رب المال بما زاد من ماله ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فاشترى
 بجميعه بزاً ثم اكرتني على البز من ماله أي شيء يكون للعامل في القراض أيكون
 شريكاً بالكرء أم ماذا يكون أم تراه ديناً في مال القراض (قال) أراه ديناً في مال
 القراض يستوفيه من المال وان لم يبق منه شيء فلا شيء له ولا يكون العامل شريكاً رب
 المال بهذا الكرء ﴿قلت﴾ فان صبغ البز بمال من عنده وقد كان اشترى بجميع مال
 القراض بزاً (قال) أما الصبغ فيقال لرب المال ادفع اليه المال الذي صبغ به والا كان
 شريكاً معك بما صبغ من الثياب (قال) والذي يبين لك الفرق فيما بين الصبغ والكرء
 أن الصبغ رأس مال يحسب للصبغ رأس ماله وربحه مثل ما يحسب لرأس المال في المال
 ورجحه اذا باعه مرابحة ولم يجعل للكرء ربح الا أنه قال يحمل الكرء على المال ولا يجعل
 للكرء ربح فاذا لم يكن للكرء في المراجعة ربح لم يكن به شريكاً لانه غير سلعة قائمة
 في البز وانما تكون الشركة بينهما في سلعة قائمة يكون فيها النماء والنقصان والصبغ سلعة
 قائمة بعينها والكرء ليس بسلعة قائمة وانما الكرء هاهنا سلف أسلفه العامل رب المال
 فان رضى رب المال بذلك أداه والا قبل للعامل اقبضه من مال القراض وقد قال مالك
 في الرجل يدفع الى الرجل ألف دينار قراضاً فيبتاع بألفي دينار على رب المال ان رب
 المال بالخيار ان أحب أن يدفع اليه ألف دينار والا كان للمبتاع شريكاً وجعل مالك في
 الذي يشترى المتاع بمال قراضاً فيتكارى له من عنده ثم يبيعه انه يرجع بالكرء في
 المال القراض الا أن يكون الكرء اكثر من قيمة المتاع فلا يكون له على رب المال شيء
 أكثر من ثمن المتاع فعلى هذا رأيت لك أيضاً الكرء وعلى قول مالك في الكرء في
 المراجعة حين لم يجعله بمنزلة الشيء القائم بعينه ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ان دفع
 رب المال الى العامل قيمة الصبغ لم يكن الصبغ على القراض (قال) فان أراد أن يضمه قيمة
 الثياب ضمنه الا أن يكون فيها فضل فيكون له من القيمة قدر رأس المال ورجحه وان
 أبي أن يضمه كان شريكاً بقيمة الصبغ من قيمة الثياب وانما لم ير ان أعطاه قيمة الصبغ
 أن يكون على القراض الاول لانه لا يجوز للرجل أن يدفع الى الرجل مالا قراضاً

فيشتري به سلماً ثم يدفع إليه أيضاً مالا آخر قراضاً على أن يخلطه بالمال الاول فلذلك لا يجوز ان رضى رب المال أن يعطيه قيمة الصبغ على أن تكون على القراض لان الصبغ يشتري بعد ما اشتري بالمال الاول الثياب والمال الاول ربما ربح فيه وربما خسر فيه فلما لم يحز في الابتداء أن يعطيه رب المال مالا ثانياً بعد ما شغل المال الاول على أن يخلطه فلذلك لم يحز أن يحاز فضل العامل بعد ما شغل المال الاول بأن يخلط الثاني بالاول والله أعلم ولا يشبه هذا مسألة مالك التي قال في الرجل يعطى الرجل مالا على القراض فيزيد العامل من عنده مالا قبل أن يشتري شيئاً فيشتري بجميعه سلعة يريد بما زاد سلف رب المال لان المالكين جميعاً حين اشتري بهما صفقة واحدة بمنزلة ماله أن صاحب المال زاد العامل قبل أن يشتري شيئاً لم يكن بذلك بأس ﴿قلت﴾ أرايت لو اشتريت بزيادة جميع مال القراض ثم اكرتت لنفسى من مالى وأنفقت على نفسى من مالى أيتكون لى كرايتى وما أنفقت من مالى على نفسى ديناً أرجع به فى ثمن المتاع (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أوليس قد قلت لى فى الذى يخرج وينفق من عنده انه يحسب نفقة مثله فى مال القراض فيفرض ذلك على المال القراض وعلى نفقة مثله (قال) انما قال ذلك مالك اذا أراد أن يخرج فى حاجة نفسه ويجهز ثم أتاه رجل فدفع اليه مالا قراضاً فخرج فى حاجة نفسه وفى القراض وهذا انما خرج فى القراض وحده

﴿قلت﴾ فى الرجل يأخذ من الرجل مالا قراضاً كيف تكون نفقته

﴿قلت﴾ أرايت المقارض اذا أخذ ألف درهم قراضاً فاسافر بها وبمشرة آلاف من عنده أو بمشرة آلاف قراضاً فاسافر فيها وفى ألف درهم من ماله كيف النفقة التى ينفقها على نفسه فى سفره (قال) على قدر المالكين تفض النفقة على المالكين فينفق على نفسه بحسب ذلك من المشرة آلاف عشرة أجزاء ومن الالف جزءاً واحداً ﴿قلت﴾ أرايت ان دفع رجل الى رجل مالا قراضاً فجهز وابتاع بزيادة يريد به الخروج الى بعض البلدان فأتاه رجل آخر فدفع اليه أيضاً مالا قراضاً كيف تكون نفقته (قال) لم أسمع من مالك

الا الذي أخبرتك أني سألته عن رجل دفع الى رجل مالا قراضا فتجهز به في جهاز نفسه وسفره وتكاري يريد أن يخرج به الى بلد من البلدان يشتري هنالك متاعا فأناؤه رجل في تلك الليلة فدفع اليه مالا قراضا على من ترى نفقته (قال) مالك نفقته من المالين جميعا فأما مسألتك فقد تجهز بالمال واشتري وتكاري على البر فهذا كله على رب البر وحده وأما نفقة العامل وكراؤه فهو على المالين جميعا مثل الذي أخبرتك

— في زكاة القراض —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يخرج العامل زكاة القراض الا بحضرة رب المال وان كانت الزكاة قد وجبت منذ قبضها العامل فان ربح فيها العامل وحال الحول عنده فانه لا يخرج شيئا من زكاة رأس المال ولا من ربحه حتى يحضر رأس المال ويحضر رب المال لانه عند مالك لا ربح له حتى يستوفي رب المال رأس ماله وقال انما تخرج الزكاة عند التقاسمة ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أفيزكيه مرة واحدة لما مضى من السنين أم لكل سنة مضت زكاة (قال) بل لكل ماضى من السنين زكاة وانما ذلك عندي في الذي يدار اذا كان العامل يديره وانما يزكى لكل سنة قيمة ما كان في يده من المتاع كل سنة ان كان أول سنة قيمة المتاع مائة والسنة الثانية مائتين والسنة الثالثة ثلاثمائة فانما يزكى كل سنة قيمة ما كان يسوى المتاع فانما يزكى أول سنة مائة والسنة الثانية مائتين والسنة الثالثة ثلاثمائة الا ما تنقصه الزكاة كل سنة ﴿ قلت ﴾ فلو ربح العامل دينارا واحدا في المال والمال تسعة عشر دينارا وانما عمل في المال يوما واحدا فربح هذا الدينار فبدا له أن يرد القراض وقد كانت أقامت التسعة عشر دينارا عند ربها سنة أيكون على المقارض في نصف ديناره هذا الذي ربحه في عمل يومه ذلك فصار له في حصته زكاة (قال) لا لان رب المال ليس في رأس ماله وربحه زكاة وربح العامل ليس هو لرب المال فليس على واحد منهما زكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا وقد زكى ماله ذلك ومضى لماله ذلك بعد ما زكاه ستة أشهر فعمل العامل به أربعة أشهر ثم اقتسما فأخذ رب المال رأس ماله وحصته من

الربح وأخذ العامل حصته من الربح ثم مضت السنة من يوم زكى رب المال ماله (قال) رب المال يزكى ما بقي في يديه من رأس ماله وربحه الذي صار في حصته وليس على العامل أن يزكى ما صار له في ربحه الا أن يحول الحول على ما صار له من يوم اقتسما وأخذ حصته وفي يديه عشرون ديناراً فصاعداً من ربح ومن مال كان له قبل ربحه ان ضمه الى ربحه وجبت فيه الزكاة فعليه الزكاة اذا حال على المال الحول وربحه من يوم افاده لانه انما تظم الفائدة التي كانت في يديه قبل ربحه الى الربح فيستقبل به حولا وهذا قول مالك ^(١)

❦ في القراض يتلف بعضه ثم يعمل بما بقي فيربح فيه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضاً فلم يعمل بالمال حتى ضاع منه خمسمائة درهم ثم عمل فربح أكثر من رأس المال (قال) قال مالك يجبر رأس المال من الربح وان لم يعمل بالمال حتى ضاع منه ❦ قلت ❦ فلو أن رجلاً عمل في المال فخسر فأتى الى رب المال فقال قد وضعت في المال فقال له رب المال اعمل بما بقي في يدك فعمل فربح أيجبر رأس المال (قال) نعم ❦ قلت ❦ فان قال العامل لا أعمل به حتى تجعل هذا الباقي رأس مالك وتسقط عني ما قد خسرت فقال رب المال نعم اعمل بهذا وقد أسقطت عنك ما خسرت (قال) أرى أنه على قراضه أبداً ما لم يدفع الى رب المال ماله ويفاصله وهو رأي ولا ينفعه قوله الا أن يدفع اليه ويتبرأ منه ثم يدفع اليه الثانية ان أحب ❦ قال ابن القاسم ❦ ولو أحضره وحاسبه ما لم يدفعه اليه فهو على القراض الاول حتى يقبضه وكذلك سمعت عن مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخذت مالا قراضاً فذهبت اللصوص بنصف رأس المال أو سقط مني نصف رأس المال قبل أن أعمل في المال ثم عملت في النصف الباقي فربحت فيه مالا كيف يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك يتم رأس المال الذي أخذت اللصوص والذي ضاع من الربح ويكون بعد ذلك الربح بينهما على ما شرط ولا يكون في المال

(١) وجد بالاصل هنا طيارة في مقابلة باب زكاة القراض فأثبتناها في آخر الباب لعدم تعلقها

بمحل مخصوص ونص مافيه (عند ابن القاسم أن العامل بالقراض اذا عمل بالمال حولا فكان لرب المال في رأس ماله وربحه مانجب فيه الزكاة ولا دين عليه وهو حر مسلم ولا دين على العامل زكي العامل ماصار له من الربح ديناراً أو أقل أو أكثر وان كان على العامل دين استغرق ربحه كله لم يكن عليه زكاة وان بقي من أرباحه بعد دينه ولو درهما زكاة وقال ابن القاسم في كتاب محمد ان العامل لا يزكي شيئاً حتى يكون له من الربح عشرون ديناراً وهذا ليس ببين ويجب على هذا ان لا يعتبر رب المال هل عليه دين أو هو عبد وان كان انما يراعي رب المال فيجب أن يزكي وان صار له درهم وان كان عليه دين كما أسقط عنه الزكاة اذا كان رب المال عبداً وان عمل بالمال ستة أشهر وكانت تمام حول رب المال فتفاضلا فلا زكاة على العامل عند ابن القاسم وأما أشهب فائما يراعي وجوب الزكاة على رب المال أو جملة المال بربح العامل فان كان في جملته مانجب فيه الزكاة وجبت الزكاة على العامل لان المال يزكي على ملك رب المال وانما للعامل اجارة ولا يشبه اجارة العامل دين على رب المال من اجارة وغيرها لان اجارة العامل لم تتعلق بذمة رب المال اذ لو ضاع أو ذهب لم يكن على رب المال شيء وكذا عند أشهب لو دفع اليه عشرة فربح فيها خمسة وعند رب المال خمسة حال عاينها الحول أيضاً لزكي العامل لانه يضيف ما بقي بيد رب المال الى ما في يد المقارض كما بيني على الحول الذي كان عند رب المال وقد قال ابن القاسم فيمن تسلف مائة دينار ولا عرض له فقارض بها رجلاً فربح فيها أربعين ديناراً فحال عاينها الحول أترى على هذا زكاة قال نعم ولوربح أقل من أربعين لم يكن عليهما زكاة **(محمد)** يزكي وان لم يربح فيها الا عشرين فابن القاسم بناء على أصله أن رب المال اذا صار له مانجب فيه الزكاة خيئذ يجب على العامل ولا يصير لرب المال مانجب فيه الزكاة الا بان يكون الربح أربعين اذ المائة دين على رب المال وتأول محمد ان ابن القاسم يقول لا يجب على العامل زكاة حتى يصير له عشرون فان كان انما أخذ هذا من هذه المسألة فلا يلزم ابن القاسم ما ألزمه محمد لان رب المال هنالك لا يملك الا عشرين فقط وعلى ما اختار محمد وهو قول أشهب ان الربح اذا كان فيه عشرون سواء كان لاحدها أو لهما فلا بد من أن يزكي فالحاصل هاهنا بعد قضاء الدين الذي هو مائة وعشرون انما هو عشرون فتزكي وان اختص العامل بملكها على مذهبه وأما اذا صار للعامل عشرة حال عليها الحول وعنده عشرة ورب المال وجبت عليه الزكاة فلا يضيف ما كان عنده الى ما أخذ من القراض ولم يذكر في هذا خلافاً وانما اختلف هل يضيف رب المال ما أعطى قراضاً الى ما كان في يده لتمام حول ما كان في يده فاضاف ذلك أشهب ولم يصفه ابن القاسم فينبغي اذا كان رب المال يدير أن يزكيه وان كان لا يدير والمال الذي في يد المقارض يدار أن يزكيه على القول الذي يرى أن من له مال يدار ومال لا يدار أن يزكي كل مال على حدة وقيل يجعل الأقل تبعاً للأكثر وقيل ان كان الأكثر لا يدار والأقل يدار زكي المدار على الإدارة والاخر على التجارة وفي كتاب محمد اذا كان رب المال يدير زكي ما في يد العامل من رأس ماله وحصته من الربح ولا يزكي عن العامل فاذا فاصله فان كان العامل يدير زكي لماضي السنين وان كان لا يدير زكي لسنة واحدة ولم يذكر في ذلك خلافاً وانظر على مذهب أشهب الذي يزكي على ملك رب المال هل يزكي ربح العامل) انتهى

ربح حتى يتم رأس المال ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين هذا وبين الذي أكله العامل في المال (قال) لانه اذا أكله فقد ضمنه واذا سقط فلا ضمان عليه فيه وكذلك اذا أخذته اللصوص فلا ضمان عليه فيه فان ربح في بقية المال كان عليه أن يجبر رأس المال فاذا أكله فهو ضامن لما أكل والذي ضمن هو تمام رأس المال الا أنه لا ربح للذي ضمن لانه لم يعمل به (قال) وما أخذ العاشر منه ظلما فهو بمنزلة ما أخذت اللصوص ﴿قال﴾ وقال مالك ما أخذت اللصوص من القراض فهو من مال القراض وليس على علي العامل شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضا فأكل خمسةائة منها ثم تجر في المال فربح كيف يكون هذا (قال) قال مالك في رجل دفع اليه رجل مالا قراضا فتسلف منه مالا ثم عمل بما بقي قال مالك هو ضامن لما تسلف منه وما بقي في يديه يعمل به فهو الذي فيه القراض وليس الذي تسلف منه على القراض فمسألتك أرى الخمسةائة التي عمل بها هي رأس مال القراض فربحها على ما اشترطا والعامل ضامن للخمسةائة التي أكلها ولا يحسب لها ربحا ولا شيء على العامل فيها الا أن يخرجها فقط ﴿قلت﴾ فان أخذ مالا قراضا فتجر في المال فربح ألفا أخرى فأكل ألف درهم منها ثم تجر في الالف الباقية التي في يديه فأصاب مالا (قال) هو ضامن للالف التي أكل وما بقي في يديه وما ربح بمد ذلك فهو بينهما علي ما اشترطا ﴿قلت﴾ فان ضاع ما في يديه فلم يبق في يديه الا الالف التي أكلها (قال) هو ضامن للملك الالف لرب المال ويجعل تلك الالف رأس المال لانه لا ربح في المال الا بمد ما يستوفي رب المال رأس ماله وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت عبدا من مال القراض بألف درهم وهو جميع المال وقيمة العبد ألفا درهم ففني رب المال على العبد جناية تنقص العبد ألفا وخمسةائة فباع العامل العبد بمد ما جنى عليه رب المال بخمسةائة فعمل بالخمسةائة فربح فيها ربحا كثيرا أو وضع أيكون ما صنع السيد بالعبد اقتضاء لرأس ماله ورجحه (قال) لا يكون اقتضاء الا أن يفاصله ويحاسبه فيحسب ذلك عليه فان لم يفعل وعمل بما بقي عنده فهذا الذي بقي عنده وعمل فيه فهو

على القراض كما كان وما صنع السيد فذلك دين عليه ولا أقوم على حفظه عن مالك

— في المقارض يتباع السلعة بمال القراض فإذا ذهب ينقد وجد —

﴿ القراض قد تلف أو قطع عليه الطريق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت مالا قراضا على أن أعمل به على النصف فاشتريت به عبدا أو ساعة فجئت لأتقد البائع فوجدت المال قد ضاع (قال) يقال لرب المال ان أحببت فادفع الثمن وتكون السلعة قراضا على حالها وان أبي لزم المقارض اذا ثمنها وكانت له فان لم يكن له مال بيعت عليه وكان عليه النقصان وله الربح ﴿ قلت ﴾ فان نقد رب المال المال في ثمن السلعة كم يكون رأس ماله أيكون رأس ماله المال الذي تلف وهذا المال الذي نقد (قال) لا يكون رأس ماله عند مالك الا المال الآخر الذي نقد رب المال في ثمن السلعة هو رأس ماله فقط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت بالمال القراض سلعة فضاعت السلعة وضاع الثمن قبل أن أتقد الثمن (قال) لا شيء على رب المال ويغرم المقارض ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فأردت أن أتقد الثمن فقطع على الطريق فذهب المال أهذا وضاع المال سواء (قال) نعم فان كان في المال بقية فعمل بعد ذلك جبر به رأس المال وان لم يكن في المال بقية قيل لرب المال ادفع الثمن ان شئت وتكون الجارية على القراض وان كرهت فلا شيء عليك فان دفع اليه الثمن كان رأس مال القراض المال الذي يدفع رب المال الى رب السلعة فان لم يدفع لزم الثمن المشتري العامل وكانت السلعة له وربحها له وعليه نقصانها

— في المقارض يخلط ماله بالقراض —

(قال) ابن القاسم قلت لمالك أرأيت الرجل يدفع الى الرجل المال القراض فيعمل به ولنفسه مال يتجر به فيتخوف ان قدم ماله وأخر مال الرجل وقع الرخص في أول أو يخاف أن يقدم مال الرجل ويؤخر ماله فيقع الرخص في آخر فكيف تأمره أن يفعل (قال) الصواب من ذلك أن يخلطهما ثم يشتري بهما جميعاً (قال مالك) ولكن

لا يصلح له أن يقارضه على أن يخلط المقارض ماله بمال القراض قال مالك هذا لا يجوز
 ﴿قلت﴾ رأيت أن لم يشترط رب المال أن يخلط ماله بماله فخلطت ماله بمالي أضمن
 له (قال) قال مالك لا تضمن له ﴿قلت﴾ رأيت أن اشترت بمال القراض وبمال من
 عندي من غير أن يكون اشترط على رب المال أن أخلطه بمالي أيجوز هذا (قال)
 لا بأس بذلك كذلك قال لي مالك (قال) وتكون السلفة على القراض وعلى
 ما نقدت فيها فتكون حصة القراض رأس مال القراض وتكون حصتك أنت
 ما نقدت فيها من مالك

— في المقارض يشارك بمال القراض —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يجوز للمقارض أن يشارك أحداً وانما سألنا مالكا عن المقارض
 يأتي بالف درهم ويأتي رجل بألف فيعملان بهما (قال مالك) أن شارك فهو ضامن قال
 وإن عملاً جميعاً فهو ضامن ﴿قلت﴾ رأيت أن دفع رجل إلى رجل مالا قراضاً
 ودفع رب المال إلى رجل آخر مالا قراضاً أيجوز لهما أن يشتركا بالمالين فيعملا
 ورب المالين انما هو واحد (قال) لا يعجبنى هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً لانه
 لا يجوز عند مالك أن يستودع المال الذي أخذ المال قراضاً الا على ما وصفت لك من
 الخوف فهذا ان شارك فيه فكأنه قد استودعه غيره فلا يجوز ولا يجوز لك أيضاً أن
 تستودع مالا قد استودعك رجل أن تذهب فتستودعه رجلاً آخر وإن كان لرب المال
 الذي استودعك عند هذا الرجل ودائع لأن رب المال لم يأذن لك في ذلك

— في المقارض يبيع من القراض —

﴿قال ابن القاسم﴾ من قول مالك أن أبيع المقارض فهو ضامن ﴿قلت﴾ فإن دفع
 إلى رجل مالا قراضاً فلما أخذت المال منه طلبت إليه أن يأذن لي أن أبعده فاذن لي
 أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أحفظه عن مالك وأرجو أن لا يكون به بأس إذا لم يأخذه
 على أن يبيع به (قال) ولا يجوز لك أن تبضع مع عبد لرب المال اشترطته في القراض

لانه انما أعانك بفلامه ولم يأذن لك أن تبضع معه بالمال

— في المقارض يستودع غيره من مال القراض —

﴿ قلت ﴾ رأيت المقارض اذا أذنت له أن يبيع بالنقد وبالسيئة أيكون له أن يستودع غيره (قال) لا الا على خوف مثل ما يجوز لصاحب الوديعة الذي استودعها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الوديعة انه ان استودعها غيره فهو ضامن الا من عذر من خراب منزل أو ارادة سفراً أو لا يكون منزله حرزاً أو لا يكون عنده من يثق به فيستودعه فلا ضمان عليه فسلأتك مثله ﴿ قلت ﴾ رأيت العامل أنه أن يستودع المال القراض (قال) لا يكون له ذلك الا أن يكون ذلك على وجه خوف أو انما فعله نظراً لخوف تخوفه بمنزلة الوديعة تكون عند الرجل ومنزله معور (قال مالك) في مثل هذا اذا استودعه غيره من خوف دخل عليه قال مالك فلا ضمان عليه ان استودعه اذا كان بهذه الحالة والقراض عندي بمنزلة الوديعة

— في المقارض يقارض غيره —

﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا يكون للعامل أن يقارض غيره الا بأمر رب المال (قال) وكذلك أيضاً لا يجوز للعامل أن يشارك بالقراض الا بأمر رب المال لانه اذا جاز له أن يقارض بأذن رب المال جازت له الشركة (قال) واذا دفع الى العامل المال قراضاً على النصف فيدفعه العامل الى غيره قراضاً على الثلثين فهو ضامن عند مالك فان عمل الثاني به فربح فان رب المال أولى بربح نصف جميع المال ويكون للمقارض الآخر النصف أيضاً ويرجع المقارض الآخر على المقارض الاول بمثل سدس الربح يأخذه منه ضامناً عليه لانه جعل له ثلثين فلم يتم له ثلثين فعليه أن يتم له ثلثي الربح ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا وسئل عن رجل ساق رجلاً حائطاً له على النصف فساق المساقى رجلاً آخر على الثلثين (قال) قال مالك للمساقى الاول النصف يأخذه من حائطه ويتبع المساقى الآخر المساقى الاول بالسدس الذي بقي له فيأخذه منه فالقراض

مثله ﴿قلت﴾ فان هلك بمض رأس المال قبل أن يدفعه الى المقارض الآخر وبيع الآخر ولم يكن علم بذلك (قال) رب المال أولى برأس ماله الذي مع المقارض الآخر حتى يستوفى رأس ماله ورجحه مما بقي بعد ذلك ثم يتبع المقارض الآخر المقارض الاول بما كان يصيبه من الربح على حساب المال الذي دفعه اليه. وتفسير ذلك أن يكون رأس المال ثمانين ديناراً فضاع منها عند المقارض الاول أربعون وبقي أربعون فدفعها الى غيره قراضاً فعمل فيها فصارت مائة فان رب المال يأخذ منها رأس ماله ثمانين ثم يأخذ نصف ما بقي من ربحه وهي عشرة دنانير ان كان قراضهما على النصف ويبقى للعامل الثاني في يديه عشرة ثم يرجع العامل الثاني على الاول بعشرين لان ربح المال كان ستين ديناراً له منها ثلاثون فلم يبق في يديه الا عشرة وبقيت له عشرون وهذا تفسير ما وصفت لك (وقد قال أشهب) بل رأس المال في يد هذا الثاني أربعين ولا يحسب عليه ما لم يكن أخذاً فانما يأخذ رب المال منه ما دفع اليه وهو أربعون ديناراً ونصف الربح وهو ثلاثون ويرجع رب المال على الاول فان كان الاول ألتف الاربعين الاولى تعديا يرجع رب المال عليه بتمام عشرة ومائة الى ما أخذ وان كانت الاربعون الاولى انما ألتفت بغير تعد منه يرجع رب المال عليه بعشرين وفي يدي رب المال سبعون فقد استوفى رأس ماله ورجحه عشرة ولا يرجع بهذه العشرين على العامل الثاني فيظلم عمله ولكن يرجع بها على الذي صيرها له لانه لو عمل في المال لكان ما صار الى العامل الثاني يجبر به رأس المال ولان كل شيء يجلبه المال فالمال أولى به حتى يستوفى رأس ماله ولكن العامل الثاني لا يظلم عمله ولا يؤخذ منه ويكون الرجوع على المتعدي وهو الاول

﴿قلت﴾ في المقارض يوكل من يتقاضى له دين القراض فيتلف

﴿قلت﴾ أرايت مقارضا وكل وكيل يتقاضى له ديناً من مال القراض فتقاضاه فتلف منه أيجوز هذا أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال اذا قار على المقارض بغير اذن رب المال ضمن فهذا أراه ضامناً ان تلف المال في يد الوكيل الا

تري أنه لو استودع من غير خوف ضمن

﴿ في المقارض يستأجر غلاما بمال القراض ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المقارض اذا أرسل عبده الى بلد من البلدان ببعض مال القراض
يخبر له فيه أو يشتري هناك بعض السلع أضمن في قول مالك (قال) هو ضامن لانه
ليس له أن يبضع الا أن يأذن له رب المال بذلك

﴿ في العامل بالمقارض يبيع بالنقد ويؤخر رب المال ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن مقارضا باع سلعة من مال القراض فأخذه رب المال أيجوز
ذلك (قال) نعم ذلك جائز في حظ رب المال ولا يجوز في حظ المقارض ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك (قال) لم أسمع منه قال وان نوى حظ رب المال وقد اقتضى العامل
في المال حقه لم يكن لرب المال أن يرجع عليه بشئ ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان وهب
(قال) نعم يجوز ذلك في حظه

﴿ المأذون له يأخذ مالا قراضا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يأخذ مالا قراضا (قال)
سمعت مالكا وسئل عن العبد المأذون له في التجارة اذا أخذ مالا قراضا قتل فقال
مالك لا ضمان عليه فهذا يدل على أنه لا بأس به ﴿ قلت ﴾ ويعطي مالا قراضا (قال)
نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يأخذ مالا قراضا أو
يعطيه (قال) قال مالك لا بأس أن يأخذ العبد المأذون له في التجارة المال قراضا ولم
أسمع منه في أن يعطى هو المال قراضا شيئا ولا بأس به عندي أيضا لانه يبيع
بالدين ويشتري

﴿ في المقارض يأخذ من رجل آخر مالا قراضا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أخذ رجل مالا قراضا من رجل أ يكون له أن يأخذ مالا آخر

من رجل آخر قراضاً (قال) قال مالك نعم له أن يأخذ من غير الاول اذا لم يشغله عن قراض الاول لكثرة مال الاول فاذا كان المال كثيراً فلا يكون له أن يأخذ من آخر حينئذ شيئاً (قلت) ويكون له أن يخلط المالين اذا أخذهما وهو يحتمل العمل بها (قال) نعم اذا أخذ المالين من غير شرط من الثاني الذي يدفع اليه أن يخلطهما خلطهما ولا ضمان عليه

— في الرجل يقارض عبده أو أجيره —

(قلت) أرأيت ان دفع الرجل الي عبده مالا قراضاً (قال) ذلك جائز عند مالك (قلت) أرأيت ان استأجرت أجيراً للخدمة فدفعت اليه مالا قراضاً يجوز ذلك (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال لا بأس أن يدفع الرجل الي عبده مالا قراضاً فان كان الاجير مثل العبد فذلك جائز (قال سحنون) ليس الاجير مثل العبد ويدخله في الاجير فسخ دين في دين

— في مقارضة من لا يعرف الحلال والحرام —

(قال) وقال مالك لا أحب للرجل أن يقارض رجلاً الا رجلاً يعرف الحلال والحرام وان كان رجلاً مسلماً فلا أحب له أن يقارض من يستحل شيئاً من الحرام في البيع والشراء (ابن وهب) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن سعيد بن المسيب قال لا يصلح أن يقارض الرجل اليهودي والنصراني (قال الليث) وقال ربيعة لا ينبغي له أن يقارض رجلاً يستحل في دينه أكل الحرام

— في العبد والمكاتب يقارضان بأموالهما —

(قلت) أرأيت المكاتب أيجوز له أن يبضع أو يأخذ مالا قراضاً أو يعطي مالا قراضاً (قال) لم أسمع من مالك في هذا أحداً أحده الا أنه يجوز للمكاتب كل ما كان على وجه الفضل فهذا كله جائز له في أخذ المسلم المال من النصراني قراضاً (قال ابن القاسم) وسألنا مالكا وابن أبي حازم عن الرجل المسلم يأخذ من النصراني المال قراضاً فكرها

ذلك جميعا (قال) وما أظنهما كرها ذلك إلا أنهما كرها للمسلم أن يؤاجر نفسه من النصراني لثلا يذل نفسه فأظنهما من هذا الوجه كرهاه (قال) وقال مالك لا بأس أن يدفع الرجل المسلم إلى النصراني كرمه مساقاة إذا لم يكن النصراني يعصر حصته خمرًا (قال) ولم أسمع من مالك في المسلم يأخذ من النصراني مساقاة شيئًا إلا أن مالكا قال أكره للمسلم أن يأخذ من النصراني المال قراضا ولا أرى أن يأخذ المسلم من النصراني مساقاة بمنزلة ما كره مالك من القراض (قال ابن القاسم) ولو أخذه لم أره حراما

— في القراض الذي لا يجوز —

(قلت) أرأيت أن دفعت إلى رجل مائتي دينار قراضا على أن يعمل بكل مائة منهما على حدة على أن يربح مائة منهما بيتنا وربح المائة الأخرى للعامل أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا لانهما قد تخاطرا ألا ترى أنه إن لم يربح في المائة التي جعل ربحها بينهما وربح في الأخرى كان قد غبن العامل رب المال وإن ربح في المائة التي أخذها بينهما ولم يربح في الأخرى كان رب المال قد غبن العامل فيه فقد تخاطرا على هذا (قال ابن القاسم) وأرى أنه أجبر في المائتين ويكون له أجر مثله (قلت) أرأيت أن دفعت إليه ألف درهم قراضا على أن يربح الله في خمسمائة منها بعينها فذلك للمضارب ومارزق الله في خمسمائة منها بعينها فذلك لرب المال فعمل بكل مائة على حدة (قال) لا خير في هذا لاني سألت مالكا عن الرجل يدفع إلى الرجل المائتي دينار على أن أحدهما على النصف والأخرى على الثلث فعمل بهذه على حدة وبهذه على حدة (قال) مالك لا خير في هذا قال مالك وكذلك الحائطان لا يصلح أن يأخذهما مساقاة هذا على النصف وهذا على الثلث يساقيهما جميعا صفقة واحدة إلا أن يكونا جميعا على النصف أو جميعا على الثلث (قلت) ولم كره مالك هذا في المساقاة وفي القراض (قال) قال مالك لأن فيه خطرا لأن الحائطين ربما قل ثمر هذا وكثر ثمر هذا فكانما خاطره وقال له اعمل لي هذا الحائط بثلاث ما يخرج منه فقال له لا أعمل لك بالثلث في هذا الحائط إلا أن تمطيني حائطك هذا الآخر أعمل فيه بالنصف فقد

تخاطرا ان أخرج هذا الحائط الذي بالثلث وأثمر كان العامل قد غـبن رب الحائط في الحائط الذي أخذه منه بالنصف وان لم يخرج الحائط الذي أخذه على الثلث كان رب المال قد غبنه فيه

✽ في المقارض يشترط لنفسه من الربح شيئا خالصا له دون العامل ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت ان أخذ المال على أن لرب المال درهما واحداً من الربح وما بقي بعد ذلك فهو بينهما فعمل على ذلك فربح أو وضع (قال) يكون الربح لرب المال والنقصان عليه ويكون للعامل أجر مثله ✽ قلت ✽ ويكون العامل أحق بربح المال من غرماء صاحبه ان فلس حتى يستوفي أجر عمله (قال) لا وهو أسوة غرماء المفلس بأجرته في المال الذي كان في يديه من رأس ماله وفي جميع مال المفلس ✽ قلت ✽ فان ضاع المال كله بعد ما عمل أيكون للعامل على رب المال أجر مثله أيضاً (قال) نعم ✽ قال سحنون ✽ قد كتبنا شرط الزيادة في أول الكتاب ومن قاله

✽ في المقارض يشترط لنفسه سلفا أو يشترط على نفسه الضمان ✽

✽ قال ✽ وقال مالك في الذي يعطي الرجل المال قراضا على أن يسلفه رب المال سلفاً قال مالك فللعامل أجر مثله وجميع الربح لرب المال ✽ قال ✽ وسألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل مالا قراضاً على أن العامل ضمان للمال (قال) قال مالك يرد الى قراض مثله ولا ضمان عليه (قال) وكذلك ان أعطاه مالا قراضا الى سنة رده أيضا الى قراض مثله ✽ قلت ✽ لم قال مالك اذا كان في القراض شرط سلف انه يرد الى اجارة مثله وقال في القراض اذا اشترط على العامل الضمان انه يرد الى قراض مثله وقال مالك أيضا فيه اذا كان الى أجل سنة انه يرد الى قراض مثله فافرق ما بينهما قال في بعضه يرد الى قراض مثله وفي بعضه الى اجارة مثله (قال) لأن سلفه زيادة ازدادها أحدهما في القراض ولأن الاجل في القراض لم يزدده فرد الى قراض مثله والضمان أمر قد ازداده ولكنه أمر انما كان في المال لم تكن منفعته خارجة

منه في ربح ولا سلف فعملوا على سنة القراض وفسخ ما اشترطوا في ذلك من غير
 سنته وردوا الى قراض مثلهم ممن لا ضمان عليهم كما يرد من شرط الضمان وهذا
 وجه ما استحسنت مما سمعت من مالك **﴿ قال سحنون ﴾** وقد ذكر الليث بن
 سعد أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن كان يقول في رجل دفع الى رجل مالا قراضا ليتجر
 فيه سنة ثم يتسلمان فيكون الربح بينهما (قال) لا يحل أن يضرب للمقارض أجلا
 ولا يشترط في ربحه خاصة مضمونا لاحدهما دون صاحبه (قال) ومن وضع القراض
 على غير الذي وضع القراض عليه فلا يصلح فيه شرط الا أن يشترط أن لا يوضع
 ماله في شيء يخشى غرده فان ذلك مما كان يشترط في القراض وقد قال ابن لهيعة
 عن خالد بن أبي عمران أنه قال سألت القاسم وسالما عن القراض والبضاعة يكون
 ذلك بشرط فقالا لا يصلح ذلك من أجل الشرط الذي دخل فيه

﴿ حرج في المقارض يشترط عليه أن يخرج من عنده مثل القراض يعمل فيهما ﴾

﴿ قلت ﴾ لم كره مالك أن أدفع الى الرجل ألف درهم قراضاً وأشترط عليه أن
 يخرج من عنده ألفاً أخرى فيعمل بهما جميعاً على أن لي ربح ما ربح في جميع المال
 (قال) لأنه اذا اشترط ذلك عليه اغتربا كثرة البيع والشراء فلا يجوز هذا لأنه يدخل
 في ذلك منفعة لرب المال فلا يجوز أن يقارض بماله ويشترط منفعة لنفسه من غير
 ربح المال **﴿ قال ﴾** وقال مالك لا يصلح أن يقول أقارضك بألف درهم على أن تخرج
 من عندك ألف درهم أو أقل أو أكثر على أن تخلطها بالنى هذه تعمل بهما جميعاً
 فكره مالك هذا **﴿ قلت ﴾** ولم كره مالك هذا أن يدفع الرجل الى الرجل ألف درهم
 قراضاً على أن يخرج المقارض ألفاً من عنده فيخلطها بهما يعمل بهما جميعاً (قال)
 لاستفزاز الشراء ألا ترى أنه اذا كان المال كثيراً كان أعظم لتجاوته وأكثر لشراؤه
 وأخرى أن يقدر على ما يريد من الشراء وأكثر ربحه وفضله فيصير الذي دفع
 المال قراضاً قد جرت الى نفسه منفعة مال غير ماله بقراضه ماله فهذا لا يجوز أن يجر
 الى نفسه منفعة غير ماله

❦ في المقارض يدفع اليه المال علي أن يتباع به عبد فلان بعينه ❦
❦ ثم يبيعه فيبتاع بثمنه بعد ما شاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً على النصف على أن يشتري عبد فلان ثم يشتري بعد ما يبيع عبد فلان بثمنه ما شاء من السلع (قال) أما قوله اشتر عبد فلان فهذه أجرة ليس فيها قراض عند مالك وأما ما كان بعد ذلك فهو قراض بمنزلة الرجل يقارض الرجل بالمرض يكون له أجر مثله في بيعه العروض ويقاضيه الثمن ثم يكون بعد ذلك فيما عمل على قراض مثله ولا يلتفت الى ما شرطاً من الشرط فيما بينهما نصفاً ولا ثلثاً ولا غير ذلك لان القعدة التي كان بها القراض كانت فاسدة لانه لا يقارض بالعروض فلذلك ردا الى قراض مثلها ولم يلتفت الى ما شرطاً فيما بينهما وجعل له فيما باع أجر مثله فكذلك مسألتك (ولقد) سمعت مالكا يقول في الرجل يدفع الى الرجل نخلا مساقاة وفيها ثمرتها قد طابت على أن يسقيها فتكون في يد العامل سنين مساقاة على أن هذا الثمر الذي في رؤس النخل مساقاة بينهما (قال) مالك يقام للعامل قيمة ما أنفق في هذه الثمرة وأجر عمله فيها وتكون الثمرة كلها لصاحبها ❦ قال ❦ فليل للمالك أي يكون له أجر مثله ان عمل (قال مالك) لا ولكن يكون على مساقاة مثله فيما بعد ذلك ❦ قال سحنون ❦ وقد أخبرتك بالشرط الذي كرهه القاسم وسالم وربيعة فهذا من تلك الشروط

❦ في المقارض يقول للعامل اشتر وأنا أنقد عنك أو يضم معه رجلاً ❦
❦ أمينا عليه أو ابنه ليبصره بالتجارة ❦

❦ قلت ❦ هل يجوز لرب المال أن يحبس المال عنده ويقول للعامل اذهب اشتر وأنا أنقد عنك واقبض السلع أنت فاذا بعت قبضت الثمن واذا اشتريت نقدت الثمن (قال) لا يجوز هذا القراض عند مالك وإنما القراض عند مالك أن يسلم المال اليه (قال) وقال لي مالك ولو ضم اليه رجلاً جعله يقتضي المال وينقد والعامل يشتري ويبيع ولا

يأمن العامل وجعل هذا عليه أميناً قال لا خير في هذا (ولقد) سألت مالكا عن الرجل يدفع المال قراضاً الى رجل له أمانة وبصر ويضم ابنه معه ولا بصر لابنه ولا أمانة وانما يدفع الى الرجل المال لأن يضم ابنه اليه ولولا ذلك لم يدفع اليه قراضاً لان ابنه لا بصر عنده ولا يأمن ابنه (قال) فقال لي مالك لا خير في هذا القراض (قال) وانما كرهه مالك لان لرب المال فيه المنفعة يخرج له ابنه ويعلمه ﴿قلت﴾ فلو كان مكان ابنه رجل أجنبي ليس قبله بصر بالتجارة فجعله رب المال مكان ابنه (قال) فاني لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك فان كان لرب المال فيه المنفعة مثل ما كانت في ابنه أن يكون صديقاً له أراد أن ينفعه في تخريبه وتعليمه فلا أرى ذلك جائزاً وهذا مما يفسد من اشتراط الزيادة والشرط في القراض

﴿ في المفارض يدفع اليه ألف على النصف فيريح فيها ألفاً أخرى ﴾
﴿ فيأتيه رب المال بألف أخرى على أن يخلطهما على النصف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضاً بالنصف فعمل بها فربح ألفاً أخرى ثم أتاه رب المال فقال هذه ألف درهم أخرى خذها قراضاً بالنصف واخطبها بالمال الاول أيجوز هذا أم لا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً الا أن هذا لا يجوز من قبل أنه حين قال له اخطبها وفي المال ربح فكأنه قال اخطبها بالمال الاول فان وضعت في هذا المال الثاني جبرته من الربح الذي في يدك من المال الاول فهذا لا يجوز (ولقد) سألت مالكا عن رجل دفع اليه رجل مالا قراضاً فابتاع به سلعة ثم دفع اليه بعد ذلك المال مالا آخر فابتاع به سلعة أخرى ثم بيعت السلعتان جميعاً فربح في احدهما وخسر في الأخرى فقال قال مالك كل مال منهما على قراضه ولا يجبر نقصان هذا المال من ربح هذا المال ﴿ قلت ﴾ فان دفعت اليه مالا قراضاً على النصف فلم يعمل به حتى دفعت اليه مالا آخر قراضاً بالثلث على أن يخلط المالين جميعاً أيجوز هذا (قال) قد أخبرتك أني سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المائتي دينار على أن واحدة من المائتين قراض على الثلث والاخرى قراض على

النصف (قال) مالك لاخير فيه اذا كان لا يخطهما ﴿ قل سجنون ﴾ واذا كان على أن يخطهما فهو جائز لانه يرجع حسابه الى جزء معروف وكذلك الذي دفع مالا بعد مال ﴿ قلت ﴾ فان دفع اليه مالا قراضا على النصف فاشتري به سلعة من السلع ثم أتاه بعد ذلك بمال آخر فدفعه اليه قراضا بالنصف على أن يخطه بالمال الاول أيجوز هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا يمجني هذا لانه خطر بين الأتري أنه ان نقص في المال الآخر وبيع في المال الاول جبر ببيع المال الاول وقد كان ربحهما للعامل وان نقص في المال الاول وبيع في المال الآخر ربحا كان كذلك أيضاً ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن في قيمة السلعة فضل عن رأس المال الاول (قال) هذا لا يعرف لان الاسواق تتحول ولا يمجني على حال ﴿ قلت ﴾ فان دفع رجل الى رجل مالا قراضا فلم يعمل به حتى زاده مالا آخر قراضا على أن يخطه بالمال الاول (قال) لا أرى بهذا بأساً وهذا كانه دفعه اليه كله جملة (قال) ولم أسمع من مالك وأنا أرى أنه لا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً بالنصف فاشتري به سلعة ثم جشته فقلت له خذ هذا المال قراضاً أيضاً واعمل به على حدة بالثلث أو بالنصف أيجوز هذا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان باع السلعة ولم يأمره أن يخطه بالمال الأول قبض في يديه المال الاول وفيه خسارة أو ربح أو مثل رأس ماله سواء نجاه رب المال بمال آخر فقال خذ هذا قراضاً (قال) ان كان باع برأس المال سواء فلا بأس أن يدفع اليه على مثل قراضه المال الاول لا زيادة ولا نقصان وان كان باع بربح أو وضعة فلاخير في أن يدفع اليه مالا على مثل ما قرضه ولا بأدنى ولا بأكثر ﴿ قلت ﴾ فان اشترط عليه أن يخطه بالمال الاول لم يوجبك أيضاً (قال) هذا بين الفساد لاخير فيه اذا كان قد خسر في المال الاول أو ربح (وقد قال غيره) لا بأس أن يدفع اليه مالا آخر على مثل قراض الاول نقداً لا يخطه بالاول اذا كان فيه ربح ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت اذا دفعته اليه على أن يعمل بكل مال على حياهه وقد اشترى بالمال الاول سلعة من السلع (قال) هذا

جائز وان باع السلعة ونض في يديه ثمنها فجاء رب المال بمال آخر على أن يعمل به قراضاً وقد نض في يديه ربح أو وضيعة ﴿ قلت ﴾ لا يجوز هذا اذا اشترط أن يخلطه بالمال الاول أو اشترط أن لا يخلطه قلت فيه انه لا يصلح على حال لم كرهته (قال) لان مالكا قال في الرجل اذا دفع الى الرجل مالا قراضاً فبتاع به سلعة ثم دفع اليه مالا آخر بعد ذلك فبتاع به سلعة أخرى قال مالك كل مال على حدة ولم يرمالك بهذا بأساً (قال) وهكذا قال لنا مالك في الرجل يدفع المالكين قراضاً على أن يكون كل مال على حدة وربح هذا على النصف وربح هذا على الثلث ولا يخلطهما ان ذلك مكروه ولو كان المال الاول قد صرفه في عرض من العروض كان للعامل أن يمنع من رب المال حتى يبيعه فاذا نض المال الاول وكان عينا في يد العامل ثم زاده مالا آخر فلا بأس بذلك اذا لم يكن في رأس المال الاول زيادة ولا نقصان فان كان فيه زيادة أو نقصان لم يصالح حتى يقبض ماله فيقاسمه رب المال ثم يدفع اليه ويزيده من عنده ماشاء فيكون قراضاً مبتدأ

❦ في المقارض يؤمر أن لا يبيع الا بالنسيئة فيبيع بالنقد ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً وأمرته أن لا يبيع الا بالنسيئة فباع بالنقد أضمن أم لا (قال) لا يكون هذا القراض جائزاً ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أراه جائزاً (وقال غيره) هو متعد وانما ذلك مثل ما لو أن رجلاً أعطى رجلاً مالا قراضاً على أن لا يشتري الا صنف كذا لصنف غير موجود كان قراضاً لا يجوز ولو اشتري غير ما أمره به ضمن لانه متعد ويكون الفضل ان كان فيه فضل لرب المال وان كانت وضيعة فعليه ولا أجر له في الوضيعة ويعطى من الفضل ان كان في السلعة على قراض مثله لاني ان ذهبت أعطيه أجر مثله وقد تمدى قلل أجر مثله يذهب بالفضل ونصف رأس المال فيكون قد نال بتعديه وجه ما طلب وأراد وقد قال ربيعة في المتعدى في القراض ان وضع ضمن وان ربح أذب بأن يحرم الربح الذي أراد ويمطى منه على قدر شرطه فالمتعدى في القراض القاعه

كذلك ان شاء الله تعالى

❦ في المقارض يبيع بالنسيئة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا يجوز للمقارض أن يبيع بالنسيئة الا باذن رب المال وهو ضامن ان باع بنسيئة بغير أمره

❦ في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله الا سلعة كذا وكذا ❦

❦ قال ❦ وقال مالك اذا أمره أن لا يمدو البز يشتريه بمقارضته فلا يمدوه الى غيره (قال) وقال مالك ولا ينبغي له أن يقارضه على أن لا يشتري الا البز الا أن يكون البز موجودا في الشتاء والصيف ❦ أرايت ان أمره أن لا يشتري الا البز فاشتراه فأراد أن يبيع البز بالمروض أيجوز ذلك له أم لا (قال) لا أرى أن يجوز له ذلك لانه اذا جاز له ذلك فقد سمار له أن يشتري غير البز ❦ قلت ❦ فان دفعت الى رجل مالا قراضاً فخشيته قبل أن يصرفه في شيء فقلت له لا تجر الا في البز (قال) ذلك لك اذا كان المقارض لم يصرفه في شيء وكان البز موجوداً لا يخلف في شتاء ولا صيف ❦ ابن وهب ❦ قال وأخبرني ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن محمد عبد الرحمن الاسدي عن عروة بن الزبير عن حكيم بن حزام أنه كان يدفع المال مقارضة الى الرجل ويشترط عليه أن لا ينزل به بطن واد ولا يشتري بليل ولا يتناع به حيوانا ولا يحمله في بحر فان فعل شيئاً من ذلك فقد ضمن المال (قال) واذا تعدى أمره ضمنه من فعل ذلك ❦ قال سحنون ❦ وكان السبعة يقولون ذلك وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله وسليمان ابن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مع مشيخة سواهم من نظرأهم أهل فقه وفضل .. من حديث ابن نافع

❦ في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله سلعة كذا وكذا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فمهيته عن أن يشتري ساعة من السلع

فاشترى مانيته عنه أيكون ضامنا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك هو ضامن
ان كنت انما دفعت اليه المال حين دفعته على النهى تنهأ عن تلك السلعة (قال ابن
القاسم) وأنا أرى ان كنت انما نهيته بعد ما دفعت اليه المال قبل أن يشتري به أنه ضامن
أيضاً (قلت) أرايت ان اشترى مانيه عنه كيف يصنع (قال) قال مالك ان أحب
أن يضمنه ماله ضمنه وان أحب أن يقره على القراض فذلك له وان كان قد باع ما اشترى
فان كان فيما باع فضل كان على القراض وان كان فيه نقصان كان ضامنا لرأس المال
(قلت) ولم قال مالك هذا (قال) لانه قد فرّ بالمال من القراض حين تعدى ليكون
له ربحه (قلت) أرايت لو أتني دفعت الى رجل مالا قراضا ونهيته أن لا يشتري
حيوانا فاشترى فكانت قيمة الحيوان أقل من رأس المال أو تجر بما تعدى نخسر
بخاءني ومعه سلع ليس فيها وفاء برأس مالى أو جاء ومعه دنانير أو دراهم أقل من رأس
مالى فأردت أن أضمنه وأخذ ما وجدت في يديه من مال القراض واتبعه بما بقي من
رأس مالى وقامت الغرماء على العامل فقالوا نحن وأنت في هذا المال سواء اذا ضمنته
فلمست بأولى بهذه السلعة منا ولا هذه الدنانير ولا هذه الدراهم وأنت أولى بها منا
للم تضمنه (قال مالك) أما الدنانير والدراهم فرب المال أحق بها وان كان باع
واشترى لان مالكا قال في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاستسلمه العامل مالا
فاشترى به سلعة لنفسه (قال) ان باع وربح فلصاحب المال ربحه على شرطه وان
نقص كان ضامنا لما نقص من رأس المال فأراه أولى بالدنانير والدراهم وأما السلع فان
أبى بالسلعة لم يبعها خير رب المال (قال مالك) فان أحب أن يشركه فيها وان شاء خلى
بينه وبينها وأخذ رأس المال أى ذلك شاء فعل فأرى في السلع ان شاء خلى بينه وبينها
انه أسوة الغرماء فيها (ابن وهب) قال وأخبرني رجال من أهل العلم عن عطاء
ابن أبي رباح ويحيى بن سعيد وريمعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد ونافع أنهم قالوا
اذا خالف مأمرة فهلك ضمن وان ربح فلهم (قال) يحيى بن سعيد قد كان الناس
يشترطون على من قارضوا مثل هذا (وقال) عطاء بن أبي رباح الربح بينك وبينه

لأنه عصى ما قارضته عليه والضمان عليه

❦ في المقارض يشترط عليه أن لا يسافر بالمال ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضا وأمرته أن لا يخرج به من أرض مصر فخرج به الى افرقية وتمدى الا أنه لم يشتري بالمال شيئاً ولم يحركه حتى رجع الى أرض مصر فتجرى في المال في أرض مصر ففسد أو ضاع منه لما رجع الى أرض مصر قبل أن يتجر (قال) لاشئ عليه لانه قد رده الى الموضع الذي لوتلف فيه لم يضمن ألا ترى لو أن وديعة استودعها رجل رجلاً بمصر لم يكن للمستودع أن يخرجها من مصر فان أخرجها كان ضامناً لها ان تلفت وان لم تلف حتى يردّها الى الموضع الذي استودع فيه رب المال سقط عنه الضمان وكذلك قال لى مالك في الرجل يستودع الرجل المال فيأخذ منه بعضه فينفقه أو يأخذها كلها فينفقها ثم يردّها كلها مكانها فتضيع ان الضمان من رب المال وانه حين ردّها سقط عنه الضمان فكذلك القراض الذي سألت عنه وكذلك الوديعة التي خرج بها بغير أمر ربها ثم ردّها ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً دفع الى رجل مالا قراضاً فاشتري العامل به متاعاً وجهازاً يريد به بعض البلدان فلما اشتراه أتاه رب المال فنهاه عن أن يسافر به (قال) ليس لرب المال أن ينعه عند مالك لانه قد اشترى وعمل فليس لرب المال أن يفسد ذلك ويبطل عليه عمله ألا ترى أنه عند مالك أيضاً انه ان اشترى سلعاً ثم أراد رب المال أن يبيع على العامل السلع مكانه انه ليس ذلك لرب المال ولكن ينظر السلطان في ذلك فان كان انما اشتراها لسوق يرجوه فليس ذلك لرب المال أن يجبره على بيع تلك السلع ولكن يؤخرها الى تلك الاسواق التي يرجوها لئلا يذهب عمل هذا العامل باطلاً ﴿ ابن وهب ﴾ وقال الليث مثله الا أن يكون طعاماً يخاف عليه السوس أو ما أشبهه فيتلف رأس المال فانه يؤمر حينئذ بالبيع ﴿ قلت ﴾ فان كان قد تجهز العامل واشترى متاعاً يريد به بعض البلدان فهلك رب المال أيكون للعامل أن يخرج بهذا المتاع (قال) نعم



❦ في المقارض يسافر بالقراض الى البلدان ❦

❦ قلت ❦ فان دفعت الى رجل مالا قراضاً ولم أقل له اتجربه هاهنا ولا هاهنا دفعت اليه المال وسكت عنه أيكون له أن يتجربه في أي الموضع أحب ويخرج به الى أي البلدان شاء فيتجربه (قال) نعم عند مالك له أن يسافر به ❦ قلت ❦ أرايت المقارض أنه أن يسافر بالمال الى البلدان (قال) نعم الا أن يكون قد نهى وقال له رب المال حين دفع اليه المال بالفسطاط لا تخرج من أرض مصر ولا من الفسطاط

❦ في المقارض يدفع اليه المال على أن يجلس بمال القراض ❦

❦ في حانوت أو قيسارية أو يزرع به أو لا يشتري ❦
❦ الا من فلان أو الا سلعة بعينها ❦

(قال) وسألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضاً على أن يجلس به في حانوت من البزازين والسقاحين أو ما أشبه ذلك يعمل فيه ولا يعمل في غيره قال مالك لا خير فيه ❦ قال ابن القاسم ❦ فان وقع ذلك كان فيه أجيراً يقام له أجر عمل مثله وما كان في ذلك من ربح أو نقصان فعلى رب المال وله وهو بمنزلة ما لو قال على أن تشتري سلعة فلان أولاً تشتري الا من فلان وانما قال اجلس في هذا الحانوت وأعطيك مالا يتجرفيه فارتبحت فيه فلك نصفه فهذا أجير ❦ قال ❦ فقلنا للمالك فان دفع اليه وهو يعلم أنه انما يجلس به في حانوت ولم يشترط ذلك عليه (قال مالك) لا بأس به اذا لم يشترطه (قال) ولقد بلغني عن مالك في الذي يأخذ المال قراضاً ويشترط عليه أن يزرع به (قال مالك) لا خير في ذلك ❦ قلت ❦ فان أخذ المال قراضاً من غير شرط فزرع به أيكون قراضاً جائزاً (قال) لا أرى به بأساً انما هي تجارة من التجارات الا أن يكون زرع به في ظلم بين يرى أنه قد خاطره في ظلم العامل فأرى أنه ضامن فأما أن يزرع على وجه يعرف وعلى وجه عدل وأمر بين فلا أراه ضامناً ❦ قلت ❦ أرايت ما كرهه مالك من الشرط في القراض أنه يزرع به ويعمل به

كيف يصنع (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه وأرى أن يرد الى اجارة مثله ويكون جميع الزرع لرب المال وهو عندي بمنزلة الرجل يقول للرجل خذ هذا المال قراضا ولا تشتربه الا من فلان أو لا تشتربه الا دابة فلان أو لا تشتريه الا سلعة كذا وكذا السلعة غير موجودة ولا مأمونة فهذا والذي اشترط عليه أن يزرع بالمال القراض سواء وهؤلاء كلهم أجراء ﴿قلت﴾ فإن أعطاه مالا قراضا وقال له اقمه في القيسارية اشترى وبع فاربحت فينتا (قال) قد أخبرتك أن مالك كره الخانوت فالتيسارية والخانوت عندي سواء (قال) وقال مالك لا ينبغي أن يقارض الرجل الرجل بمال ويقول له على أن لا تشتري الا من فلان (قال ابن القاسم) فإن نزل كان أجيرا

﴿ في المقارض يزرع بالقراض أو يساقى به ﴾

﴿قلت﴾ فلو دفعت الى رجل مالا قراضا فاشتري به أرضا أو أكثرها واشتري زبينة وأزواجا فزرع فربح أو خسر أيكون ذلك قراضا ويكون غير متعد (قال) نعم الا أن يكون خاطره به في موضع ظلم أو عدو يرى أن مثله قد خاطره به فيضمن وأما اذا كان في موضع أمن وعدل فلا يضمن ﴿قلت﴾ أو ليس مالك قد كره هذا (قال) إنما كرهه مالك اذا كان يشترط أنما يدفع اليه المال القراض على هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان أعطيته مالا قراضا فذهب فأخذ نخلا مسافة فأنفق عليها من مال القراض أيكون هذا متعديا أم تراه قراضا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئا ولا أراه متعديا وأراه يشبه الزرع

﴿ في المقارض يشتري سلعة بالقراض كله ثم يشتري سلعة أخرى ﴾

﴿ بمثل القراض على القراض ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو دفع الى رجل ألف درهم قراضا فاشتريت سلعة من السلع بألف درهم ولم أنقد حتى اشتريت سلعة أخرى بألف درهم على القراض أتكون السلعة الثانية على القراض أم لا وإنما في يدي من المال القراض ألف درهم (قال) سألت

مالكا عن قوم يدفعون الى أقوام مالا قراضا فيجاسون بها في الحوائت فيشترون
بأكثر مما دفع اليهم فيضمنون ذلك ثم يطمون الذين قارضوهم من ربح جميع ذلك
(قال) قال مالك لا خير في هذا فأرى مسألتك تشبه هذا وليس من سنة القراض
فيما سمعت من مالك أن يشتري على القراض بدين يكون العامل ضامنا للدين ويكون
الربح لرب القراض فلا يجوز ذلك

❦ في المقارض يتباع عبيد صفقة واحدة بألفين نقداً ❦
❦ أو ألف نقداً وألف الى أجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم مقارضة فذهب فاشتري عبيد
صفقة واحدة بألفين (قال) يكون شريكا مع رب القراض يكون نصفها على القراض
ونصفها للعامل عند مالك ❦ وقال عبد الرحمن بن القاسم ❦ في رجل دفع الى رجل مائة
دينار قراضا فاشتري سلعة بمائتي دينار فنقد مائة ومائة الى سنة (قال) أرى أن
تقوم السلعة بالنقد فان كانت قيمتها خمسين ومائة كان لرب المال الثلثان من السلعة
وكان للعامل الثلث فهذا يشبه مسألتك التي فوق هذه الا أن مسألتك شراؤه بالنقد
❦ قال سحنون ❦ انما تقوم المائة الآجلة وتفض قيمة السلعة عليها وعلى المائة النقد
❦ في الرجل يتباع السلعة فيقصر ماله عنها فيأخذ عليها قراضاً يدفعه في ثمنها ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل يتباع السلعة فيقصر ماله عنها فيأتي الى رجل فيقول
له ادفع الى مالا قراضاً وهو يريد أن يدفع ماله في ثمن بقية تلك السلعة التي اشترى
ويجعله قراضاً (قال) مالك اني أخاف أن يكون قد استغلاها فدخل مال الرجل فيه
فلا أحب هذا ❦ قال مالك ❦ ولو أن رجلا ابتاع سلعة فأتى الى رجل فقال ادفع الى
مالا أدفعه في ثمنها ويكون قراضاً (قال مالك) لا خير في هذا فان وقع لزم صاحب
السلعة رد المال الى صاحبه ويكون له ما كان فيها من الربح وعليه ما كان فيها من
وضيعة وأراه بمنزلة رجل أسلف رجلا مائة دينار فنقدها في سلعة اشتراها على أن
له نصف ما ربح فيها

﴿ في المقاراض يبيع السلعة فيوجد بها عيب فيضع من ﴾
 ﴿ الثمن أكثر من قيمة العيب أو أقل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المقاراض اذا باع سلعة فطعن عليه بعيب فخط من الثمن أكثر من قيمة العيب أو أقل أو اشترى من أبيه أو من ولده أنيجوز هذا على المال القراض (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن انما ينظر في هذا فكل شيء فعله من هذا على وجه النظر وليس فيه محابة فأراه جائزاً

﴿ في المقاراض يتناع العبد فيجد به عيباً فيريد رده ويأبى ذلك رب المال ﴾

﴿ قلت ﴾ فلودفعت الى رجل ألف درهم قراضاً فاشترى بها عبداً ثم أصاب به العامل عيباً ينقصه مائة درهم فأراد رد العبد وأبى ذلك رب المال (قال) لا أرى لرب المال هاهنا قولاً لان العامل يقول ان أنا أخذته فقيمته تسعمائة ثم عملت به كان على أن أجبر رأس المال لانه لا ربح لي الا بعد رأس المال فهذا يدخل على العامل الضرر الا أن يقول رب المال للعامل ان أبى فترك القراض واخرج لانك انما تريد رده وأنا أقبله فذلك له ﴿ قلت ﴾ فلوان مقارضاً اشترى عبداً به عيب لم يعلم به ثم علم بالعيب بعد ذلك فقبل العبد أيكون العبد عي المقارضة أو تراه متعدياً (قال) ان حابي فهو متعد وان قبله على وجه النظر فهو على القراض (وقال مالك) في المقاراض يبيع ويحابي ان ذلك غير جائز الا أن يكون له فيه نصيب فيجوز قدر نصيبه

﴿ في المقاراض يبيع القراض ويحتال بالثمن ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً أخذ مالا قراضاً فاشترى به وباع فلما باع بعض السلع احتال بالثمن على رجل ملىء أو معسر الى أجل أتراه ضامناً (قال) قال مالك اذا باع العامل بالدين من غير أن يأمره رب المال بذلك فهو ضامن فأراه اذا احتال بذلك الى أجل ضامناً كمن باع بالدين

❦ في المقارض يتناع السلعة وينقد ثمنها فاذا أراد قبضهما ❦
❦ جحد رب السلعة الثمن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فاشتري به سلعة من السلم فنقد المالك
رب السلعة فاراد قبض السلعة فجحده رب السلعة أن يكون قبض منه الثمن أي يكون
عليه شيء أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا وأراه ضامناً لانه أ تلف
مال رب المال حين لم يشهد على البائع حين دفع اليه الثمن ❦ قلت ❦ فلو وكلت وكيلاً
ودفعت اليه دنائير ليشترى لي بها عبداً بعيته أو بغير عينه فاشتري لي عبداً فدفع الثمن فجحدته
البائع وقال لم آخذ الثمن أي يكون على الوكيل شيء أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك
في هذا أيضاً وأراه ضامناً لانه أ تلف مال رب المال حين لم يشهد ❦ قلت ❦ فان علم
رب المال أنه قد دفع اليه الثمن باقرار البائع عنده أو بغير ذلك ثم جحد البائع أن
يكون قبض شيئاً أ يطيب لرب المال أن يفرم الوكيل أو المقارض الثمن بما أ تلف
عليه ماله وهل يقضي له بذلك وان كان يعلم ذلك (قال) نعم يقضي له بأن يفرمه
الثمن ويطيب له لانه هو الذي أ تلف عليه ماله حين لم يشهد الا أن يدفع ذلك
الوكيل بمحضرة رب المال فلا يكون عليه ضمان ❦ قال ❦ وقال مالك في رجل دفع
الى رجل مالا ليدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت المال الى فلان الذي أمرتني
أن أدفعه اليه وجحدته الرجل فقال ما دفع الى شيئاً (قال) مالك المأمور ضامن الا
أن يأتي بالبينة أنه قد دفع اليه المال لانه أ تلف على رب المال ماله حين دفعه اليه بغير
بينة فهذا يدلك على مسألتك في الوكالة وفي القراض ❦ قال ❦ وسألت مالكا عن
رجل أمر رجلاً أن يشتري له سلعة فاشتراها ثم دفع رب المال ثمنها الى المأمور بعد
ما اشتري المأمور السلعة ودفعها الى الآمر فدفع اليه الثمن ليدفعه الى البائع ثم تلف
قبل أن يوصله المأمور الى البائع ان الآمر الذي اشتري له يفرم المال ثانية (قال) وذلك
أن بعض المدنيين قالوا لا يفرم رب المال لانه قد دفعه اليه فضاع وانما هو بمنزلة
ما لو اقتضى فقال مالك يفرم الآمر ولا يفرم المأمور لانه رسول وهو مؤتمن

﴿ في الماملين بالفراض لرجل واحد يبيع أحدهما من صاحبه سلعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً على النصف ودفعت الى آخر مالا قراضاً على النصف فباع أحدهما سلعة من صاحبه خباياه فيها (قال) لا يجوز ذلك لان الذي حابي اذا لم يكن فيما في يديه فضل في المال فلا يجوز له أن يحابي في رأس المال لان للمحاباة حصّة فيما حباؤه به هذا وان كان هذا المحابي انما حباؤه من فضل في يديه على رأس المال فلا يجوز ذلك أيضاً لانه ان وضع فيما يستقبل جبر رأس المال بذلك المال الذي حباؤه فيه لو كان في يديه وهو حين حباؤه فلم يجعله كله لرب المال

﴿ في المقارض يشتري من رب المال سلعة ﴾

﴿ قال ﴾ وسأت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل مالا قراضا فهل للعامل أن يشتري من رب المال سلعة ان وجدها عنده (قال) ما يعجبني ذلك لانها ان صحت من هذين الرجلين فأخاف أن لا تصح من غيرهما ممن يقارض فلا يعجبني أن يعمل به ووجه ما كره من ذلك مالك أن يشتري المقارض من صاحب المال سلعة وان صح ذلك بينهما خوفاً من أن يرد اليه رأس ماله ويصير انما قارضه بهذا العرض ﴿ قال سحنون ﴾ ذلك أصل جيد وكل مسألة توجد من هذا النوع فردها الى هذه

﴿ في المقارض يشتري ولد رب المال أو والده أو ولد نفسه أو والده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى العامل ولد رب المال أو والده أو ولد نفسه أو والده علم بذلك أو لم يعلم والمقارض معسر أو موسر (قال) ان اشترى والد نفسه أو ولد نفسه وكان موسراً وقد علم رأيت أن يعتقا عليه ويدفع الى رب المال رأس ماله وربحه ان كان فيه ربح على ما قارضه وان لم يكن علم وكان فيهم فضل يكون للعامل فيهم نصيب عتقوا عليه ويرد الى رب المال رأس ماله وربحه على ما قارضه وان لم يكن فيهم فضل بيعوا وأسلم الى رب المال رأس ماله ولم يعتق عليه منهم شيء وان كان لا مال للعامل وكان فيهم فضل بيع منهم بقدر رأس المال وربح رب المال فدفع الى رب المال وعتق

منهم ما بقي علم أولم يعلم اذا لم يكن له مال ﴿ قلت ﴾ له فان اشترى أبا صاحب المال أو ابنه وهو يعلم أو لا يعلم (قال) ان لم يكن يعلم عتقوا على رب المال فان كان فيهم ربح دفع الى العامل من مال صاحب المال بقدر نصيبه على ما قارضه عليه وان كان قد علم العامل وله مال رأيت أن يعتقوا عليه ويؤخذ من العامل ثمنهم فيدفع الى رب المال والولاء لرب المال لانه قد علم حين اشتراهم أنهم يعتقون على رب المال فأراه ضامنا اذا ابتاعهم بمعرفة منهم وان لم يكن له مال بيعوا فأعطى رب المال رأس ماله وربحه وعتق منهم حصه العامل وحده ﴿ قال سحنون ﴾ وهذه مسألة قد اختلف فيها وهذا أحسن ما سمعت واخترت لنفسى

❦ في المقارض يعتق عبداً من مال القراض ❦

﴿ قلت ﴾ رأيت لو اشترى العامل عبداً بمال القراض قيمته مثل مال القراض أو أقل من ذلك أو أكثر فأعتقه العامل وهو موسر أو معسر (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن الذى حفظنا عن مالك فى العامل يشتري الجارية فيطوؤها فتحمل منه أنه ان كان له مال أخذ منه قيمتها فجبر به رأس المال وأما فى مسألتك فى العتق فاني أرى ان كان العامل موسراً عتق عليه وغرم لرب المال رأس ماله وربحه ان كان فيه فضل وان كان معدماً لا مال له لم يجوز عتقه وبيع منه بقدر رأس مال رب المال وربحه ان كان فيه فضل ويعتق منه نصيب العامل ﴿ قلت ﴾ فان أعتقه رب المال (قال) يجوز عتقه ويضمن للعامل ربحه ان كان فى قيمته فضل عن الثمن الذى اشتراه به وهو رأيي (وقد قال غيره) كل من جاز له أن يبيع شيئاً أطلقت له يده فيه فباعه من نفسه وأعتقه فالامر بالخيار ان أجاز فعله فقد تم عتقه وان رد فعله لم يجوز عتقه الا المقارض فانه ان كان فى العبد فضل نفذ عتقه للشرك الذى له فيه ﴿ قال سحنون ﴾ والاب فى ابنه الصغير ان فات العبد بعتق لزمته القيمة ان كان له مال وان اشتراه لنفسه وكان نظراً منه لولده ثم أعتقه نفذ عتقه ولزمه الثمن

❦ في المقارض يتناع عبداً من مال القراض فيقتل العبد عبداً رجل عمداً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان قتل عبد من مال المقارضة عمداً قتله عبد رجل فأراد رب المال أن يقتص وقال العامل أنا أعفو على أن آخذ العبد أو قال العامل أنا أقتل وقال رب المال أنا أعفو على أن آخذ العبد (قال) القول قول من عفا منهما على الرقبة ولا يلتفت الى الذي يريد القصاص ولا أحفظه عن مالك ❦ قلت ❦ فمن عفا منهما على أن يأخذه أيكون هذا العبد على القراض كما كان العبد المقتول (قال) نعم وكذلك ان قتله سيده فقيمة العبد في القراض ❦ قلت ❦ أرايت ان لم يكن في العبد فضل عن رأس المال فقال سيده أنا أقتص وأبى ذلك العامل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى القول لرب المال وإنما ذلك في القتل

❦ في المقارض والعبد المأذون له يتناعان الجارية بثن الى أجل ❦

❦ ويتناعا رب المال أو السيد بأقل قبل الأجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مقارضا باع جارية بألف دينار الى سنة وقد أذن له رب المال أن يبيع بالدين فاشتراها رب المال بمائة دينار قبل الاجل أو عبداً مأذوناً له في التجارة باع سلعة بمائة دينار الى أجل ألسيده أن يشتريها قبل الاجل بخمسين ديناراً نقداً (قال) أما مسألتك هذه في العبد فلا بأس بذلك وذلك اذا كان العبد انما يتجر بمال نفسه فان كان انما يتجر بمال سيده فلا يصلح وكذلك المقارض لا خير فيه ❦ قال سحنون ❦ وذلك لان العبد ماله له دون سيده (وقال غيره) ألا ترى أن العبد ان جنى أسلم بماله وان عتق تبعه ماله الا أن يستثنيه سيده أولاً ترى أن الرجل يحنث في العتق في عبيده فلا يمتق بذلك عليه عبيد عبيده ويقفون في يدي عبيده الذين عتقوا عبيداً لهم ألا ترى أن العبد ليس عليه في ماله الزكاة مع نظائر له كثيرة

❦ الدعوى في القراض ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فقال المدفوع اليه أودعتني وقال

رب المال أقرضتك المال قراضاً (قال) القول قول رب المال لان مالكا قال لي في الرجل
 يدفع الى الرجل مالا فيقول المدفوع اليه انما أخذته قراضاً وقال رب المال انما
 أعطيتك المال قراضاً (قال) مالك القول قول رب المال مع يمينه ﴿قلت﴾ فان ادعى
 العامل أنه قراض وقال رب المال بل أبضمته معك لتعمل به لي (قال) القول قول رب
 المال بعد أن يحلف وعليه للعامل اجارة مثله الا أن تكون اجارة مثله أكثر من
 نصف ربح القراض فلا يعطى أكثر مما ادعى وان نكل كان القول قول العامل مع
 يمينه اذا كان ممن يستعمل مثله في القراض (وقال ابن القاسم) في رجل دفع الى
 صباغ ثوبا فقال صاحبه استودعتك اياه لم أسرك بالعمل وقال الصباغ بل استعملتني
 (قال) القول قول الصباغ وأما في القراض اذا قال رب المال هو قرض وقال
 الا خبر بل هو قراض قال مالك فالقول قول رب المال (قال ابن القاسم) لانه
 قال أخذت مني المال على ضمان وقال العامل انما أخذته منك على غير ضمان فقد أقر
 له بمال قبله فيدعي أنه لاضمان عليه فالقول قول رب المال الا أن يأتي العامل بالخروج
 من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رب المال استودعتك وقال العامل بل أخذته
 منك قراضاً (قال) القول قول رب المال لان العامل مدع يريد طرح الضمان عن
 نفسه أيضا ﴿قلت﴾ فان قال رب المال أعطيتك المال قراضاً وقال العامل بل سلفا
 (قال) القول قول العامل لان رب المال مدع هاهنا في الربح فلا يصدق وهذا
 رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لرجل لك عندي ألف درهم قراضاً وقال
 رب المال بل هي عندك سلفا القول قول من (قال) قال مالك القول قول رب المال
 ﴿قلت﴾ فهل يلتفت الى قول هذا أخذت منك أو أخذت مني (قال) لا ﴿قلت﴾
 أرايت ان اختلفا في رأس المال العامل ورب المال فقال رب المال رأس مالي ألفا درهم
 وقال العامل رأس مالك ألف درهم (قال) القول قول العامل لانه مدعى عليه وهو أمين
 ﴿قلت﴾ فان دفعت الى رجل مالا قراضاً فعمل فخر فقلت له قد تعديت وانما
 كنت أمرتك بالبز وحده وقال العامل لم أتعدي ولم تنهني عن شيء دون شيء (قال)

القول قول العامل ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال رب المال لم أقتض منك رأس مالى وقال العامل قد دفعته اليك وهذا الذى مئى ربح (قال) أرى القول قول رب المال مادام فى المال ربح حتى يستوفى رأس ماله وعلى العامل البيئنة ﴿قلت﴾ ولم وأنت تجعل القول قول العامل فى الذى يدعى أنه عمل على الثلاثين وخالفه رب المال فلم لا تجعل القول قول العامل فى مسألتى أنه قد دفع المال وأن هذا الذى معه ربح (قال) ليس من هاهنا أخذته لان هذا المال هو رأس المال أبداً حتى يستيقن أنه قد دفع رأس المال لان هذا كله مال واحد وهو مدعى عليه حين يقول قد دفعته اليك فلا يصدق الابيئنة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضا فسافر به ثم قدم ومعه ربح ألف درهم الا أنه قال أنفقت من مالى مائة درهم فى سفرى على أن آخذها من مال القراض أو جاء برأس المال وحده وقال لم أربح وقد أنفقت مائة درهم على أن أرجع بها فى مال القراض (قال) سألت مالكا عن هذا كله فقال لى ذلك له وهو مصدق ويرجع بما قال أنفقت فى مال القراض اذا كان يشبه ما قال نفقة مثله (قال ابن القاسم) ولو دفع ذلك اليه وقاسمه ثم جاء بعد ذلك يدعى ذلك لم يكن له شئ ولم يقبل قوله

— فى المقارض يبدو له فى أخذ ماله قبل العمل وبعده —

﴿قلت﴾ أ رأيت ما لم يعمل المقارض بالمال أ يكون لرب المال أن يأخذ ماله (قال) سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضا ثم يريد أن يأخذه منه قال اذا كان المال على حاله أخذه منه وان كان المقارض قد اشترى بالمال أو تجهز بالمال يخرج به الى سفر فليس لرب المال أن يردّه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان قد مضى فى بعض سفره فقال له رب المال ارجع ورد على مالى وأنا أنفق عليك فى رجعتك حتى تبلغ (قال) ليس ذلك له لانه قد خرج به ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترى العامل بالمال سلعة فنهيته عن العمل فى القراض بعد ما اشترى فقلت له اردد على مالى أ يكون لى أن أجبره على بيع ما بقى فى يديه من السماع وأخذ الثمن فى قول مالكا (قال) ليس ذلك لك عند

مالك ولكن ينظر فيما في يديه من السلع فان رأى السلطان وجهه يبيع باع فأوفاك
 رأس مالك وكان مابق من الربح على ما اشترطتما وان لم ير السلطان وجهه يبع آخر
 السلع حتى يرى وجهه يبيع ﴿قلت﴾ وما الذى تؤخر له السلع (قال) السلع لها
 أسواق تشتري اليها في ابان شرائها وتحبس الى ابان أسواقها فتباع في ذلك الابان
 بمنزلة الحبوب التى تشتري في ابان الحصاد فيرفعها المشتري الى ابان النفاق ومثل
 الضحايا تشتري قرب أيام النحر فيرفعها الى أيام النحر رجاء نفاقها وما أشبهه ﴿قلت﴾
 فلو دفعت الى رجل مالا قراضا فبعت اليه قبل أن يشتري بالمال شيئاً فقلت له
 لا تشتري بالمال شيئاً ورده على فتعدى فاشتري به سلعة فربح فيها (قال) ماسمعت
 من مالك في هذا شيئاً الا أنى أرى أن هذا ليس بفار من القراض وأراه ضامناً للمال
 والربح له وانما هذا بمنزلة رجل عنده وديعة فتعدى فاشتري بها سلعة فربح فيها فالربح
 له وهو ضامن للوديعة وانما يكون فاراً من القراض اذا قال له لا تشتري كذا وكذا
 فذهب فاشتراه فهذا الذى فر من القراض الى هذه السلعة التى نهاه عنها ليذهب
 بربح المال فجعل مالك الربح على قراضهما والوضيعة على العامل بتعديه

﴿قلت﴾ فى المقارض يبدو له فى ترك القراض والمال على الرجال أوفى السلع

﴿قلت﴾ فان باع العامل واشتري وقد أذن له رب المال أن يبيع بالنقد وبالنسيئة
 فاشتري وباع حتى صار جميع مال القراض ديناً على الناس وفيه وضيمة فقال العامل
 لرب المال أنا أحيلك عليهم ولا أقتضى ولا أعمل فيه (قال) يجبر على ذلك ولا يكون
 له أن يقول لا أقتضى ولا أقبض الا أن يرضى رب المال بالحوالة وهو قول مالك
 ﴿قلت﴾ فان كان فيه ربح وقد صار كله ديناً فقال لا أقتضيه أيجبره السلطان على
 الاقتضاء في قول مالك (قال) نعم الا أن يشاء أن يسلم جميع ذلك ويرضى بذلك
 رب المال ﴿قلت﴾ وان كان المال ديناً ببلد جبرته على أن يقتضيه وقد خسره فيجعل
 نفقته اذا سافر ليقتضيه في المال (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتري سلماً بجميع
 المال يرجوها الا واق فقال رب المال للعامل أنا آخذ قيمة رأس مالى من هذه السلع

وأقسامك ما بقي على ما اشتربنا من الربح وأبى ذلك العامل (قال) ذلك الى العامل
لانه يقول أنا أرجو في هذه السلعة التي يأخذها رب المال بقيمتها اليوم أن أزداد فيها
إذا جاءت أسواقها لاني سمعت مالكا يقول في العامل يريد بيع ما معه فيقول رب
المال أنا آخذها بما تسوى (قال مالك) هو وأجنبي من الناس سواء

❦ في المقارض يموت أو المقارض ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان دفعت الى رجلين مالا قراضا فهلك الرجلان وقد عملا (قال) قال
مالك في الرجل يدفع اليه المال قراضا فيعمل فيه فيموت المقارض (قال) ان كان ورثته
مأمونين قيل لهم تقاضوا هذا المال وبيعوا ما بقي في يدي صاحبكم من السلع وأنتم
على الربح الذي كان لصاحبكم وان كانوا غير مأمونين فأتوا بأمين ثقة كان ذلك لهم
وان لم يأتوا بأمين ثقة أو يكونوا مأمونين أسلم المال الدين والعرض وجميع المال
القراض الى رب المال ولم يكن لورثة الميت من الربح قليل ولا كثير فالتى سألت
عنه يقال لورثة الميت منهما ما قيل لورثة هذا ❦ قلت ❦ فان مات رب المال (قال) فهو لاء
على قراضهم بحال ما كانوا ان أراد الورثة ذلك فان أراد الورثة أخذ ما لهم كانوا بمنزلة
ما وصفت لك في الرجل اذا قارض رجلا فاشترى سلعة ثم أراد أخذ ماله وهذا قول
مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان مات رب المال والمال في يدي المقارض ولم يعمل به بعد
(قال) قال مالك لا يذبحي أن يعمل به ويؤخذ منه ❦ قلت ❦ فان لم يعلم العامل بموت
رب المال حتى اشترى بالمال بعد موت رب المال (قال) هو على القراض حتى يعلم بموته

❦ في المقارض يموت وعنده ودائع وعليه ديون ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في رجل هلك وقد كان أخذ مالا قراضا وعنده ودائع للناس
وعليه ديون ولم يوجد القراض ولا الودائع عنده بعينها ولم يوص بشئ (قال) قال
مالك يتخاص أهل القراض وأهل الودائع وأهل الدين فيما ترك ❦ قال ابن وهب ❦
وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريح أن عطاء بن أبي رباح قال له رجل كان عنده

قراض لرجل فأفلس (قال) للقراض هيئة ليست لما سواه لا يحاص الغرماء بقراضه ولكن يستوفيه ان كان الدين الذي عليه للناس قبل القراض أو معه أو بعده (قال) نعم اذا لم يكن الدين في القراض وقاله الليث بن سعد

❦ في اقرار المريض في مرضه بالوديعة والقرض ❦

❦ قلت ❦ ارايت ان أقرّ بدين في مرضه ثم أقرّ بوديعة أو بمال قراض بعينه بعد ما أقرّ بالدين (قال) كل شيء من هذا أقرّ به بعينه فلا أبالي كان اقراره قبل الدين أو بعد الدين أصحابه أولى به لانه لا يتهم في هذا وكل شيء من هذا أقرّ به بغير عينه فهو والدين سواء وهذا رأيي لان مالكا قال اذا أقرّ بوديعة بعينها أو بمال قراض في مرضه وعليه دين في صحته بيّنة ان اقراره جائز بما أقرّ به ويأخذ أهل الوديعة وديعتهم وأهل القراض قراضهم ❦ ابن وهب ❦ عن الليث بن سعد ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل كان قبله قراض وعليه دين فأخذه غرماؤه (قال يحيى) صاحب القراض ان عرف ماله فهو أولى به (قال) يحيى بن أيوب قال يحيى بن سعيد وان لم يعرف ماله بعينه وتقوم عليه البيّنة فهو أسوة الغرماء

❦ تم كتاب القراض والحمد لله وحده ❦

❦ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ❦

❦ ويليهِ كتاب الاقضية ❦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الافضية ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم ما قول مالك في الخصمين اذا أتيا الى القاضي فتبين للقاضي الحق لاحدهما فأراد أن يحكم على الذي اتضح الحق عليه (قال) سمعت مالكا وهو يقول من وجه الحكم في القضاء اذا أدلى الخصمان بحجتهما وفهم القاضي عنهما فأراد أن يحكم بينهما أن يقول لهما أبقيت لكما حجة فان قالوا لا فصل بينهما وأوقع الحكم فان أتيا بعد ذلك يريدان نقض ذلك الحكم لم يقبل منهما الا أن يأتيا بأمر يرى أن لذلك وجهاً ﴿ قلت ﴾ فما معنى قول مالك يرى أن لذلك وجهاً (قال) معناه أنه ان أتى بشاهد عند من لا يرى الشاهد واليمين وقال الخصم لا أعلم لي شاهداً آخر فوجه القاضي عليه الحكم ثم قدر على شاهد آخر بعد ذلك أنه يقضي لهذا الآخر وما أشبه هذا مما قال مالك يعرف به وجه حجته ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا هلك الرجل في السفر وليس معه من أهل الاسلام أحد أتجوز شهادة أهل الكفر الذين معه ان أوصى بوصية (قال) لم يكن مالك يجيز شهادة أحد من أهل الكفر في حضر ولا سفر ولا أرى أن تجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سمع رجل رجلاً يقول لفلان على فلان كذا وكذا أو يقول رأيت فلانا قتل فلانا أو يقول سمعت فلانا قذف فلانا أو يقول سمعت فلانا طلق فلانة ولم يشهده الا أنه صرّ به فسمعه وهو يقول هذه المقالة أيشهد بها وانما صرّ فسمعه وهو يتكلم ولم يشهده (قال) لا يشهد بها ولكن ان

مرّ فسمع رجلاً يقذف رجلاً أو سمع رجلاً يطلق امرأته ولم يشهدها (قال مالك) فهذا الذي يشهد به وإن لم يشهدها (قال) ويأتي من له الشهادة عنده فيعلمه أن له عنده شهادة ﴿ قال ﴾ وسمعت هذا من مالك في الحدود أنه يشهد بما سمع من ذلك إذا كان معه غيره (قال) فأما قوله الأول فاني سمعت مالكا وسئل عن الرجل يمر بالرجلين وهما يتكلمان في الشيء فلم يشهدها فيدعوه أحدهما إلى الشهادة أترى أن يشهد (قال) لا قال ابن القاسم إلا أن يكون قد استوعب كلامهما لأنه إن لم يستوعب كلامهما لم يجز له أن يشهد لأن الذي سمع له قد كان قبله كلام يبطله ﴿ قلت ﴾ أرايت شهادة النساء في القتل الخطأ أجوز في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن ادعيت قبل رجل القصاص أو أنه ضربني بالسوط أو ما أشبه هذا أتستحلفه لي أم لا في قول مالك (قال) لا ولا يستحلف لك إلا أن تأتي بشاهد عدل فيستحلف لك ﴿ قلت ﴾ أرايت أن ادعي رجل قبل رجل أنه قطع يده عمداً وأقام عليه شاهداً واحداً (قال) قال لي مالك يحلف مع شاهده يمينا واحدة وتقطع يد القاطع (قال ابن القاسم) فإن نكل المقتوعة يده عن اليمين استحلف له القاطع فإن حلف والا حبس حتى يحلف ﴿ قلت ﴾ فإن أقام عليه شاهداً واحداً أنه قتل وليه أيحلف مع شاهده هذا (قال) إذا كان عدلاً أقسم هو وبعض عصبة المقتول الذين هم ولاته خمسين يمينا ويقتل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم قلت يقسم هو وآخر (قال) لأن القسامة في العمد لا تكون بأقل من اثنين ﴿ قلت ﴾ لم لا يكون له أن أقام شاهداً واحداً أن يحلف في العمد مع شاهده يمينا واحدة ويقتل كما يحلف في الحقوق وهل اليمين إلا موضع الشاهد (قال) قال مالك مضت السنة أنه لا يقسم في القسامة في القتل وإن كان على القاتل شاهد واحد عدل إلا أن يقسم مع الشاهد رجلان فصاعداً يقسمان خمسين يمينا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والشاهد العدل في القسامة إنما هو لوث ليست شهادة لانهما إذا كانا اثنين قد أقسما فانما هما بموقع الشهادة النامة والقسامة تمت الشهادة وأما قبل ذلك فانما هو لوث وكذلك إذا قال

دمي عند فلان) وأما في الحقوق فأنما جاءت السنة بشاهد وعين فالشاهد في الحقوق
 قد تمت به الشهادة إلا أن معه يمين طالب الحق وجعل في القسامة لا يقسم أقل من
 اثنين لأنهما جملا جميعا موقع الشهادة واللوث الذي كان قبل ذلك لم يكن شهادة
 فهذا فرق ما بين اليمين في القسامة وبين اليمين في الحقوق ﴿ قال ﴾ وقال مالك
 لا يقسم في الدم إلا مع شاهد عدل أو أن يقول المقتول دمي عند فلان ولا يقسم
 بالشاهد إذا كان غير عدل ^(١) ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كان المقتول أبي وليس له وارث
 غيري من يقسم معي (قال) يقسم معك عمك أو ابن عمك أو رجل من عصبته
 الذين يكونون ولاته لو لم يكن هوحيا أن لم يكن أحد من الاعمام أو بني الاعمام حضورا
 ﴿ قلت ﴾ فإن كان الاعمام وبني الاعمام حضورا معه فأبوا أن يحلفوا أو يكون لي
 أن أحلف مع رجل من العشيرة (قال) لا ولا يقسم معي في العمد إلا عصبه المقتول
 الذين يقومون بالدم ويكونون هم ولاته لو لم يكن هوحيا وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾
 أرأيت أن أقام رجل شاهدين على حق له على رجل فقال المشهود عليه أحلفه لي مع
 شاهديه (قال) قال مالك لا يحلف له وليس عليه يمين إذا أقام شاهدين إلا أن أن
 يدعى أنه قد قضاها فيما بينه وبينه فأرى أن يحلف الطالب على ذلك فإن نكل حلف
 المطلوب وبرئ ﴿ قلت ﴾ أرأيت القاضي كيف يستحلف المدعى عليه أيستحلفه بالله
 الذي لا اله الا هو أم يزيد على هذا الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية
 (قال) قال مالك يستحلف بالله الذي لا اله الا هو لا يزيد على ذلك وعلى هذا العمل
 وبه مضى أمر الناس ﴿ قلت ﴾ وكذلك الذي يأخذ بيمينه مع شاهده ويستحق
 حقه فأنما يحلف بالله الذي لا اله الا هو في قول مالك (قال) نعم كذلك قال لنا مالك
 ﴿ قلت ﴾ فأين يحلفان الذي ادعى قبله والذي يستحق بيمينه مع شاهده أين يستحلفهما
 في قول مالك (قال) قال مالك كل شيء له بال فإنه يستحلف فيه هذان جميعا في المسجد
 الجامع (فقيل) للمالك عند المنبر (قال مالك) لا أعرف المنبر الا منبر النبي صلى الله عليه
 وسلم فأما مساجد الآفاق فلا أعرف المنبر فيها ولكن للمساجد مواضع هي أعظم

من بعض فأرى أن يستحلفوا في المواضع التي هي أعظم (قال مالك) وعندنا بالمدينة
 لا يستحلف عند المنبر إلا في ربيع دينار فصاعداً ﴿ قلت ﴾ فالفسامة أين
 يستحلف فيها (قال) قال مالك في المساجد وعلى رؤس الناس وفي دبر الصلوات
 ﴿ قلت ﴾ وللعمان (قال) قال مالك في المسجد وعند الامام ﴿ قلت ﴾ ولم يذكر لكم
 مالك أنهما يلتعنان في دبر الصلاة (قال) ما سمعته يذكر أنهما يلتعنان في دبر صلاة
 وإنما سمعته يقول في المسجد وعند الامام ﴿ قال ﴾ فقلت لما لك فالنصرانية تكون تحت
 المسلم أين يلتعن (قال مالك) في كنيستها وحيث تعظم وتحلف بالله فقط ﴿ قلت ﴾ فهل
 ذكر لكم مالك أن النصراني والنصرانية يحلفان في شيء من أيمانهما أو في دعواهما
 أو إذا ادعى عليهما أو في لعنهما بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى (قل) ما سمعته
 يقول يحلفون إلا بالله فقط ﴿ قلت ﴾ واليهود هل سمعته يقول أنهم يحلفون بالله الذي
 أنزل التوراة على موسى (قال) اليهود والنصارى عند مالك سواء ﴿ قلت ﴾ فهل يحلف
 المجوس في بيت نارهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحلفوا إلا بالله
 حيث يعظمون ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألت مالكا عن القسمات في أهل القرى أين
 يحلفون فقال أما أهل مكة والمدينة وبيت المقدس فأرى أن يجلبوا إليها فيقسموا
 فيها (قال) وأما أهل الآفاق فإني أرى أن يستحلفوا في مواضعهم إلا أن تكون
 مواضعهم من المصر قريباً عشرة أميال أو نحو ذلك فأرى أن يجلبوا إلى المصر
 فيحلفوا في المسجد ﴿ قلت ﴾ أرايت ماذا ذكر مالك من أنهم يجلبون إلى هذه
 المساجد الثلاثة مكة والمدينة وبيت المقدس في القسمات من أين يجلبون إلى هذا أو من
 مسيرة كم من يوم يجلبون أمن مسيرة عشرة أيام (قال) لم أوقف عليه مالكا على
 هذا ولم أشك أن أهل عمل مكة حينما كانوا يجلبون إلى مكة وأهل عمل المدينة حينما
 كانوا يجلبون إلى المدينة وأهل عمل بيت المقدس حينما كانوا يجلبون إلى بيت
 المقدس ﴿ قلت ﴾ أرايت الخالف هل يستقبل به القبلة في قول مالك (قال)
 ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت النساء العواتق

وغير العواتق والعبيد والاماء وأمهات الاولاد والمكاتبين والمدبرين أيحلفون في المساجد (قال) انما سألت مالكاً عن النساء أين يحلفن قال أما كل شيء له بال فانهن يخرجن فيه الى المساجد فان كانت امرأة تخرج بانهار أخرجت نهارة وأحلفت في المسجد وان كانت ممن لا تخرج أخرجت ليلاً فأحلفت فيه (قال) وان كان الحق انما هو شيء يسير لا بال له أحلفت في بيتها اذا كانت ممن لا تخرج وأرسل القاضي اليها من يستحلفها لطالب الحق فأما سألت عنه من المكاتب والمدبر وأمهات الاولاد فسننهم سنة الاحرار الا اني أرى أن أمهات الاولاد بمنزلة الحرائر منهن من تخرج ومنهن من لا تخرج ﴿قلت﴾ فهل يجزئ في هذه المرأة التي تستحلف في بيتها رسول واحد من القاضي يستحلفها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت الصبيان هل عليهم يمين في شيء من الأشياء يحلفون اذا ادعى عليهم أو يحلفون اذا كان لهم شاهد واحد في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلف الصبيان في شيء من الأشياء اذا ادعوا أو ادعى عليهم حتى يبلغوا ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يهلك ويترك أولاداً صغاراً فيوجد للميت ذكر حق فيه شهود فيدعى الحي أنه قد قضى الميت حقه (قال) قال مالك لا ينفعه ذلك ﴿قال﴾ فقيل لمالك أفيحلف الورثة (قال مالك) ان كان فيهم من قد بلغ ممن يظن أنه قد علم بالقضاء أحلف والا فلا يمين عليهم ﴿قلت﴾ فان نكل هذا الذي يظن أنه قد علم بالقضاء عن اليمين أيسقط الدين كله في قول مالك (قال) لا يسقط الدين كله ولكن يسقط من الدين قدر حقه اذا حلف الذي عليه الحق انه قد قضى الميت ﴿قلت﴾ أرايت الطلاق أيحلف فيه في قول مالك اذا ادعته المرأة على زوجها (قال) قال مالك لا يحلف لها الا أن تأتي بشاهد واحد فيحلف لها فان أبي قال مالك آخر ما قال يسجن حتى يحلف وثبت على هذا القول (قال) وقد كان مرة يقول لا يفرق بينهما اذا أبي أن يحلف ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى ان أبي أن يحلف وطال حبسه أن يخلى سبيله ويدين في ذلك (قال) وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً بيني وبينه خلطة ادعت عليه حقاً من

الحقوق فاستحلفته (قال) قال مالك ان حلف برئ ﴿قلت﴾ فان أبي أن يحلف
وقال أنا أرد اليمين عليك (قال) قال مالك اذا أبي أن يحلف لم يقض للمدعي
بالحق أبداً حتى يحلف المدعي على حقه ولا يقضى القاضي للمدعي بالحق اذا نكل
المدعي عليه عن اليمين حتى يحلف المدعي فان لم يطلب المدعي عليه يمين الطالب فان
القاضي لا يقضى للطالب بالحق اذا نكل المطلوب عن اليمين حتى يستحلف الطالب
وان لم يكن يدعي المطلوب يمين الطالب ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال لي ابن أبي حازم ليس
كل الناس يعرف هذا انه اذا نكل المطلوب عن اليمين أن اليمين على الطالب
﴿قلت﴾ أرأيت ان نكل المدعي عليه عن اليمين ونكل المدعي أيضاً عن اليمين
(قال) قال مالك يبطل حقه اذا لم يحلف ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعت قبل رجل
حقاً فاستحلفته خلف ثم أصبت عليه بينة بعد ذلك أيكون لي ان آخذ حق منه في
قول مالك (قال) قال لي مالك نعم له أن يأخذ حقه منه اذا كان لم يعلم بينته (قال)
وبلغني عن مالك انه قال اذا استحلفه وهو يعلم بينته تاركاً لها فلا حق له ﴿قلت﴾
فان كانت بينة الطالب غيباً ببلاد أخرى فأراد أن يستحلف المطلوب وهو يعلم ان له بينة
في بلاد أخرى فاستحلفه ثم قدمت بينته أيقضى له بهذه البينة ويرد يمين المطلوب التي
حلف بها أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أني أرى أنه
اذا كان عارفاً بينته وان كانت غائبة عنه فرضي باليمين من المطلوب تاركاً لبيته لم
أر له حقاً وان قدمت بينته ﴿قلت﴾ وما معنى قول مالك تاركاً للبينة أرأيت ان قال
لي بينة غائبة فأحلفه لي فان حلف فقدمت بينتي فأنا على حق ولست بتارك لبينتي
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى للسلطان أن ينظر في ذلك فان ادعى
بينة بعيدة وخاف على الغريم أن يذهب أو أن يتناول ذلك رأيت أن يحلفه له ويكون
على حقه اذا قدمت بينته ﴿قلت﴾ وان كانت البينة ببلاد قريبة (قال) فلا أرى أن
يستحلف له اذا كانت بينته قريبة اليوم واليومين والثلاثة ويقال له قرب يدتك
والا فاستحلفه على ترك البينة ﴿قلت﴾ فأين يستحلف النصراني واليهودي (قال)

قال مالك في كئناسهم حيث يعظمون (وقال مالك) ولا يحلفوا الا بالله ﴿ قلت ﴾
 رأيت شهادة الرجل هل تجوز للصدیق الملائف (قال) قال مالك شهادة الرجل
 تجوز لأخيه اذا كان عدلا ولمولاه فالصدیق الملائف بهذه المنزلة (قال) مالك الا
 يكون في عياله أحد من هؤلاء يمونه فلا تجوز شهادتهم له ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا
 تجوز شهادة السائل ولا الأجير لمن استأجره الا أن يكون مبرزاً في المدلة وانما
 الذي لا تجوز فيه شهادة السؤال في الشيء الكثير مثل الاموال وما أشبهها وأما الشيء
 التافه اليسير فهو جائز اذا كان عدلا وأما الاجير فان كان في عياله فلا تجوز شهادته
 له وان لم يكن في عياله جازت شهادته اذا كان عدلا ﴿ قلت ﴾ رأيت المحدود في
 القذف هل تجوز شهادته ان تاب في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ رأيت شهادة
 المغنية والمغني والناخبة أنقبل (قال) سألتنا مالكا عن الشاعر أنقبل شهادته قال ان كان
 ممن يؤذى الناس بلسانه ويهجوهم اذا لم يعطوه ويمدحهم اذا أعطوه فلا أرى أن
 تجوز شهادته (قال مالك) وان كان لا يهجو وهو ان اعطى شيئا أخذ وليس يؤذى
 أحداً بلسانه وان لم يعط لم يهيج فأرى أن تقبل شهادته اذا كان عدلا وأما الناخبة
 والمغنية والمغني فسا سمعت فيهم شيئا الا أنى أرى أن لا تجوز شهادتهم اذا كانوا
 معروفين بذلك ﴿ قلت ﴾ رأيت الشاة اذا باعها الرجل أو البعير أو البقرة واستثنى
 منها ثلثاً أو ربها أو نصفاً أو استثنى جلدها أو رأسها أو نخذهها أو كبدها أو صوفها
 أو شعرها أو أكارعها أو استثنى بطونها كلها أو استثنى منها أرطالا مسماة قليلة أو
 كثيرة أي تجوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا (قال) أما اذا استثنى ثلثاً أو ربها
 أو نصفاً فلا بأس بذلك عند مالك وأما اذا استثنى جلدها أو رأسها فانه ان كان
 مسافراً فلا بأس بذلك وأما ان كان حاضراً فلا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ لم أجازه
 في السفر وكرهه في الحضر (قال) السفر اذا استثنى فيه البائع الرأس والجلد فليس
 لذلك عند المشتري ثمن (قال مالك) وأما في الحضر فلا يعجنى لان المشتري انما
 يطلب بشرائه اللحم ﴿ قلت ﴾ رأيت ان قال المشتري اذا اشتري في السفر واستثنى

البائع رأسها وجلدها فقال المشتري لا أذبحها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن
مالك قال في الرجل يبيع البعير الذي قد قام عليه بيته من أهل المياه ويستثنى البائع
جلده ويبيعهم اياه لينحروه فاستحيوه (قال مالك) أرى لصاحب الجلد شروى جلده
(قال) فقلت لمالك أو قيمة الجلد (قال مالك) أو قيمة الجلد كل ذلك واسع (قال)
قلت وما معنى شروى جلده عند مالك (قال) جلد مثله (قال) فقيل لمالك أرايت ان
قال صاحب الجلد أنا أحب أن أكون شريكا في البعير بقدر الجلد (قال) قال مالك
ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريكا في الحياة ليس ذلك له وليس له
الا قيمة جلده أو شرواه فسألتك في المسافر مثل هذا (قال) وأما اذا استثنى فخذها
فلا خير ذلك (قلت) وهذا قول مالك في الفخذ (قال) نعم فأما اذا استثنى كبدها
(قال مالك) لا خير في البطون والكبد من البطون وأما اذا استثنى صوفها أو شعرها
فان هذا ليس فيه اختلاف أنه جائز (قال) وأما الأرتال اذا استثناه فان مالك
قال ان كان الشيء الخفيف الثلاثة الأرتال أو الاربعة فذلك جائز (قلت) أرايت
ان استثنى أرتالا مما يجوز فقال المشتري لا أذبح (قال) أرى أن يذبح على ما أحب
أو كره (قلت) أرايت لو أن عبدى شهدى على شهادة وهو عبد ثم أعتقته فشهد
لى بها أتجوز (قال) قال مالك شهادة المولى لمولاه جائزة اذا كان عدلا فأرى شهادته
جائزة للذى قال مالك من شهادة المولى لمولاه (قلت) أرايت شهادة رجل
وامرأتين أتجوز على شهادة رجل في الفصاص (قال) لا تجوز لان مالك قال
لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح
ولا تجوز شهادتهن فيه على شهادة عندى فى شيء من هذه الوجوه وتجاوز شهادتهن
على شهادة اذا كان معهن رجل فى الاموال وفى الوكالات على الاموال وكذلك
قال لى مالك ولا تجوز شهادتهن وان كثرن على شهادة امرأة ولا رجل اذا لم يكن
معهن رجل كذلك قال مالك وانما تجوز من النساء اذا شهدت امرأتان على مال مع
يمين صاحب الحق فاذا كانت الشهادتان على شهادة كانتا بمنزلة الرجل يشهد على

شهادة رجل فلا تجوز الا ومعه غيره فكذلك هما لا يجوزان الا ومعهما رجل وشهادة
 امرأتين على شهادة رجل وما اكثر منهن بمنزلة واحدة لا تجوز الا ومعهن رجل
 الا ان يشهدن هن أنفسهن على حق فيكن بمنزلة الرجل مع اليمين وهذا كله قول
 مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما لآراء الرجال هل تجوز فيه شهادة امرأة (قال) قال
 مالك لا يجوز في شيء من الشهادات أقل من شهادة امرأتين لا تجوز شهادة امرأة
 واحدة في شيء من الأشياء ﴿ قلت ﴾ أرأيت استهلال هلال رمضان هل
 تجوز فيه شهادة رجل واحد في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز فيه شهادة
 رجل واحد وان كان عدلاً ﴿ قلت ﴾ فشهادة رجلين (قال) جائزة في قول مالك
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت هلال شوال (قال) كذلك أيضاً لا يجوز فيه أقل من شهادة شاهدين
 وتجوز شهادة الشاهدين اذا كانا عدلين كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبيد
 والاماء والمكاتبين وأمهات الاولاد هل تجوز شهادتهم في هلال رمضان أو شوال
 (قال) ما وقفنا مالكا على هذا وهذا مما لا يشك فيه أن العبيد لا تجوز شهادتهم في
 الحقوق ففي هذا أبعد أن لا تجوز فيه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الذين قالوا انه يصام
 بشهادة رجل واحد قال مالك أرأيت أن اغمى عليهم هلال شوال كيف يصنعون
 أفطرون أم يصومون أحداً وثلاثين فان أفطروا خافوا أن يكون ذلك اليوم من
 رمضان ﴿ قلت ﴾ أرأيت هلال ذى الحجة (قال) سمعت مالكا يقول في الموسم انه
 يقام بشهادة رجلين اذا كانا عدلين ﴿ قلت ﴾ أرأيت القاضي اذا أخذ شاهداً
 زور كيف يصنع به وما يصنع به (قال) قال مالك يضربه ويطوف به في المجلس
 قال ابن القاسم حسبت أنه قال يريد به المجلس في المسجد الأعظم ﴿ قلت ﴾ له
 وكم يضربه (قال) قدر ما يرى (قال ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قال ولا تقبل له
 شهادة أبداً وان تاب وحسنت حاله وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت شاهداً
 على مائة وآخر على خمسين (قال) ان أردت أن تحلف مع شاهدك الذي شهد لك
 بمائة وتستحق المائة فذلك لك وان أيت أن تحلف وأردت أن تأخذ خمسين فذلك

لك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقمت شاهداً واحداً على حق لي وأبیت أن أحلف ورددت اليمين على الذي لي عليه الحق فأبى أن يحلف (قال) يغرّم عند مالك ﴿ قلت ﴾ وتغرّمه ولا ترد اليمين على (قال) نعم اذا أبیت أن تحلف مع شاهدك ورددت اليمين عليه فإن أبى أن يحلف غرم ولم يرجع اليمين عليك وهو قول مالك (قال) وهذا مخالف للذي لم يأت بشاهد لان اليمين انما كانت مع الشاهد للمدعى فاذا لم يحلف ردت على المدعى عليه فان حلف والاغرم ولان اليمين في الذي لا شاهد له انما كانت على المدعى عليه فان حلف والا ردت اليمين على المدعى فان حلف والا فلا شيء له قال وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الاجير هل تجوز شهادته لمن استأجره (قال) قال مالك لا تجوز شهادة من في عيال الرجل للرجل فأرى الاجير بهذه المنزلة الا أن يكون أجيراً لا يكون في عياله ولا في مؤنته ﴿ قلت ﴾ أرايت إن شهد رجلان أن لهما ولفلان معهما على فلان ألف درهم أتجوز شهادتهما لفلان بحصته من الدين (قال) لا تجوز (قال) وبلغني عن مالك أنه قال في رجل اذا شهد لرجل في ذكرك حق له فيه شيء لم تجز شهادته له ولا لغيره وهذا مخالف للوصية ولا أعلمه الا من قول مالك لو شهد رجل على وصية قد أوصى له فيها فان كان الذي أوصى له به شيئاً نأفها لا يتهم عليه جازت له ولغيره وان كان شيئاً كثيراً يتهم عليه لم تجز له ولا لغيره والحقوق ليست كذلك اذا ردت شهادته في حقه وان قل لم تجز لغيره وذلك أنه لا ينبغي أن يجاز بعض الشهادة ويرد بعضها ولو أن رجلاً شهد على وصية رجل وفيها عتق ووصايا لقوم لم تجز شهادته في العتق وجازت للقوم مع أيمانهم وانما ترد شهادته اذا شهد لغيره اذا كان يشهد لنفسه ولذلك الرجل في حق فهذا الذي ترد شهادته له ولغيره وهذا أحسن ما سمعت ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان أحلفتهم مع الشاهد في الوصية وفيها العتق وانثلث لا يحمل (قال) انما يكون لهم بأيمانهم ما فضل عن العتق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان مات عندنا ميت فأنتي رجل فأقام البيّنة بأنه ابن الميت ولم تشهد الشهود بأنهم لا يعلمون له وارثاً غيره أتجيز شهادتهم وتمطي هذا الميراث أم لا تمطيه من

الميراث شيئاً وهل تحفظ قول مالك في هذا (قال) وجه الشهادة عند مالك في هذا أن يقولوا انه ابنه لا يعلمون له وارثاً غيره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فإذا لم تشهد الشهود أنهم لا يعلمون له وارثاً غيره فأرى أن ينظر السلطان في ذلك ويسأل وينظر ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقت البينة على دار أنها دار جدي ولم تشهد الشهود أن جدي مات وتركها ميراثاً لابي وان أبي مات وتركها ميراثاً لورثته لم يحددوا الموارث بحال ما وصفت لك (قال) سألتنا مالكا عنها فقال ينظر في ذلك فان كان المدعي حاضراً بالبلد التي الدار بها وقد حيزت دونه السنين يراهم يسكنون ويحوزون بما تحاز به الدور فلا حق له فيها وان كان لم يكن بالبلد الذي الدار به وانما قدم من بلاد أخرى فأقام البينة على أنها دار أبيه ودار جده (قال سحنون) وحددوا الموارث حتى صار ذلك اليه قال ابن القاسم قال مالك يسأل من الدار في يديه فان أتى بيينة على أصل شراء أو الوجه الذي صارت به اليه والافسح من جيرانه أو من غير جيرانه أن جده أو والده كان اشترى هذه الدار أو هو نفسه اذا طال الزمان فقالوا سمعنا أنه اشتراها فها هنا عندنا دور يعرف لمزاولها تقادم الزمان وليس على أصل الشراء بيينة وانما هو سماع من الناس أن فلاناً اشترى هذه الدار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أتى الذي الدار في يديه بيينة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي في يديه الدار اشترى هذه الدار أو اشتراها والده أو اشتراها جده الا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها ولكننا لم نسمع بالذي اشتراها منه من هو (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى ذلك حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا المدعي أو جده ﴿ قلت ﴾ أرايت الحيازة هل وقت فيها مالك سنين مائة عشر أو أقل أو أكثر (قال) لا لم يوقت لنا مالك في الحيازة أكثر من أن قال على قدر ما يعلم أنها حيازة اذا حازها السنين ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا طرأ الرجل على قوم من بلاد ولا يعرفونه به فقال أنا رجل من العرب فأقام بينهم أمراً قريباً قل له رجل لست من العرب (قال) قال مالك لا يضرب هذا الذي قال له لست من العرب الحد الا أن يتناول زمانه

مقيما بين أظهرهم الزمان الطويل يزعم أنه من العرب فيولد له أولاد وتكتب شهادته ويجوز نسبه ثم يقول له بعد ذلك رجل أنك لست من العرب (قال) فهذا الذي يضرب من قال له لست من العرب الحد لأنه قد جاز نسبه هذا الزمان كله ولا يعرف إلا به ﴿قلت﴾ أرايت كل من التقى هو وعصبته إلى حد جاهلي أيتوارثون بذلك أم لا (قال) قال مالك في كل بلاد افتتحت عنوة وكانت دارهم في الجاهلية ثم سكنها أهل الاسلام ثم أسلم أهل الدار انهم يتوارثون بأنسابهم التي كانت في الجاهلية وهم على أنسابهم التي كانوا عليها يريد بذلك كما كانت العرب حين أسلمت (قال) وأما قوم نحملا فان كان لهم عدد كثير توارثوا به وكذلك الحصن يفتح فانهم يتوارثون بأنسابهم وأما النفر اليسير يتحملون مثل الشجرة ونحو ذلك فلا يتوارثون بذلك الآن تقوم لهم بينة عادلة على الاصل مثل الاسارى من المسلمين يكونون عندهم فيخرجون فيشهدون لهم فانهم يتوارثون ﴿قال ابن القاسم﴾ قال لى مالك في شهادة السماع في الولاية انه جائز ﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً في يدي ورثتها من أبي فأقام ابن عمي البينة أنها دار جدي وطلب مورثه (قال) هذا من وجه الحيازة التي أخبرتك (قال) وسمعت مالكا واختصم إليه في أرض احتفر فيها رجل عيناً فادعى فيها رجل دعوى فاختصموا إلى صاحب بعض تلك المياه فأوقفهم حتى يرتفموا إلى المدينة فأتى صاحب العين الذي كان عملها فشكا ذلك إلى مالك فقال مالك قد أحسن حين أوقفها ورآه قد أصاب (قال) فقال له صاحب الأرض أترك عمالي يعملون فان استحق الأرض فليهدم عملي (قال) لا أرى ذلك وأرى أن يوقفها فان استحق حقه والا ثبتت ﴿قلت﴾ فهل يكون هذا بغير بينة وبغير شيء توقف هذه الأرض (قال ابن القاسم) لا أرى أن توقف إلا أن يكون لقول المدعي وجه فتوقف عليه الأرض ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدا على نسب ثم رجعا عن شهادتهما أثبت النسب أم ترده (قال) كل شيء قضى به القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فيه فالتقضاء نافذ ولا يرد ﴿قلت﴾ أرايت الشاهد بما يجرح في قول مالك (قال) يجرح اذا أقاموا البينة أنه شارب خمر أو آكل ربا أو صاحب قيان أو كذاب في غير شيء

واحد أو نحو هذا ﴿قلت﴾ أرأيت أن اختلط دينار لي بمائة دينار لك (قال) سمعت أن مالكا قال يكون شريكاً له أن ضاع شيء فهما شريكان هذا بجزء من مائة جزء وجزء وصاحب المائة بمائة جزء وكذلك بلغني عن مالك وأنا أرى أن لصاحب المائة تسعة وتسعين ديناراً ويقسم صاحب المائة وصاحب الدينار الدينار الباقي نصفين لأنه لا يشك أحد أن تسعة وتسعين منها لصاحب المائة فكيف يدخل صاحب الدينار فيما يستيقن أنه لا شيء له فيه وكذلك بلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة

— كتاب القضاء —

﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يرى للقاضي إذا قضى بقضية ثم تبين له أن غير ما قضى به أصوب مما قضى به أن يرد قضيته ويقضى بما رأى بعد ذلك وإن كانت قضيته الأولى مما قد اختلف فيها العلماء (قال) إنما قال مالك إذا تبين له أن الحق في غير ما قضى به رجع فيه وإنما الذي لا يرجع فيما قضت به الفضاة مما اختلف الناس فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للقاضي إذا دخله هم أو ضجر أو نغاس أن يقضى وقد دخله شيء من هذه الأشياء (قال) سمعت مالكا يقول لا ينبغي للقاضي أن يكثر جداً أذن تخلط يريد بهذا أن لا يحمل على نفسه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل سمعت مالكا يقول أين يقضى القاضي أفي داره أم في المسجد (قال) سمعت مالكا يقول القضاء في المسجد من الحق وهو الأمر القديم (قال) وقد كان ابن خلدة وقاضي عمر بن عبد العزيز يقضيان في المسجد (وقال مالك) هو إذا كان في المسجد رضي بالدون من المجلس ووصل إليه الضعيف والمرأة وإذا احتجب لم يصل إليه الناس ﴿قال﴾ قلنا لمالك أفيضرب القاضي في المسجد (قال) أما الاسواط البسيرة مثل الأدب فلا بأس وأما الحدود وما أشبهها فلا ﴿قلت﴾ هل سمعت مالكا يقول يضرب القاضي الخصم على اللدد (قال) قال مالك نعم يضربه إذا تبين أنه قد ألد وأنه ظالم ﴿قلت﴾ هل كان مالك يقول لا يقضى القاضي بشهادة الشهود حتى يسأل عنهم (قال) قال مالك نعم يسأل عنهم في السر ﴿قلت﴾ فهل يقبل تزكية واحد

(قال) قال مالك لا يقبل في التزكية أقل من رجلين ﴿ قال ﴾ وقال مالك ومن الناس من لا يسأل عنهم وما يطلب منهم التزكية لعدم التهم في الناس وعند القضاة ﴿ قلت ﴾ ويزكي الشاهد وهو غائب (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت إذا زكوا في السر أو في العلانية أيتكفي بذلك مالك (قال) نعم إذا زكاه رجلان أجزأه ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يقبل الشاهد إذا جاء يستقبل شهادته (قال) أما إذا كان بعد أن يحكم بشهادته فلا يقبله إلا أنه كان يقول لا تجوز شهادته فيما يستقبل وأما إذا استقال قبل أن يقضي بشهادته فإني لم أسمع أحدا يشك في أنه يقال ولا يفسد ذلك شهادته إذا ادعى الوهم والشبهة إلا أن يعرف منه كذب في شهادته فيرد شهادته في هذه وفيما يستقبل أبدأ ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا رأى خطه في كتاب وعرف أنه خطه وفيه شهادته بخطه نفسه فعرّف خطه نفسه ولا يذكر شهادته تلك (قال) قال مالك لا يشهد بها حتى يستيقن الشهادة ويذكرها ﴿ قلت ﴾ فإن ذكر أنه هو خط الكتاب ولم يذكر الشهادة (قال) هكذا سألت مالكا أنه يذكر الكتاب ويعرفه ولا يذكر الشهادة (قال) قال مالك فلا يشهد به لو كان يؤدّيها هكذا كما علم ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أتضع هذه الشهادة إذا أدّاها هكذا (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت إذا عزل القاضي أو مات وقد شهد الشهود عند المعزول أو الميت وأثبت ذلك في ديوانه أينظر هذا الذي ولي القضاء في شيء من ذلك ويجيزه (قال) لا يجوز شيئا من ذلك إلا أن تقوم عليه البينة فإن لم تقم عليه بينة لم يجز شيء من ذلك وأمرهم هذا القاضي المحدث أن يعيدوا شهودهم ﴿ قلت ﴾ فإن قال القاضي المعزول كل شيء في ديواني قد شهدت به الشهود عندي (قال) لا أرى أن يقبل قوله ولا أراه شاهداً وكذلك بلغني أن مالكا قاله ﴿ قلت ﴾ أف يكون له على المشهود عليه اليمين بالله الذي لا اله إلا هو ما هذه الشهادة التي في ديوان القاضي مما شهدت به الشهود عليك (قال) نعم يلزمه اليمين فإن نكل عن اليمين أمضيت عليه تلك الشهادات (قال) وإذا نكل عن اليمين أحلف المشهود له الطالب وثبت له الشاهدان وينظر فيه القاضي المحدث بحال

ما كان المزعول ينظر فيه (قال) وما سمعت هذا من مالك ﴿قلت﴾ أرأيت كل حكم
 يدعي القاضى المزعول أنه قد حكم به أيكون شاهداً ويحلف المحكوم له مع القاضى
 أم لا (قال) قال مالك لا تقبل شهادته في هذا لأنه هو الحاكم بهذا ﴿قلت﴾ أرأيت
 القاضى أيكره له مالك أن يتخذ كاتباً من أهل الذمة (قال) سمعت مالكا يقول
 لا يستكتب أهل الذمة في شيء من أمور المسلمين ﴿قلت﴾ أرأيت اذا كتب
 قاض الى قاض فمات الذي كتب قبل أن يصل الكتاب الى القاضى المكتوب
 اليه أو عزل . أو مات المكتوب اليه أو عزل وولى القضاء غيره أيقبل هذا الكتاب
 في قول مالك أم لا وانما كتب بالكتاب الى غيره (قال) سمعت مالكا يقول ذلك
 جائز ولا أدري موت أيهما ذكر . موت الذى كتب أو موت المكتوب اليه وهذا
 كله جائز عند مالك من عزل منهما أو مات فالكتاب جائز ينفذه هذا الذى
 ولى . وان كان الكتاب انما كتب الى غيره ﴿قلت﴾ أرأيت كتب القضاة تجوز
 في قول مالك في الحدود والقصاص (قال) قال مالك شهادة الشهود على الحدود
 وغيرها جائزة في هذا ما يدلك أن كتب القضاة في ذلك جائزة في رأيي ﴿قلت﴾
 أرأيت ان أقت البينة بحق لى على رجل غائب فقدم بعد ما وقعت البينة عليه وهو
 غائب ثم قدم أيامرنى القاضى باعادة بينتي أم لا في قول مالك (قال) قال مالك
 يقضى القاضى على الغائب فلما قال لنا مالك يقضى القاضى على الغائب رأيت أن لا يعيد
 البينة وهذا رأيي أن لا يعيد البينة ولكنه يعلم الخصم أنه قد شهد عليه فلان وفلان
 فان كانت عنده حجة والا حكم عليه ﴿قلت﴾ أرأيت مثل والى الاسكندرية ان
 استغضى قاضياً فغضى بقضاء أو قضى والى الاسكندرية نفسه بقضاء أيجوز ذلك في
 قول مالك أم لا (قال) كانوا يأتون الى مالك يسألونه عن أشياء قد قضت بها ولاية المياه
 فرأى مالك أن يجوز ذلك الا أن يكون جواراً بينا ﴿قلت﴾ أرأيت ما حكم به
 والى والى الفسطاط أمير الصلاة أيجوز وينفذ كما تجوز أحكام القضاة في قول مالك
 (قال) نعم الا أن يكون جواراً بينا فبرده القاضى ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن

رجلين حكما بينهما رجلا فحكم بينهما (قال) قال مالك أرى للقاضي أن يمضي قضاءه
 بينهما ولا يرذه الا أن يكون جواراً بيناً ﴿قلت﴾ أرايت ماذا كرت لي من قول مالك
 في الذي يشتري الدابة فتعترف في يديه فأراد أن يطلب حقه (قال) تخرج قيمتها فتوضع
 قيمتها على يدي عدل ويدفع اليه الدابة بطلب حقه ﴿قلت﴾ أرايت أن رددت الدابة
 وقد حالت أسواقها أو تغيرت بزيادة أو نقصان بين أيكون له أن يردها ويأخذ القيمة
 التي وضعتها على يدي عدل (قال) قال مالك ان أصابها نقصان فهو لها ضامن يريد بذلك
 مثل العور والكسر والعجف وأما حوالة الاسواق فله أن يردها عند مالك ﴿قلت﴾
 أرايت هذا هل هو في الاماء والمبيد مثله في الدابة (قال) قال مالك نعم الا اني سمعت
 مالكا يقول في الامة ان كان الرجل أميناً وقمت اليه الجارية والا فليعه أن يستأجر لها رجلا
 أميناً يخرج بها (قال مالك) وبطبع في أعناقهم (قال) فقلت ذلك ولم قلت وبطبع في
 أعناقهم (قال) لم يزل ذلك من أمر الناس القديم ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت ثياباً أو عروصاً
 أيمنه منها ويأخذ القيمة (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت أجز القسم على عدد
 الانصاء أم على عدد الرؤس (قال) كان مالك يكرهه وأنا أرى ان وقع ذلك أن يكون
 ذلك على عدد الرؤس ان لم يشترطوا بينهم شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت القسم اذا شهدوا أنهم
 قسموا هذه الدار بينهم (قال) ما سمعت فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز ذلك وانما ذلك
 بمنزلة شهادة القاضي لانهم يشهدون على فعل أنفسهم ليجزوه ﴿قلت﴾ أرايت ان
 قسموا فادعى بعضهم الغلط في القسمة أيقبل قوله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك
 فيمن باع ثوباً فادعى الغلط يقول أخطأت به أو باعه مرابحة فيقول أخطأت انه لا يقبل
 قوله الابينة أو أمر يستدل به على قوله ان ثوبه ذلك لا يؤخذ بذلك الثمن فأرى القسمة
 بهذه المنزلة لان القسمة بمنزلة البيوع ﴿قلت﴾ أرايت لو أن القاضي دفع مالاً الى رجل
 وأمره أن يدفعه الى فلان فقال المبعوث معه المال قد دفعته الى الذي أمرني به القاضي
 وأنكر الذي أمر القاضي أن يدفع اليه أنكر أن يكون قبض المال (قال) أرى أن هذا
 ضامن الا أن يقيم البيضة ﴿قلت﴾ أرايت القاضي أينبني له أن يتخذ قاسماً من أهل

الذمة أو عبداً أو مكاتباً (قال) لا ينبغي له ذلك لان مالكا قال في كتاب أهل الذمة ماقد أعلمتك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا ينبغي له أن يتخذ من المسلمين الا العدول المرضيين وهذا رأيي (قال) وقال مالك كان خارجة بن زيد ومجاهد يقسمان في زمانهما ولا يأخذان على ذلك أجراً ﴿ قلت ﴾ أرايت القاضي اذا رأى رجلا يزني أو يسرق أو يشرب الخمر أقيم عليه الحد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا وجد السلطان أحداً من الناس على حد من حدود الله رفع ذلك الى الذي هو فوقه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان رآه السلطان الاعلى الذي ليس فوقه سلطان (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يرفعه الى القاضي ﴿ قلت ﴾ أرايت مثل أمير مصر ان رأى أحداً على حد من حدود الله أرفعه الى القاضي أم الى أمير المؤمنين (قال) يرفعه الى القاضي ويكون الأمير شاهداً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سمع القاضي رجلاً يقذف رجلاً أقيم عليه حد الفرية أم لا (قال) بلننى أن مالكا قال ان سمع السلطان رجلاً يقذف رجلاً فانه لا يجوز فيه العفو ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وذلك اذا كان مع السلطان شهود غيره فانه لا يجوز فيه العفو الا أن يكون المقدوف يريد سترأ يخاف ان لم يحجز عفوهُ عن القاذف أن يأتي القاذف بالبينة أنه كذلك ﴿ فقيل ﴾ لمالك فكيف يعرف ذلك (قال) يسأل الامام في السر ويستحسن فاذا أخبر أن ذلك أمر قد سمع أجاز عفوهُ ﴿ قلت ﴾ أرايت ان رأى القاضي بعد ما ولى القضاء رجلاً يأخذ مال رجل أو ينصبه سلمة من السلع أيقضى بذلك وليس عليه شاهد غيره (قال) لا أرى أن يقضى به الا بينة ثبتت ان أنكر من فعل ذلك لان مالكا سئل عن الخصمين يختصمان الى القاضي وليس عنده أحد فيقر أحدهما بالشيء ثم يأتیان بعد ذلك فيجحد وقد أقر عنده قبل ذلك أتري أن يقضى بما أقر به (قال) مالك هو عندي مثل الحد يطالع عليه فلا أرى أن يقضى به الا بينة ثبتت سواء عنده أو يرفعه الى من هو فوقه فيكون شاهداً وذلك أن أهل المراق فرقوا بين ما أقر به عند القاضي قبل أن يستقضى وبعد ما يستقضى فسئل مالك عن ذلك فرآه واحداً ورأى أن لا يقضى

به ورآه مثل الحد الذي يطلع عليه أو الفرية إلا أن يرفعه الى من هو فوقه فيكون شاهداً (وأخبرني) بهذه عن مالك من أثق به ﴿قلت﴾ أرايت القاضي اذا باع مال اليتامى أو باع مال رجل مفلس في الدين أو باع مال ميت ورثته غياب على من العهدة (قال) قال مالك في الوصى انه لا عهدة عليه فكذلك القاضي لا عهدة عليه ﴿قلت﴾ فعلى من عهدة المشتري اذا باع الوصى تركته الميت (قال) في مال اليتامى ﴿قلت﴾ فان ضاع الثمن وضاع مال اليتامى ولا مال لليتامى غير ذلك واستحقت السلعة التي باع (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا شيء عليهم (قال) وأخبرني بذلك عن مالك من أثق به ﴿قلت﴾ أرايت اذا عزل القاضي عن القضاء وقد حكم على الناس بأحكام فادعوا أنه قد جار عليهم في تلك الاحكام (قال) لا ينظر فيما قالوا وما حكم به القاضي جائز عليهم فليس بينهم وبين القاضي خصومة ولا غير ذلك إلا أن يرى القاضي الذي بعده من قضائه جوراً بينا فيرده ولا شيء على القاضي الاول ﴿قلت﴾ أرايت اذا ولي الرجل القضاء أنظر في قضاء القضاة قبله (قال) قال مالك لا يمرض لقضاء القضاة قبله إلا أن يكون جوراً بينا ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن يبلى القضاء من ليس بفقيه (قال) ذلك كان رأيه لانه ذكر لنا مالك ما قال عمر بن عبد العزيز وكان يعجبه فيما رأيت منه قال قال عمر بن عبد العزيز لا ينبغي للرجل أن يبلى القضاء حتى يكون عارفاً بأثر من مضى مستشيراً لذوى الرأي ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للرجل أن يفتى حتى يستبحر في العلم (قال) بلغني أنه قال لعبد الرحيم انه لا ينبغي لمن طلب العلم أن يفتى الناس حتى يراه الناس أهلاً للفتيا فاذا رآه الناس أهلاً للفتيا فليفت (قال مالك) ولقد أتني رجل فقال لابن هرمز ان هذا السلطان قد استشارني أفترى أن أفعل (قال) فقال له ابن هرمز ان رأيت نفسك أهلاً لذلك ورآك الناس أهلاً لذلك فافعل

﴿تم كتاب الاقضية وبه يتم الجزء الثاني عشر والحمد لله وحده﴾

(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)

﴿ويليه كتاب الشهادات وهو أول الجزء الثالث عشر﴾

فهرست الجزء الثاني عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام -حنون عن لامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم أجمعين)



صحيفه	صحيفه
١٦ النخل يكون بين الرجلين يساق	٢ ﴿كتاب المساقاة﴾
أحدهما الآخر ومساقاة لوصي والمديان	٢ العمل في المساقاة
والمريض	٣ مساقاة النخل الغاية
١٧ في المساقى يموت	٣ رقيق الحائط ودوابه وعماله
١٧ مساقاة البعل	٦ نفقة رقيق الحائط ودوابه ونفقة المساق
١٨ مساقاة النخلة والنخلتين	٦ جداد النخل وحصاد زرع المساقاة
١٨ في مساقاة المسلم حائط النصراني	٧ في تلقيح النخل المساقاة
١٨ المساقى يفلس	٨ في المساقى يعجز عن السقى بعد ما حل
١٩ مساقاة النخل فيها البياض	بيع الثمرة
٢١ مساقاة الزرع	٨ المساقى يساقى غيره
٢٢ مساقاة كل ذي أصل ومساقاة	٩ المساقى يشترط لنفسه مكيلة من التمر
الياسمين والورد	١٠ المساقاة التى لا تجوز
٢٢ مساقاة المقاتنى	١٢ المساقى يشترط الزكاة
٢٢ مساقاة القصب والقرط والبقول	١٢ المساقاة الى أجل
٢٣ مساقاة الموز	١٣ ترك المساقاة
٢٥ ﴿كتاب الجوائح﴾	١٤ الاقالة في المساقاة
٢٥ ماجاء في الجوائح	١٤ في سواقط النخل المساقاة
٢٨ ماجاء في جوائح القصب	١٥ في الدعوى في المساقاة
٢٩ في الرجل يكثرى الدار سنة فتنهدهم	١٥ في مساقاة الحائطين

صحيفه

مضي السنة

٣١ في الجائحة في النين والوخ والمان

وجميع الفاكة

٣٢ في جائحة البقول

٣٣ جائحة الخضر

٣٣ في جائحة الزيتون

٣٣ في جائحة القصب الحلو

٣٣ في جائحة الثمار التي قد بست

٣٤ في الرجل يشتري أصول النخل وفيها

ثمر فتصيبها جائحة

٣٥ الرجل يشتري الزرع على أن يحصده

ثم يشتري الارض بعد ذلك

٣٦ في الذي يشتري ثمرة نخلة واحدة

فتصيبها جائحة

٣٦ في الذي يمرى حائطه كله ثم يأخذه

بخرصه فتصيبه جائحة

٣٦ في السلف في حائطه فتصيبه جائحة

٣٦ في الذي اشترى ثمرة نخلة قبل أن يبدو

صلاحها ثم تصيبها جائحة

٣٧ في الرجل يشتري ثمرة نخل قبل أن

يبدو صلاحها على أن يجدها

فتصيبها الجائحة

صحيفه

٣٧ في جائحة الجراد والريح والجيش والنار

وغير ذلك

٣٨ في جائحة الحائط المساق

٣٨ الرجل يكتري الارض وفيها النخل

فتصيبها جائحة

٤٠ كتاب الشركة

٤٠ في الشركة بغير مال

٤٢ في الصناع يشتركون على أن يعملوا في

حانوت واحد وبمضهم أعمل من

صاحبه

٤٢ في الصانعين يشتركان بعمل أيديهما

٤٣ في القصارين يشتركان على أن المدقة

والقصارى من عند أحدهما والحانوت

من عند الآخر على أن مارزق الله بينهما

نصفين

٤٥ في الرجال يأتي أحدهم بالبيت والآ خر

بالراح والآ خر بالبغل فيشتركون على

أن مارزق الله بينهم بالسوية

٤٧ في الصانعين والشريكين بعمل أيديهما

يعرض أحدهما أو يغيب

٤٧ في الصانعين الشريكين بعمل أيديهما

أبضمن أحدهما مادفع الى شريكه عمله

صحيفه

صحيفه

- ٤٨ في الصانعين الشريكين بعمل أيديهما
يدفع الى أحدهما العمل يعمل فيغيث
أو يقاصل شريكه أيلزم بما دفع الى
شريكه
- ٤٨ في شركة الاطباء والمعلمين
٤٨ في شركة الحمالين على رؤسهما أو
دوابهما
- ٤٩ في الرجلين يشتركان على أن يحتشا أو
يحتطبا على أنفسهما أو دوابهما
- ٥٠ في الرجلين يشتركان في صيد السمك
أو الطير في نصب الشرك وصيد البزاة
والكلاب
- ٥١ في الشركة في حفر القبور والمعادن
٥٢ في الشركة في طلب اللؤلؤ والعنبر
وما يقذف البحر
- ٥٢ في الشركة في طلب الكنوز
٥٢ في الشركة في الزرع
٥٤ الشركة بالمروض
٥٨ في الشركة بالحنطة
- ٥٩ في الشركة بالمالين المتفاضلين على أن
الربح والوضيعة بينهما بالسوية
- ٦٠ في الشركة بالمالين يشترط أحدهما أن
يعمل ولا يعمل الآخر
- ٦١ في الشريكين بالمال يشترط أحدهما
أن يكون المال على يديه دون صاحبه
- ٦٢ في الشريكين بالمال بالسوية يفضل
أحدهما صاحبه في الربح
- ٦٢ في الشركة بالمال الغائب
٦٢ في الشريكين بالمالين المختلني السكة
- ٦٤ في الشركة بالدنانير والدرهم
٦٥ في الشركة بالدنانير والطمام
- ٦٦ في الشركة بالمالين يضيع أحد المالين
٦٨ في الشريكين في البلدين يجهز أحدهما
على صاحبه كيف تكون نفقتهما
- ٦٨ الشركة في المفاوضة
٦٩ في مال المتفاوضين
٦٩ في المتفاوضين يلزم كل واحد منهما
مالزم صاحبه من الشراء والبيع والمداينة
- ٧٠ في مفاوضة الحر والعبد
٧٠ في شركة المسلم النصراني والرجل المرأة
٧١ في الشريكين يتفاوضان على أن يشتريا
ويبيعا ويتداينا
- ٧١ في المتفاوضين يشتري أحدهما لنفسه
جارية أو طعاما من الشركة

صحيفه

صحيفه

- ٧٣ في أحد المتفاوضين يبيع ويؤخر بالدين ويضع من ثمن السلع طلب الفضل والاستعداد
- ٧٤ في أحد المتفاوضين يضع من ثمن السلع ويؤخر بالدين ارادة المعروف
- ٧٥ في أحد الشريكين يبيع الجارية ثمن الى أجل ثم يشتريها الآخر ثمن أقل قبل الأجل
- ٧٥ في أحد المتفاوضين يبضع البضاعة ثم يموت أحدهما
- ٧٥ في أحد المتفاوضين يبضع أو يقارض أو يستودع من مال الشركة
- ٧٨ في أحد المتفاوضين يشارك رجلاً أو يقارضه من مال الشركة أو يأخذ مالا قراضاً
- ٧٨ في أحد المتفاوضين يستعير العارية لتجارتها فتتلف أيضاً جميعاً أم لا
- ٧٩ في أحد المتفاوضين يعير أو يهب من مال الشركة
- ٨٠ في أحد المتفاوضين يكتب العبد من تجارتها أو يأذن له في التجارة
- ٨٠ في كفالة أحد المتفاوضين وغصبه
- ٨١ في أحد الشريكين يبيع الجارية فيجد بها المشتري عيباً فيريد أن يردها على الشريك الآخر
- ٨١ في المتفاوضين ييمان السلعة من تجارتهما الى أجل ثم يفترقان فيقضى المشتري أحدهما الثمن أو يكون لهما الدين فيتقاضاه أحدهما
- ٨٢ في أحد الشريكين يتناع من شريكه العبد من تجارتهما
- ٨٢ في أحد المتفاوضين يتناع العبد فيجد به عيباً فيريد أن يقبله ويأبى ذلك شريكه أيجوز ذلك أم لا
- ٨٣ في أحد المتفاوضين يولى أو يقبل من الشركة
- ٨٣ في اقرار أحد الشريكين بدين لذي قرابة أو لغيره
- ٨٤ القضاء في أحد الشريكين يموت
- ٨٤ الدعوى في الشركة
- ٧٦ كتاب القراض
- ٨٦ القراض بالدنانير والدرهم والفلس
- ٨٧ المقارضة بنقار الذهب والفضة

صحيفه	صحيفه
كيف تكون نفقته	٨٧ المقارضة بالحنطة والشعير
٩٨ في زكاة القراض	٨٨ القراض بالوديعة والدين
٩٩ في القراض يتلف بمضه ثم يعمل بما	٨٨ في القراض يدفع الدراهم الى العامل
بقي فيريح فيه	ويقول صرفها دنائير واعمل فيها قراضاً
١٠٢ في القراض يتباع السدة بمال القراض	٨٩ في القراض يدفع اليه المال يشتري
فاذا ذهب يتقد وجد القراض قد	به جلوداً يعملها خفافاً بيده أو نعالاً
تلف أو قطع عليه الطريق	أو سفرأ ويبيعها على النصف
١٠٢ في القراض يخط ماله بالقراض	٨٩ في المقارضة على الاجزاء
١٠٣ في القراض يشارك بمال القراض	٩٠ في القراض يدفع الى الرجلين المال
١٠٣ في القراض يبضع من القراض	قراضاً على أن النصف للمقارض
١٠٤ في القراض يستودع غيره من مال	والثالث للآخر والسدس للآخر
القراض	٩٠ في المقارضين يختلفان في أجزاء الربح
١٠٤ في القراض يقارض غيره	٩١ في المقارضين يشترطان عندهما ماله
١٠٥ في القراض يوكل من يتقاضى له	ثالث الربح للمساكين
دين القراض فيتلف	٩١ في القراض يكون له شرك في المال
١٠٦ في القراض يستأجر غلاماً بمال	٩٢ في أكل العامل من مال القراض
القراض	٩٣ في القراض يستأجر الاجراء والبيوت
١٠٦ في العامل بالقراض يبيع بالتقد ويؤخر	من القراض
رب المال	٩٤ في التاجر الحاج يأخذ مالا قراضاً
١٠٦ المأذون له يأخذ مالا قراضاً	٩٤ في القراض ينفق على نفسه من ماله
١٠٦ في القراض يأخذ من رجل آخر	في القراض حتى يقدم
مالاً قراضاً	٩٧ في الرجل يأخذ من الرجل مالا قراضاً

صحيفة

صحيفة

- ١٠٧ في الرجل يقارض عبده أو أجيره
١٠٧ في مقارضة من لا يعرف الحلال والحرام
١٠٧ في العبد والمكاتب يقارضان بأموالهما
١٠٨ في القراض الذي لا يجوز
١٠٩ في المقارض يشترط لنفسه من الربح
شيئاً خالصاً له دون العامل
١٠٩ في المقارض يشترط لنفسه سلفاً أو
يشترط على نفسه الضمان
١١٠ في المقارض يشترط عليه أن يخرج
من عنده مثل القراض يعمل فيهما
١١١ في المقارض يأخذ ما لأقراضاً ويشترط
أن يعمل به مع رب المال
١١١ في المقارض يشترط على رب المال
غلاماً يعينه
١١١ في المقارض يدفع إليه المال على أن
يخرج به إلى بلد يشتري به
١١٢ في المقارض يدفع إليه المال على أن
يبتاع به عبداً فلان بعينه ثم يبيعه
فيبتاع بثمنه بعد ما شاء
١١٢ في المقارض يقول للعامل اشتري وأنا
أنتقد عنك أو يضم معه رجلاً أميناً
عليه أو ابنه ليبصره بالتجارة
- ١١٣ في المقارض يدفع إليه ألف على
النصف فيرجع فيها ألفاً أخرى فيأتيه
رب المال بألف أخرى على أن يخلطها
على النصف
١١٥ في المقارض يؤمر أن لا يبيع الا
بالنسيئة فيبيع بالنقد
١١٦ في المقارض يبيع بالنسيئة
١١٦ في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله
الاسلعة كذا وكذا
١١٦ في المقارض يشترط أن لا يشتري
بماله سلعة كذا وكذا
١١٨ في المقارض يشترط عليه أن لا يسافر
بالمال
١١٩ في المقارض يسافر بالقراض الى
البلدان
١١٩ في المقارض يدفع إليه المال على أن
يجلس بمال القراض في حانوت أو
قيسارية أو يزرع به أو لا يشتري
الا من فلان أو الاسلعة بعينها
١٢٠ في المقارض يزرع بالقراض أو يساقى به
١٢٠ في المقارض يشتري سلعة بالقراض
كله ثم يشتري سلعة أخرى بثمن

صحيفة

القراض على القراض

١٢١ في المقارض يتناع عبدين صفقة

واحدة بألفين نقداً أو ألف نقداً
وألف الى أجل

١٢٢ في الرجل يتناع الساعة فيقصر ماله

عنها فيأخذ عليها فراضاً يدفعه في ثمنها

١٢٣ في المقارض يبيع السلعة فيوجد بها

عيب فيضع من الثمن أكثر من قيمة

العيب أو أقل

١٢٤ في المقارض يتناع العبد فيجده عيباً

فيريد رده ويأبى ذلك رب المال

١٢٥ في المقارض يبيع القراض ويحتل بالثمن

١٢٦ في المقارض يتناع السلعة وينقد ثمنها

فاذا أراد قبضها جحد رب السلعة الثمن

١٢٧ في العاملين بالقراض لرجل واحد

يبيع أحدهما من صاحبه سلعة

١٢٨ في المقارض يشتري من رب المال سلعة

١٢٩ في المقارض يشتري ولد رب المال أو

والده أو ولد نفسه أو والده

صحيفة

١٢٥ في المقارض يعتق عبداً من مال

القراض

١٢٦ في المقارض يتناع عبداً من مال

القراض فيقتل العبد بعد رجل عمداً

١٢٧ في المقارض والعبد المأذون له يتناعان

الجارية بثمان الى أجل ويتناعها رب

المال أو السيد بأقل قبل الاجل

١٢٨ الدعوى في القراض

١٢٩ في المقارض يبدوله في أخذ ماله

قبل العمل وبعده

١٣٠ في المقارض يبدوله في ترك القراض

والمال على الرجال أو السلع

١٣١ في المقارض يموت أو المقارض

١٣٢ في المقارض يموت وعنده ودائع

وعليه ديون

١٣٣ في اقرار المريض في مرضه بالوديعة

والقراض

١٣٤ كتاب الاقضية

١٣٥ كتاب القضاء